جاد الله عزوز الطلحي



وجهـــات نظـــر

المهندس /

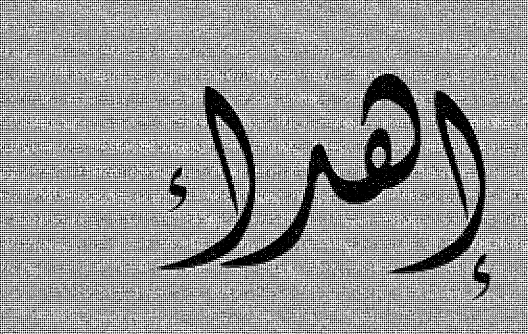
جاد الله عزوز الطلحي

لقد اسمعتُ ....

وجهات نظر

الطبعة الأولى
1372 و.ر - 2004 م

طبع بمطابع
الشركة الخضراء للطباعة والنشر
المطبعة الخضراء
طرابلس - الجماهيرية
طريق السواني كم 7



إلى

سكينة عبد الحميد الأطرش

رفيقة عمري الصبورة

مع كل العرفان بالجميل

توضيح

هذه مجموعة من أوراق تتعلق باهتمامات عامة كتبتها خلال السنوات القليلة الماضية ، وقدرت أن نشرها قد يفيد الحوار الجاري حول هذه الاهتمامات .

ألقيت أغلب هذه الأوراق في اجتماعات ، وكتب بعضها للمساهمة في ندوات أو لقاءات حول هذا الموضوع أو ذاك ولكن حالت ظروف دون استعراضه .

سيرى القارىء أن لاجامع بين الأوراق إلا تناولها لموضوعات كانت - ومازالت - مطروحة للنقاش على الصعيد الوطني . وقد كتبت جميعها بناء على طلب أو دعوة ، وحرصت أن أعبر فيها بصدق وتجرد عن وجهة نظري الشخصية فيما طلب إلى الحديث فيه حتى عندما كنت مكلفاً بعمل عام .

اخترت لهذه المجموعة من الأوراق المكونة لهذا الكتاب العنوان " لقد أسمعت ... " .وهي عبارة عاشت في ذهني منذ ما يقارب خمسة عقود . فهي - كما يعرف الجميع - مطلع بيت شعر قديم متداول ، ولكن ولعي بهذه العبارة نشأ عندما قال أستاذي الشاعر الوطني الرقيق حسن السوسي في أواخر العقد الخامس من القرن الماضي قصيدة في الوطنية تم تداولها بين عدد محدود من طلبته وتلاميذه .

من المؤسف أن هذه القصيدة لم ترد في دواوينه المنشورة التي أطلعت عليها .

وعندما سألته عنها أفادني بأنها ضاعت منه ولم يستطع العثور عليها عند الآخرين .

ذاكرتي التي نسيت الكثير مما حفظته من عيون الشعر ، بقيت حافظة لبعض أبيات من هذه القصيدة التي تقول :-

نعم . إني أحبك يابلادي　　واكتمك الكثير من الوداد

تغلغل في دمي حبيك حتي　　لغيرك ليس شيء في فؤادي

يعز على أن تلقي صغاراً　　ويمشي فوق أرضك بالفساد

وكان الانتماء إليك فخراً　　فكاد يكون عاراً يابلادي

....　　........................

....　　........................

....　　........................

فاجدر أن نقول اليوم قولا　　تبودل منذ آماد بعاد

" لقد أسمعت لو ناديت حياً　　ولكن لا حياة لمن تنادي "

واللّه من وراء القصد.

جاد الله عزوز الطلحي

الاقتصاد والتخطيط : اعتبارات أساسية

ألقيت - باختصار - في ندوة حول هوية الاقتصاد الليبي والتخطيط

عقدت بسرت بتاريخ (28 / 9 / 2002 م)

الاقتصاد والتخطيط :
اعتبارات أساسية

حاولت - متردداً - أن أتناول أحد الموضوعات المهمة المقترحة في رسالة الدعوة لهذا الاجتماع ؛ "استعراض تجربة التخطيط وأنماط التنمية في العقود الثلاثة الماضية ، وطبيعة التغيرات في هيكلة الاقتصاد الليبي ، والخيارات المتاحة لأنماط التنمية في المرحلة المقبلة ، والتحديات المحلية والدولية التي يمكن أن تواجه تلك الخيارات واستراتيجية العمل في المرحلة المقبلة " *. قررت الإحجام عن تناول أي منها ، والاكتفاء بالوقوف على الحافة لأسباب كثيرة ....منها أنني لست من أصحاب الاختصاص العلمي إذا ضُيق المعنى لما هو مقترح ... ولعل أهم هذه الأسباب أنني سبق - بحكم المسؤولية الرسمية - أن تناولت كثيراً من جوانب هذه المواضيع وقلت بكل الصدق الذي تفرضه الوطنية ما أعتقد بصحته . قلت ذلك في لقاءات كثيرة حضرها أغلب الموجودين هنا اليوم .....وحرصت على تأكيده في وثيقة مشروع "الإطار الكلي لخطة التنمية " (2001 - 2005) .مازلت عندما قلته وكتبته ، ولا أريد أن اكرر قولا أعدته طوال سنين .

لاشك أن تطورات مهمة جرت خلال السنتين الماضيتين في بعض أوجه السياسة النقدية ، وجوانب من السياسةالتجارية . بالرغم من أهمية هذه التطورات إلا أنها بقيت جزئية وخجولة وكأنها لا تعبر عن توجه ثابت وتصميم جازم .

* كما ورد في رسالة الدعوة .

قلت إنني فضلت الإحجام وبقيت على ذلك إلى أن كان حديث الأخ / القائد في سبها . المرارة التي تحدث بها في جوانب من خطابه ، ودعوته إلى الجدية ، والإبتعاد عن التبذل أتيا بي اليوم إلى هنا متحدثاً لا مجرد مستمع ، ومبادراً لا متلقيا فقط . الجدية - في تقديري - تعنى تجاوز السطح والغوص في العمق ، وتوسيع الموضوع إلى محيطه. أتيت لا لأتحدث في صلب الموضوع ، ولكن في إطاره ... إطاره الأوسع .

ستأخذ مداخلتي المختصرة هذه شكل ملاحظات عامة ، لا تضيف لأمثالكم جديداً ، ولكنني - وكم أتمنى أن أكون مخطئاً - تحت انطباع قوى بأنها كثيراً ما غابت في التفكير العام بالرغم من أنها معروفة حتى للعامة من الناس . سأتناولها باختصار . وترتيب التناول هنا لا يعكس درجة الأهمية .

أولا : إن الاقتصاد - أعنى النشاط الاقتصادي - ليس حيزاً منفصلاً يمكن التعامل معه كوحدة مستقلة ذات هوية متميزة بمعزل عن الثقافة والسياسة ، " فالحياة الاقتصادية جزء من الحياة الاجتماعية ولا يمكن فهمها بمعزل عن الحياة الثقافية". لعل هذا أصدق وأدق ما قاله آدم سميث . الاقتصاد ليس وحدة منفصلة وإنما هو جزء من وحدة . والهوية - تعريفا - هي الملامح أو المميزات الثابتة لوحدة .

الثقافة - كما هو معروف - هي التي تشكل السلوك الإنساني بما في ذلك سلوكه الاقتصادي ، والسياسة بمعنى أسلوب الحكم ؛ تنظيم الدولة ومؤسساتها ، وتوزيع اختصاصاتها والتشريعات الحاكمة من الدستور إلى أبسط اللوائح التنفيذية لا يمكن فصلها منطلقاً ونتيجة عن الحياة الاقتصادية . والقول

بأن لكل اقتصاد نظام حكمه حقيقة ترقي إلى مصاف البديهية . لا يمكن تصور اقتصاد ليبرالي في إطار حكم شيوعي – مثلاً – ولا يمكن تصور وجود اقتصاد مخطط شموليا في ديمقراطية ليبرالية." لقد اختلط الاقتصاد بالسياسة والثقافة بدرجة لا يمكن معها الفصل"*. ومن ثم فالاتساق بين النموذج الاقتصادي والنموذج السياسي والثقافة شرط ضروري لامناص منه لبناء النهضة بمفهومها الشامل ، والرقي الاقتصادي والتنمية المستدامة بشكل خاص .

هناك أمثلة على العكس يسوقها البعض ......ولكنها تجارب قصيرة العمر زمنياً ، انتهت كلها إلى مآزق (نظام شيلي السابق ، وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية ، وغيرها) . عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات ...... فالتجربة لا تعنى شيئاً إلا على المدى الطويل .

قد يبدو ما قلت به ، فيما يتعلق بالعلاقة بين الثقافة والاقتصاد ، متناقضاً ولكنه تناقض شكلي . فالاقتصاد يعتمد على العقلانية ولا يتحمل الجمود الفكري ولا"يتعايش مع الاقتناع قبل السؤال** والثقافة ليست بالضرورة عقلانية ولكنها تحكم السلوك والتصرف ، وعليه فالعقلانية في الاقتصاد تتطلب أن تأخذ لاعقلانية الثقافة في الاعتبار .

أريد أن أسوق أمثلة ساذجة ذات طبيعة جزئية ولكنها بالغة الدلالة من تجاربنا في ليبيا :-

---

*سيد يسن : نحو مبادرة حضارية عربية .

** العبارة لغسان الإمام .

1 - صدر في هذا البلد تشريع يجرم إنتاج الخمور والمشروبات الكحولية وبيعها. كم من الليبيين سعوا إلى مخالفته ؟! كثيرون دون شك ، ولكن نسبتهم ضئيلة ، واحد في العشرة آلاف أو في المائة ألف ......نسبة لاتذكر . ومن ثم نستطيع القول إنّ هذا التشريع اُحُتِرمَ احتراماً شبه كامل . لماذا ؟.. لأنه ينسجم مع ثقافة المجتمع .....فيما يعتبر حراماً ....وعيباً وعاراً .بالرغم من عائد لاشك كبير لهذا النشاط .... فإن الاعتبار الثقافي وقف سداً منيعاً ، وساند رغبة المشرع .

العكس . لدينا تشريع يفرض عقوبات صارمة على التعامل بالنقد في السوق السوداء . مَن مِن الليبيين لم يسع للتعامل في هذا السوق .....لماذا ؟ لأن القيم الثقافية ...التحريم الديني ....أو العيب الاجتماعي لايتنقضان في المفهوم العام مع مخالفة هذا القانون ، ومن ثم كلنا - معشر الليبيين - لم نتوان عن مخالفته ، وقد ولّد ذلك في المجتمع تشويها بعيد الأثر ، وهو السعي للخارج ؛ العمل في الخارج ، الدراسة في الخارج ، المهمة إلى الخارج ،العلاج في الخارج حتى كاد الخارج يصبح الوطن . تقبلون أو ترفضون ، لقد هزهذا السلوك الذي ترسخ قيمة أساسية ...هي الانتماء للوطن .

2- قانون التطوير العمراني ..... الذي صدر سنة 1972م . جاء هذا القانون متجاوباً مع حقيقة ثقافية مستقرة ، وهي أن تملك العقارات عند الليبي نوع من الضمان المأمون للمستقبل بغض النظر عن أي حسابات ربح وخسارة . كان التجاوب مع هذا التشريع تلقائياً ويُقَّدر أنه أنتج ما لا يقل عن ثمانين آلف وحدة سكنية خلال خمس سنوات . ثم رؤى أن الإيجار شكل من أشكال الاستغلال ....وصدر القانون الذي اشتهر بـ "البيت لساكنه" . كان القصد نبيلاً

سامياً ولكن التشريع المذكور جاء متعارضاً مع ثقافة مستقرة . كان يجب التفكير في تحقيق الهدف دون تعطيل دافع أساسي ، وعامل مؤثر في حركة البناء . كانت النتيجة رغم جهود جبارة بذلت الوقوع في مزيد من الاستغلال ....بسبب تقلص العرض ....وتزايد الطلب .....وعجز الدولة عن سد الثغرة المتفاقمة . كان علينا أن نعي أن زيادة الطلب واستمراره هي المولد الأساس للاستغلال ، وليس شكل العلاقات المنظمة للتعامل في العقارات وأن ندرك أن النتيجة تقليص الخيارات لمواجهة الحاجة للسكن ، ولا يمكن تحقيق العدل بتقليص الخيارات أمام الناس .

3- أريد أن أسوق مثلاً من بلد آخر شديد الحساسية للاعتبار الثقافي وتأثيره على النتيجة الاقتصادية . الهند .

قررت الهند في سبعينيات القرن الماضي بناء سد كبير في إحدى المناطق بهدف تنمية الإنتاج الزراعي في هذه المنطقة . قبل البدء في تنفيذ المشروع اتضح للقائمين عليه أن المزارعين في هذه المنطقة مارسوا طوال قرون عديدة الزراعة لغرض الاكتفاء الذاتي . يزرع كل منهم في حدود احتياجاته الأسرية ، ويتجاوزها بالقدر اللازم لمواجهة النقص بالمقايضة مع مزارع آخر بتنسيق مسبق في غالب الأحيان ، ولم يتعود المزارعون على التعامل بالنقد . هذا السلوك المستقر استوقف المسؤولين عن تنفيذ المشروع ورأوا أن تحقيق النتيجة - زيادة الإنتاج الزراعي- يتطلب بالإضافة إلى بناء السد العمل على تطوير سلوك المزارعين ، وتقرر تغيير أسلوب تنفيذ السد بحيث يعمل على تطوير سلوك المزارعين . قرر المسؤولون الاستغناء عن آلات إزاحة التربة ونقلها والتعاقد مع المزارعين لاستجلابها إلى موقع العمل عن طريق الدواب بمقابل نقدي .

استغرق التنفيذ أطول بكثير مما كان مقرراً في البداية ...... ولكنه أدخل التطوير المطلوب .

هذه أمثلة جزئية ، ساذجة ، ولكنها مؤشر .

باختصار ، إن أي عدم اتساق أساسي بين النموذج الاقتصادي ، وكل من النموذج السياسي ، والحقائق الثقافية يقود لا محالة إلى عقبات ومشاكل في طريق استدامة التنمية ومواجهة متطلبات حاجات الإنسان ، ويؤدي - في أحسن الحالات - إلى تنمية مشوهة غير قابلة للاستمرار . وأنّ أي تغييرات أساسية في النموذج الاقتصادي تتطلب نظرة في النموذج السياسي للتأكد من الاتساق ، وأي نموذج اقتصادي يتجاهل المعطيات الثقافية يلاقي مصاعب قد تشل فاعليته وتحد من حيويته .

ثانياً : نعيش زمناً غلبت فيه المدرسة الكلاسيكية الجديدة في الفكر الاقتصادي (اقتصاد السوق) ، وتراجعت الاشتراكية بكل أطيافها حتى تكاد تصبح ذكرى بعيدة . تزامن ذلك مع سقوط مُدَوّ للاتحاد السوفيتي .....وصعود غير مسبوق لقوة واحدة سعت بكل الوسائل لتسويق قيمها عن إدراك بأن ذلك يسهم في تأمين مصالحها . ترافق ذلك مع الطفرة التقنية . وقفت النخبة في العالم الثالث منبهرة أمام ما تحقق في العالم ما بعد الصناعي (الشمال) من ازدهار اقتصادي وثورة تقنية ، وحال الضوء المبهر بين هذه النخبة وبين النظر في التفاصيل ...والوعي باختلاف الظروف .

الليبراليون الجدد يؤمنون بأن العالم يسير نحو الأفضل إذا سمح للأسواق بأن تؤدي وظيفتها بقليل من تدخل الدولة أو عدمه " كما يقول جيدنز ، "وأن الأفراد

كائنات عقلانية وتسعى لتحقيق الحد الأقصى من المنفعة الذاتية "،أي أن هؤلاء الليبراليين الجدد كما يقول فوكوياما "اختزلوا النشاط الاقتصادي بالسلوك العقلاني وحده " . حتى إذا سلمنا بأن الحقائق الثقافية والاجتماعية ومستوى التقدم التقني في هذه المجتمعات مكنها من مرونة جعلها قادرة على الاتساق مع هذا القول ....وهو تسليم لا يقبل به الكثيرون من المفكرين حتى في هذه المجتمعات ، ....هل يمكن التسليم بهذا النمط من التفكير في مجتمعاتنا في العالم الثالث ، وفي مجتمعنا الليبي حيث ثقافة العيب والعار كما يقول د.محمد الجراري ؟ .

لقد أدى انبهار النخبة الحاكمة في العالم الثالث ، وضغوط المؤسسات الدولية التي وظفت لهذا الغرض من قبل الدولة المركز إلى هرولة ذليلة وتبسيط مخل يحاول اختزال مشاكلنا الاقتصادية وطموحاتنا في التنمية في ثنائية القطاع العام والقطاع الخاص ، وتدخل الدولة وعدم تدخل الدولة ، في زمن سقطت فيه الثنائية في الفكر . وتناست هذه النخبة حقيقتين جوهريتين :

1- النقل الأعمى لتجارب الآخرين وأنماطهم بغض النظر عن حقائق المجتمع ومعطياته ؛ طبيعة العلاقات بين الأفراد ، ومؤسساته الاجتماعية ، ومعطياته الثقافية ، ومستوى تقدمه خاصة درجة التعليم ، ..... حرث في البحر لا يتأتى عملياً حتى ولو حاولناه صادقين ، " فالناس في المجتمعات التي تسود فيها الثقافات التقليدية يتصرفون بطريقة مغايرة لسلوك الناس في مجتمعات ما بعد الحداثة * . هذه بديهية .

* فوكو ياما : الثقة .

" إن الحضارة لا تجئ بالاستعارة ، وأن التجديد لا يأتي بالتقليد " كما يقول هيكل ، ويضرب لذلك مثلاً : "من المفارقات أن هوسمان وهو المهندس الفرنسي الشهير الذي خطط شارع ريفولي في باريس كان نفس المهندس الذي بنى شارع محمد علي في القاهرة وعلى نفس الطراز . في حين بقى شارع ريفولي وما حوله واجهة حضارية مضيئة فإن الأنوار انطفأت في شارع محمد علي ...." .

2- الحقيقة الجوهرية الثانية ، أنقلها من فم اقتصادي . يقول جلال أمين في مقال مفعم بالمرارة : " ما يهمني فقط هو أن أبين أن الزعم بأن هناك مبادئ علمية اقتصادية خالدة صالحة لكل زمان ومكان تبرر الانفتاح هو زعم باطل من أساسه » ويضيف بعد استطراد في هذا المعنى "كان الاقتصادي الشهير كينز من أكثر الاقتصاديين إداركا لهذا النقص الذي يعيب الاقتصاديين وقد عبر مرة عن معنى قريب من ذلك عندما قال إنه كان يتمنى لو كان الاقتصاديون من التواضع بحيث نظروا إلى أنفسهم لا كنظراء لعلماء الكيمياء والطبيعة بل كنظراء لأطباء الأسنان مثلاً " .

لاشك أن هناك واقعاً جديداً لابد من التكيف معه وأخذه في الاعتبار ، ولكن البون شاسع بين التكيف المسؤول والتقليد المبتذل .

ما يهمنا في بلد يعاني التخلف هو كيف نبني اقتصاداً قادراً على مواجهة المتطلبات الأساسية للمواطن بصورة مستدامة ، وهو ما يعنى قدرة هذا الاقتصاد على التعامل مع المتغيرات . إن هذا يقتضي أن نتبنى استراتيجية بعيدة المدى (رؤية) يُستهدف تحقيقها من خلال خطط متوسطة المدى تتيح سياساتها تضافر جهود كل الفاعليات :الأفراد (مواطنين وأجانب) والمؤسسات (خاصة وعامة))

والدولة من أجل المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية . لم تعد الدولة قادرة - ما في ذلك شك - حتى في المجالات التي تختص بها تقليدياً ولكن هذا لا يعنى أن تنسحب إلى وضع المتفرج .

إن تجربة الشرق الأسيوي غنية بالدروس المفيدة فمعدلات النمو المذهلة التي تحققت في هذه الدول لم تأت نتيجة اتباع قواعد السوق وإنما جاءت على حسابها . ما حققه الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية هو بفضل تدخل الدولة المباشر في إطار رؤية ثابتة ، وما حققته كوريا الجنوبية كان نتيجة تخطيط محكم ... سلسلة من الخطط الخمسية بدأت منذ 1962ف تحكمت في توجيه الاستثمارات ومازالت الملكية العامة في كوريا - حتى اليوم - تسهم بنسبة كبيرة في الناتج الإجمالي ، وتايوان عملت وفق خطط ركزت فيها الدولة على توفير بنية أساسية متقدمة ، وكانت الدولة حتى بعد منتصف التسعينيات تحتكر ملكية المصارف التجارية ، وعملت ماليزيا من خلال نظام تعليم محكم وبرنامج استثماري رصين على تحقيق قفزة تقنية .

تجربة الشرق الأسيوي توضح أن العمل وفق خطط تلعب فيها الدولة دوراً أساسيا أتى بنتائج غير مسبوقة في مجال التنمية .

أبعد من ذلك حتى في الدول المتقدمة ، فرنسا- على سبيل المثال - لجأت في مناسبات كثيرة إلى تأميم شركات خاصة كبيرة من أجل إنقاذ هذه الشركات ، ولم يكن دافعها عقائدياً وإنما بسبب ضعف القطاع الخاص وهو ما دفع أحد وزرائها إلى القول " إن المشاريع الخاصة التجارية في فرنسا لا تقبل تحمل أي مخاطرة فهي فاترة الهمة وجبانة " .

الأمثلة التي سقتها ....غيض من فيض . سقتها لأقول إن مشكلتنا ليست في هذه الثنائية . أنا مع مسلمة - أو هكذا أراها - فحواها أن إطلاق حرية العمل للقطاع الخاص وتحريره من الخضوع لرؤى جامدة شرط ضروري ....ضروري للتنمية وتحقيق الفاعلية الاقتصادية .شرط ضروري ولكنه ليس كافياً . ما يستطيعه القطاع الخاص يجب أن يُمكّن من ارتياده دون عوائق ..... وأن للدولة دوراً أساسيا لابد أن تؤديه بل إنّ غيابها عن تأديته يفقدها المشروعية . ما هي حدود هذا الدور ؟ ما لا يستطيعه القطاع الخاص في ظروف عمل مواتية تعمل الدولة على تهيئتها بكل السبل يجب أن تعمل الدولة في حدود إمكاناتها على مواجهته ولو في إطار نظرة مرحلية .

ثالثاً : "يمثل النشاط الإقتصادى جانباً محورياً من الحياة الاجتماعية ويتأثر تأثراً مباشراً بجملة القيم والمعايير والالتزامات الأخلاقية ..." هذا القول لأحد مفكرى أيامنا هذه وهو تأكيد على ما قالت به الكلاسيكية القديمة من أن الدافع الاقتصادي معقد جداً ولا يمكن اختصاره في أنانية الإنسان كما لا يمكن التسليم في خصوصه بالتبسيط الماركسي " أن الإنسان كائن اجتماعي " .

الدافع الاقتصادي في منتهى الحساسية شديد التأثر بعوامل لا يمكن حصرها . ولن يتصرف الإنسان إيجابياً ، أي في اتجاه الغايات المنشودة إلا إذا اطمأن ووثق في الدولة ومؤسساتها ، وفي غيره من الأفراد والجماعات . أي أن هذه الثقة ذات بعدين : رأسي وافقي . لا يمكن " للثقة الرأسية " أن تتولد وتؤتي أثرها إلا إذا توفرت الشروط الآتية - حد أدني- واستقرت لمدى زمني طويل :

- وضوح الغايات المنشودة ، ومشروعيتها . والمشروعية تنبع من قناعة المواطن بأن هذه الأهداف هي خيار الغالبية عن قناعة بأنها تحقق المصلحة الوطنية . وأن هذه الغايات ممكنة عملياً .

- أن تعمل الدولة بجد وهمة من أجل تحقيق هذه الأهداف والغايات ، وأن بقاء القيادات التنفيذية من عدمه رهين بمدى ما تحققه من نجاح في تحقيق هذه الغايات وفق آلية متفق عليها للتقييم .

- سيادة القانون ، ووجود سلطات كفؤة جادة تُكره الآخرين على احترامه والالتزام به إذا لزم الأمر ، وخضوع الجميع للقانون دون استثناء .

-آلية رصينة لإنتاج التشريعات في إطار مرجعية أساسية تتسق مع القيم والغايات الوطنية العليا المنشودة .

- استقرار التشريعات والمؤسسات .

- نظام قضائي نزيه وكفؤ .

أما "الثقة الأفقية " أي الثقة بين الأفراد فحصيلة التطور الاجتماعي ، "ومدى انتشار الالتزام الأخلاقي والاستقامة في سلوك الأفراد*)) ، والكفاءة الفعالة في تطبيق القانون .

---

* فوكو ياما : الثقة .

هذه " الثقة " ببعديها هي المسؤولة عن إذكاء وتفعيل الشعور بالمواطنة والانتماء إلى الخيارات الوطنية والاندماج في المؤسسات بمفهومها الشامل .

إن أي طموح اقتصادي ، أو نموذج اقتصادي يجب أن يستحضر هذه الحقيقة .

درجة تطور مجتمعنا – ولأسباب موضوعية ، وهو في ذلك لا يمثل حالة فريدة – جعلت من صلات القربى (العائلة والقبيلة) مكان الثقة وهو ما لا يعنى انعدامها خارج هذه الصلات ولكن محدوديتها . هذه الدرجة من التطور تحكم سلوك الأفراد بما في ذلك سلوكهم الاقتصادي وتجعل من الصعب انتظامهم في مجموعات خاصة كبيرة للعمل معاً.هلا تساءلتم لماذا كانت المؤسسات الاقتصادية الكبيرة* قبل الثورة إما فردية الطابع أو أسريه ؟. هلا تساءلتم عما وراء هذه المرارة التي تحدث بها القائد عن تجربة التشاركيات والشركات المساهمة في مناسبات عديدة ؟ . إنه حجم "الثقة" التي تحكمها بنية المجتمع ودرجة تطوره . أن نأخذ في الاعتبار هذه الحقيقة لا يقف عائقاً في سبيل النجاح الاقتصادي .

أسوق مثلين . أحدهما من عالمنا الثالث ، والآخر من الشمال ....

كوريا الجنوبية من الجنوب .....تساق دائماً كمثل على النجاح التقني والاقتصادي ....نشأت فيها خلال فترة قصيرة مجموعة محدودة من الشركات الضخمة (شايبول) .. عددها عشرات فقط في مختلف المجالات الإنتاجية

*الأمور نسبيه فما هو كبير فى ليبيا قد لايكون كبيراً فى اقتصاد آخر .

والخدمية استطاعت وبمعاضدة عدد لا يحصى من المؤسسات الفردية والصغيرة أن تضاعف الإنتاج الكوري ، والصادرات أضعافا مضاعفة خلال ما لا يزيد عن أربعة عقود ، وساهمت قبل الأزمة التي مرت بها كوريا الجنوبية في نهاية التسعينيات بما يقرب من 40% من الناتج المحلي الإجمالي . هذه الشركات الضخمة تكونت وتضخمت واستمرت كمؤسسات فردية أو أسرية . كان ذلك بتخطيط ودعم من الحكومة الكورية وكانت في ذلك تكرر التجربة اليابانية .

وفي الحالتين .....كان النموذج الاقتصادي نتاج وعي بحقيقة مجتمعه .

إيطاليا من الشمال :-

إيطاليا التي يتجاوز ناتجها الإجمالي ناتج كل الدول العربية والإسلامية ، واقتصادها واحد من أكبر ثمانية اقتصاديات في العالم وثالث أكبر منتج للآلات الصناعية في العالم ....يأتي ثلث إنتاجها من مشاريع صغيرة فردية أو أسرية بل إنّ صناعة الملابس والمنسوجات فيها التي يزيد الناتج منها عن ضعف الناتج الإجمالي الليبي يُنتج 70% منها في وحدات ذات طابع فردي أو أسري لا يزيد عدد العاملين في الوحدة عن عشرة .

إن أي خطاب اقتصادي - نموذج اقتصادي - يجب أن يعرف حجم الثقة السائدة ويوظفها ويعمل على توسيعها . وإن أخطر ما يهز الثقة هي الشعارات التي لا يمكن تقديم تصور عملي لها قابل للتطبيق بما لا يتعارض ودوافع المستثمر .

يجب أن ندرك بأننا نعاني أزمة ثقة أدت إلى انكفاء المواطن نحو العائلة والقبيلة ..... بالرغم من أن سلطة الشعب- في التحليل النظري -يجب أن يتولد عنها العكس تماماً . لعل في عدم الاستقرار التشريعي خاصة في المجال

الاقتصادي ، وتدهور فاعليه المؤسسات الرسمية وعدم استقرارها وانتشار الفساد واستفحاله واهتزاز القيم ، تفسيراً لما حدث . هذه الأزمة أدت إلى محدودية التجاوب ...... من قبل المستثمرين والناشطين أقتصادياً . أسوق لذلك أمثلة مقارنة :-

1-في سنة 2000 أنشأت إحدى الدول العربية هيئة لتشجيع الاستثمار .....بلغ حجم ما أصدرته هذه الهيئة من موافقات على مشاريع استثمارية ما يقارب 12 مليار دولار حتى منتصف السنة الجارية . قبلها بثلاث سنوات صدر في ليبيا قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي وأنشئت هيئة لهذا الغرض . ما المحصلة ؟ ولماذا ؟

2- منذ سنوات طويلة ونحن نتحدث عن إنشاء مناطق حرة .... واتخذ القرار منذ حوالي خمس سنوات بإنشاء هيئة لهذا الغرض .... حتى اليوم لم يستطع هذا الجهاز التقدم خطوة واحدة ....فلا الرؤية واضحة .... ولا المسؤوليات والاختصاصات محددة .... ولا الأسلوب بيِّن .

بلد عربي مجاور يمر بظروف قاسية .. استطاع في فترة لاحقة الانتهاء من إقامة منطقة حرة . كانت الرؤية واضحة قامت الدولة بتحديد المنطقة واتخاذ الإجراءات القانونية لتخصيصها لهذا الغرض ، وإنشاء المكونات الأساسية للميناء ، وترك التجهيزات الأخرى ؛ المخازن ومعدات المناولة للمستثمرين ، وحددت شروطاً منطقية لمن يرغب الاستثمار. وكانت النتيجة إقبالاً منقطع النظير من المستثمرين غطى كامل المنطقة بمجرد الانتهاء من الإنشاءات الأساسية المقررة .

3- عدم التجاوب مع التشريعات القاضية بتكوين شركات مساهمة بأعداد كبيرة

من المســاهمين طوال العــقــد الماضي والتي أدت إلى تعــديلات سنويـة في التشريعات المنظمة .

رابعاً : لابد أن ندرك إدراكا مسؤولاً ما يجرى حولنا وأن نفهم فهماً عميقاً ما جرى ويجرى من تحولات في عـالمنا . فنحن جزء من مجتمع دولي يتعولم في كل مكوناته ؛ الاقتصادية والثقافية والسياسية بوتيرة متسارعة .

هذه الظاهرة - العـولمة - تعـمل لصالح الشـمال الغني اقـتصاديا والمتقدم تقنيـاً على حساب الجنوب الفقير مادياً والمتخلف تقنياً . واتساع الهـوة بين العالمين ليس نتيـجـة مؤامرة بقـدر ما هو عـجز الكثيـرين في الجنوب - والعـرب من بين هؤلاء العاجزين - عن فهم ما يجرى ومن ثم العـمل على الاستفادة مما تقدمه هذه الظاهرة من فرص وهي حقيقية ، واتقاء ما تمثله من مخاطر وهي تفوق ما يتراءى لنا ، بل نحن عاجزون عن استيعاب بعض هذه المخاطر .

يحاول الشمال استغلال ظروف العولمة ليس فقط لتأمين مصالحه وامتيازاته وإنما لفرض قيمه وثقافته وذلك من منطلق أن هذا يمثل ضماناً إضافيا لهذه المصالح والامتيازات . يقول رئيس التخطيط السياسي في الخارجية الأمريكية في محاضرة له في الشهر الرابع من السنة الجارية *:

" إن هدف السيـاسة الأمريكية الأساس في القرن الواحد والعشرين هو أن تُنظم دول العالم والهيئات الدولية في ترتيبات تدعم عالماً متسقاً مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكيـة وقيـمها » . ويستطرد ليظهر من كلامه جلياً أن وسيلتهم في ذلك الإقناع وإذا تعذر فالقسر والإكراه .

* سنة 2002 م

لنقل ما نشاء في هذا القول من منظور أخلاقي ومن جهة نظر القانون الدولي ولكن يجب التسليم بأن من الطبيعي أن تسعى الدول والمجموعات لاستغلال الفرص التاريخية .... لتأمين مصالحها وتحقيق غاياتها في الرخاء ، والأمن ، والاستقرار .

دول العالم الثالث في غالبيتها .... لم تتبين بعد الفرص ولم تدرك بعد المخاطر إدراكا مسؤولاً وليس في مقدور أي منها منفردة أن تواجه الوضع حتى لو أدركت هذا وذلك .

ما العمل؟! (سؤال قديم) .

الطريق ..... هو ما استطاع الشمال استشرافه منذ عقود ، وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . الانتظام في مجموعات تتنازل لها الدول الوطنية المكونة عن الكثير من اختصاصاتها وإلى الحدود اللازمة لتصبح فيه المجموعة أقدر على أداء المهام وتحقيق الطموحات المشروعة لأعضائها ، ويتطلب هذا من الدولة أن تتسق في نموذجها الاقتصادي ، وخططها متوسطة الأجل ، ورؤاها الاقتصادية بعيدة المدى مع هذه المجموعة التي يجب بدورها أن تكون قادرة على التكيف الفاعل في التعامل مع المتغيرات . تتابعون دون شك حرص الاتحاد الأوربي على اتساق السياسات الاقتصادية لأعضائه حتى في أدق تفاصيلها .

لماذا ؟ ببساطة لأن هذا حجر الزاوية في نجاح مشروع الاتحاد ، وضمان رخاء أعضائه واستقرارهم .

إن تكوين أي مجموعة ليس نتاج الجغرافيا فقط ، وإنما الأساس - في المقام الأول - هو اتساق المصالح الحيوية ، والثقافية والرؤى المستقبلية ، والطبيعة المتجانسة للمخاطر والتحديات . إن أي بلد لا يستطيع أن يهرب من جغرافيته .... وبالقدر نفسه - إنّ لم يكن اكثر - يمثل إغفال التاريخ ، والثقافة ، والاتساق في المصالح والمخاطر والتحديات (هموم المستقبل ..) هروباً من الزمن .

إن التخطيط على المستوى الوطني سواء على المدى الطويل أو المتوسط يتطلب منا أن نطرح أسئلة لامناص من طرحها : (على سبيل المثال لا الحصر) .

- أين نحن من الالتزام بمنطقة التجارة العربية الحرة وما متطلبات هذا الالتزام ؟.

- هل سيتطور الاتحاد الأفريقي في جانبه الاقتصادي والى أي مدى ؟ وما مصير التجمعات الاقتصادية الأفريقية الإقليمية وهي تجمعات لا ترقى إلى مستوى التجمعات التي تتطلبها متغيرات عالمنا .

- كيف يمكن التوفيق بين واقع علاقاتنا الاقتصادية المتمثل في ارتباطنا الواسع والقديم بالبحر المتوسط شماله خاصة ، وبين أحلام تروادنا في إعادة تشكيلها .

إن الخروج بإجابات واضحة عن مثل هذه الأسئلة هو أحد محددات البدء .

إن قطار العولمة كاسح ، وليس في مقدور الدولة الوطنية أن تُملي عليه سرعة ..... ولكن التجمعات الكبيرة في إمكانها أن تؤثر .

خامسا : أي خطة هي محاولة توظيف راشد لرؤوس أموال ثلاث خلال مدة معينة من الزمن للوصول إلى أهداف محددة ، وذلك في إطار رؤية بعيدة المدى .
رؤوس الأموال الثلاث مرتبة وفق ما أراه لأهميتها :

- **رأس المال البشري .**
- **رأس المال الاجتماعي .**
- **رأس المال (حجم الأموال) .**

رأس المال البشري : هو تراكم المعرفة والخبرة والتعليم عند الأفراد . وبالرغم من قلة السكان في ليبيا شهدت العقود الثلاثة الأخيرة إضافات معرفية (تعليمية ، وتدريبية) كبيرة عمت الرجال والنساء . إذا أضفنا إلى ما سبق " الطبيعة المبادرة " للإنسان الليبي بسبب تراكمات ثقافية وتاريخية لعل أبرزها انه عاش خلال قرون طويلة (من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن العشرين) معزولاً عن السلطة الحاكمة وهو ما فرض عليه أن يعول على نفسه ليؤمن بقاءه .

هذه "الطبيعة المبادرة " مضافاً إليها حجم المعرفة المكتسبة لو هُيئت لها ظروف مواتية ..... لما اضطر الأخ / القائد للتساؤل .... عن أثر أكثر من مائة وخمسين ألف خريج من الجامعات والمعاهد العليا .

يؤسفني القول إن ظروف وشروط العمل بالمعنى الشامل للعبارة أدت إلى بعض صور الهدر للرأسمال البشري عندنا ، وأثرت سلباً في التكوين المهني الصحيح سواء خلال مراحل التعليم أو ما بعده . فالخريج مجرد مشروع مهني أو حرفي حتى لو تأسس تأسيساً صحيحاً قبل الدخول للعمل ، واكتساب المهنة أو الحرفة لا يتم إلا في إطار ظروف عمل أهم عواملها إدارة فعالة تسمح باكتساب السلوك المهني أو الحرفي الصحيح .

حتى لو افترضنا أن الداخلين الجدد لسوق العمل كُونوا تكويناً صحيحاً أثناء التعليم والتدريب ، ماذا يجدون أمامهم في ظروفنا الحالية :

- مؤسسات رسمية وعامة غير مستقرة متخمة بأعداد من العاملين يزيدون عن حاجة العمل مراراً ، وهو ما يستغرق وقت إدارتها غير الكفؤة في غالب الأحيان ويمثل عائقاً في طريق التكوين المهني أو الحرفي داخل المؤسسة .

- مواقع عمل أهلية محدودة الحجم .... تحكمها علاقات عمل غير واضحة ...... فرض المحيط على أسلوب عملها وتكوينها النظرة القصيرة المدى الهادفة إلى ربح سريع نظراً لاهتزاز الثقة في الثبات والاستمرارية .

- معايير الترقي وتحسين الأوضاع المالية .... كثيراً ما تغري الداخلين الجدد لسوق العمل بسلوك أساليب غير أسلوب الحرص على اكتساب القدرة على مزاولة المهنة أو الحرفة .

هذه العوامل - بالإضافة إلى أخرى - تسهم في الحد من الاستفادة من رأس المال البشري ..... بل تؤدي إلى هدره .

إن العلم اصبح في زمننا أحد عوامل الإنتاج الحاسمة ومن ثم فإن أهم متطلبات التحول هي التركيز على التعليم واكتساب المعارف وتراكم الخبرة وتهيئة السبل لتكريس السلوك المهني الصحيح ، ويجب أن يحتل هذا الهم أولوية مطلقة لا

* فوكو ياما .

تداني . يجب أن تكون حاضرة في أذهاننا هذه الحقيقة التي أوردها تقرير التنمية للإنسان العربي لسنة 2002 وهو أن رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي يسهمان بما لا يقل عن 64% في أداء النمو .

رأس المال الاجتماعي : وهو ما يُعرفه الاجتماعيون بـ" قدرة المواطنين على العمل ضمن جماعات ومنظمات من أجل تحقيق أهداف مشتركة *"...... أي " قدرتهم على التواصل والعمل معا "*. حجم هذه الجماعات ...... ومدى هذا التواصل تحكمه " الثقة " وهو ما سبق التطرق إليه . العمل على تكريس الثقة في الإطار الذي تسمح به درجة تطور المجتمع ومعطياته الثقافية أحد العوامل الحاسمة لتحريك السلوك الاقتصادي للمواطنين في اتجاه الغايات المنشودة .

سيبقي الميل للمبادرات الخاصة في إطار الطبيعة الفردية أو الأسرية أو التجمع المحدود هو السمة الغالبة للنشاط الاقتصادي في بلادنا ، ورأينا أن ذلك لا يمثل - بالضرورة- عائقاً في سبيل التطور الاقتصادي ولكنه يحتاج أن يُعكس ويراعى في السياسات المتبعة .

رأس المال : أو حجم التوظيفات المالية المطلوبة من مختلف مصادرها العامة والخاصة ، الوطنية والأجنبية لتحقيق الأهداف الموضوعية .

منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي حتى بداية التسعينيات وُجهت التوظيفات المالية المطلوبة للتحول بشكل أساسي من الأموال العامة خاصة من إيرادات النفط .

* فوكو ياما .

لو نظرنا إلى تطور تمويل التنمية خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي والذي كان من المفروض وفق التشريعات النافذة أن يستحوذ على 70% من إيرادات النفط لاتضح لنا الآتي : (أنقل من تقرير أعد سنة 1999 في أمانة التخطيط) .

1- كان متوسط نسبة التخصيص من إيرادات النفط للفترة (1974- 1980) 64 % ، وكان متوسط نسبة الصرف 56% من الإيرادات ، أي أن نسبة المخصص كانت تقل عن النسبة التي حددها القانون ولكن في حدود مقبولة ، أما نسبة الصرف فقد كانت اقل من النسبة المخصصة .

2 ـ بالنسبة للفترة ((1981 - 1985) التي تغطي الخطة الخمسية الثانية ، كان متوسط نسبة التخصيص (69%) بينما بلغ متوسط نسبة الصرف المحقق 87%..........

3- للفترة 1986 - 1990 كان متوسط نسبة التخصيص 112% والصرف الحقيقي 67 % .

4- بدأ الانحراف عن احترام السياسة المقررة ...منذ 1991 حتى الآن (1998) فقد بلغ متوسط التخصيص 38% بينما بلغ المتوسط لنسبة الصرف الحقيقي للفترة المذكورة 22 % .

لم يكن ذلك اختياراً ولكنه كان اضطراراً ، أملاه تضخم الميزانية التسييرية ومحاولة تخفيض العجز في الميزانية العامة .

تناول التقرير الذي أشرت إليه توقعات الإيراد والصرف بافتراضات واقعية في العديد من بنودها انظر الجدولين (1) ، (2) ، والشكل (3) كما أوردها التقرير الذي انتهى في توقعه إلى أن إجمالي الإيرادات من النفط وغيره ستكون عاجزة عن مواجهة المصروفات التسييرية مع حلول العقد الثاني من هذا القرن . قد لا تكون هذه التوقعات دقيقة ولكنها مؤشر على اتجاه .

أريد بما قدمت أن أوضح أن إمكانات الدولة محدودة جداً ..... ولن تكون كافية حتى لمواجهة متطلبات ما يقع على كاهلها الاستثمار فيه تقليديا مثل البنية الأساسية ، والصحة والتعليم ، ومن ثم ليس أمامنا من خيارإلا انتهاج سياسة محفزة للاستثمار من الموارد الأخرى ؛ القطاع الخاص وطنيا وأجنبيا .

إن استجابة القطاع الخاص لن تكون سريعة بل ستتطلب زمناً طويلاً ومن ثم يكون من الضروري تعظيم المساهمة النفطية ، وهو ما يتطلب تنشيط الاستكشاف والتطوير خلال المرحلة القادمة .

جدول رقم (1)

تطور الإيراد العام من مختلف المصادر

(2001 - 2015)

بالمليــون دينــار

السنــــوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات نفطية	3266	3308	3323	3267	3200	3124	2995	2885	2740	2576	2484	2367	2265	2174	2094
إيرادات غير نفطية	1764	1834	1907	1982	2061	2143	2228	2317	2408	2504	2603	2706	2813	2924	3040
الإجمالي العام	5030	5142	5230	5249	5261	5267	5223	5202	5148	5080	5087	5073	5078	5098	5134

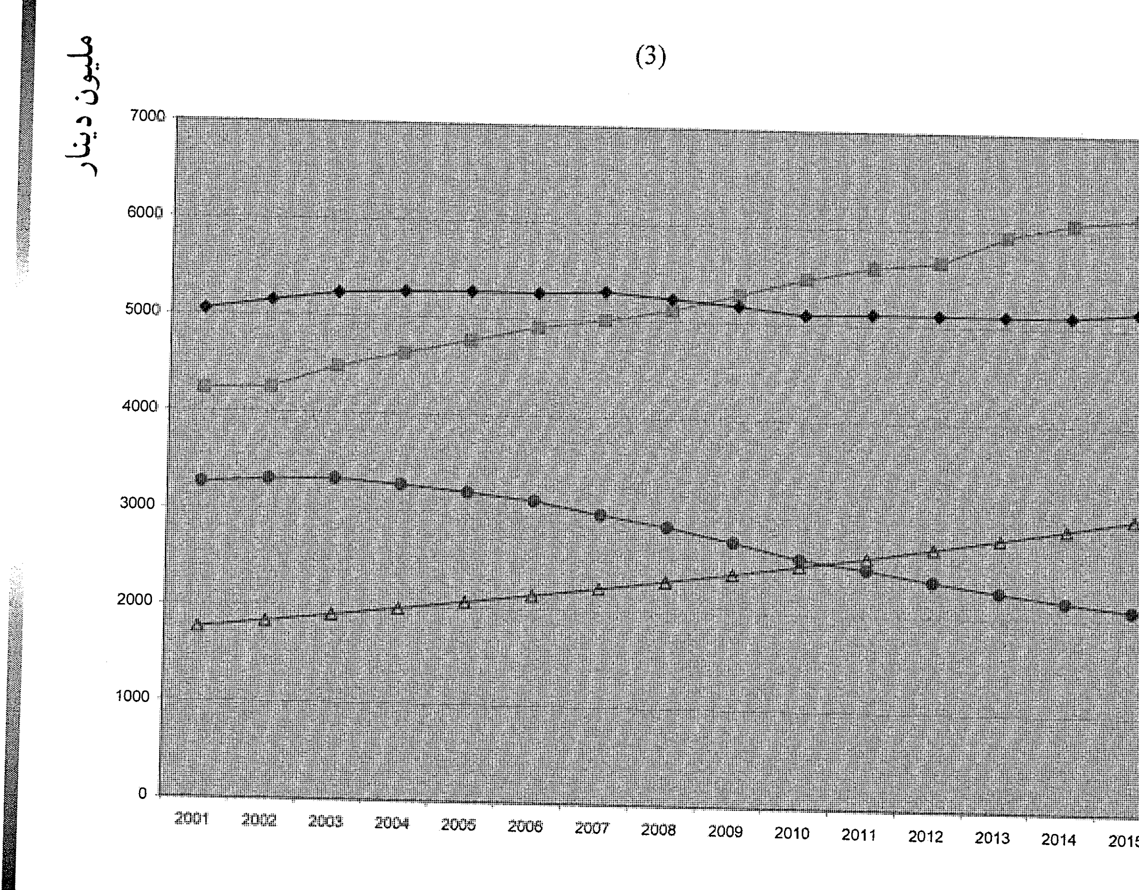
جدول رقم (2)

توقعات تطور الأنفاق العام من غير ميزانية التحول*

بالمليون دينار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نفقات التسيير	3507	3605	3706	3809	3915	4024	4136	4252	4371	4493	4618	4747	4880	5016	5156
نفقات الدفاع والدعم	725	745	766	787	809	831	854	878	902	927	953	979	1006	1034	1063
الإجمالي العام	4232	4350	4472	4596	4724	4855	4990	5130	5273	5420	5571	5726	5886	6050	6219

(3)



مليون دينار
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015

السنوات

تجنيب إيرادات النفط

كتبت هذه المداخلة لتلقى تعقيباً على كلمات بعض المتحدثين في ندوة
" الاقتصاد الليبي وتجنيب إيرادات النفط . رؤية مستقبلية "
التي عقدت في سرت بتاريخ (29 - 30)- 04 - 2003 م
ولكن حال ظرف خاص بي دون إلقائها .

تجنيب إيرادات النفط

يجب أن نعرف - بداية - طبيعة السؤال المطروح. نتفق على المقصود بكلمة " تجنيب " وتعبير " إيرادات النفط " ، إذ يبدو لى أن المتحدثين الذين استمعنا إليهم ذهبوا فيهما مذاهب مختلفة .

أي إيراد نعنى ؟ ... هل هو إجمالي حصيلة البيع العائد للطرف الليبي من مبيعات النفط والغاز ؟

هل هو صافي العائد للطرف الليبي بعد خصم متطلبات عمل الشركات تشغيلاً واستثماراً ؟
هل هو عائد بيع الخام نفطاً وغازاً أو يشمل بيع المنتجات داخلياً وخارجياً ؟

سلسلة الأسئلة يمكن أن تطول .
لنفترض أننا حددنا المقصود بإيراد النفط ، وليكن هو صافي مبيعات النفط والغاز ومنتجاتهما بعد خصم متطلبات عمل الشركات .
ما المقصود بالتجنيب ؟.
هل يعنى أن يبقى الإيراد (با لمعنى الذي اتفقنا عليه) بعملة البيع (الدولار) خاضعاً لترتيبات معينة ولا يستعمل في أغراض الميزانية العامة ومتطلبات الاستيراد والتحويل ؟
هل يعني أن يُسجل هذا الإيراد بعد استلامه من قبل مصرف ليبيا المركزي بالدينار الليبي لصالح الجهة المعنية ويحظر استعماله لأي غرض من قبل الدولة أو يضاف إلى الاحتياطي العام ؟

التصورات لما يمكن أن يعني " التجنيب " كثيرة ولكن لنفترض أننا أمام الخيارين اللذين ذكرناهما .

يعنى الخيار الأول ..... منع استعمال إيرادات النفط عن الاقتصاد الوطني ؟
ويعنى الخيار الثاني ..... منع استعمال إيرادات النفط من قبل الدولة في أوجه إنفاقها المختلفة .
ما الآثار الناجمة عن كل واحد من هذين الخيارين ؟
بلغة أكثر مباشرة ... هل هما ممكنان عملياً ؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب التذكير بالحقائق الآتية :.

1- يسهم النفط بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي ، وإسهامه غير المباشر في هذا الناتج أخطر وأبعد أثراً .

2- يمثل النفط أكثر من 70 % من موارد الميزانية العامة للدولة ، وتتأثر به الموارد الأخرى لهذه الميزانية .

3- تمثل الصادرات من النفط الخام والغاز ومنتجاتهما حوالي 99 % من الدخل من العملة الصعبة .

على ضوء هذه المعطيات .... ما آثار تجنيب إيرادات النفط؟
في الحالة الأولى(حجب إيراد النفط عن الاقتصاد الوطني) . أمامنا ثلاثة إمكانات للعمل (للاستمرار):
- أن نعود على الاحتياطات من العملة الصعبة في مختلف صورها ... وهي كافية لمدة مؤقتة . وهذا يعنى عملياً أننا لم نجنب .

- أن نلجأ إلى الاقتراض - سواء قبل استنفاد الاحتياطات أو بعده - والنتيجة العملية للاقتراض هي تجنيب بالسالب(أي خسارة حقيقية) .
- أن لا نلجأ إلى الاقتراض ... ولا نعود على الاحتياطات وهو ما يعني شللاً اقتصادياً كاملاً ... وستكون الآثار بكل أبعادها سريعة ومباشرة . سيحدث انهيار سريع يؤدي إلى عكس النتائج المتوخاة . وسنهرول بعد أمد قصير لمحاولة تدارك العواقب ... وقد لا يكفي كل ما جنب لتدارك هذه العواقب .

في الحالة الثانية (حجب إيرادات النفط عن مختلف أوجه إنفاق الميزانية التسييرية والاستثمارية) ومواجهه مصروفات الدولة من الموارد الأخرى غير النفطية وهى الضرائب بمختلف أشكالها .

توجه منطقي .... فكل الدول - بالمعنى المسؤول للكلمة - تواجه مصروفاتها من الضرائب . وكثيراً ما تواجه الدول أوضاعاً لا تتعادل فيها الميزانية فتلجأ إلى أساليب أخرى من التمويل مثل الاقتراض والتمويل بالعجز ، ولكن تبقى تغطية موارد الميزانية من الضرائب هي القاعدة .

هل يتأتى هذا في الحالة الليبية ؟

يمكننا على ضوء ما سبق تأكيد ما يلي :

- لا يمكن على المدى القصير- وحتى المتوسط - الاستغناء الكامل عن إيرادات النفط لمواجهة نفقات الدولة بمعطياتها الحالية .
- بالرغم من ارتفاع معدلات الضريبة في ليبيا ارتفاعاً غير عادي إلا أن عائدها منخفض جداً إذا ما نسب إلى الناتج المحلي الإجمالي . هناك خلل جسيم لابد من البحث عن أسبابه وتداركها . وليس صحيحاً ما ذهب إليه أحد المتحدثين

أمس من أن أي تخفيض في معدلات الضريبة يعني - ضرورة - انخفاض دخل الدولة منها .

٩

إن تحرير ميزانية الدولة من الاعتماد على عائدات النفط هدف يجب أن يُسعى لبلوغه .

لكن ، هل يتأتى تحقيق هذا الهدف فجأة ؟

هل يمكن أن يكون تحقيق هذا الهدف موضوع قرار يصدر اليوم ويطبق غداً أم أن الأمر يتطلب خطة قد يطول مداها إلى عقود ؟

يغطي الدخل من النفط حالياً ما لا يقل عن 70% من موارد الميزانية ... بشكل مباشر . ومن ثم لا يمكن خلال سنة أو بعض سنوات تصور مواجهة نفقات حتى الميزانية التسييرية دون اللجوء إلى دخل النفط .

هناك احتياطي عام ولكنه بخلاف الاحتياطات من العملة الصعبة لا يكفي للصرف العام إلا لشهور قليلة .

عليه فإنّ حجب إيرادات النفط عن الميزانية العامة للدولة يعني عجزاً على المدى القصير جداً عن تأدية الخدمات - وهي في حالة لا تسمح بمزيد من السوء - ، وتوقفاً كاملاً لمشاريع التنمية مع ما ينجم عن ذلك من مشاكل قانونية وخسائر مادية ، واستفحال الركود الاقتصادي بماله من عواقب اجتماعية خطيرة .

يتضح جلياً مما سبق أن تجنيب إيرادات النفط - بأي من المعنيين اللذين

قصدناهما أعلاه - لا يتأتيان عملياً مهما بلغ تصميمنا وإصرارنا إلا إذا قبلنا بمخاطر مؤكدة ذات عواقب وخيمة . وأننا لا يجب أن نفكر - مجرد التفكير - في حجب كامل الدخل من العملة الصعبة من مبيعات النفط عن الاقتصاد الوطني . فسلامة الاقتصاد ... وسلامة الاستقرار الاجتماعي ... وسلامة الدولة تتطلب استبعاد مثل هذا التفكير ، بل يجب أن نعمل على توظيف هذا الدخل توظيفاً راشداً بهدف تنويع مصادر الدخل . وعلينا العمل بتصميم مسؤول وفق خطة طويلة الأمد على تحرير ميزانية الدولة من الاعتماد على الإيرادات المباشرة للنفط .... وفي أسرع الآجال .

أقول بما سبق مستشعراً نبل قصد من يطالبون بالتجنيب ، مدركاً الدوافع والبواعث . لكن نبل القصد وجدية البواعث لا تغنيان عن صحة الوسائل والأساليب ... واختيار الوقت الملائم لإعمال هذه الوسائل والأساليب .

أتفق ، بل وأدعو بإلحاح إلى ضرورة تجنيب جزء من عائدات النفط سواء في شكل أموال من العملة الصعبة توظف وفق ترتيبات وشروط تضمن نموها ، أو في شكل تعظيم الأحتياطي العام للدولة . وإلى جانب هذا الادخار لجزء من إيرادات النفط يحدد على ضوء رؤية ، هناك ضرورة ملحة لتنمية هذا المصدر الطبيعي ووضع إستراتيجية لاستخراجه تأخذ في الاعتبار سلامته واستمراره لأطول مدة ممكنة .

أي أن التجنيب يجب أن يأخذ الشكلين معاً . تجنيب من العوائد ، وتجنيب من الاحتياطيات النفطية ذاتها .

ما البواعث التي تدفع لادخار جزء من عوائد النفط المالية ، وادخار جزء منه ؟ في تقديري هناك ثلاثة بواعث أساسية :.

أ- دافع أخلاقي ..... النفط مورد ناضب غير متجدد ، ويجب أن يكون شعارنا : " النفط مورد ناضب " وليس كما ذهب إليه بعض المتحدثين أمس . هذه هي الحقيقة التي يجب أن يُنبه إليها الليبيون في كل حين . للأجيال القادمة حصة في هذا المورد - مثل ما لنا - ولابد من ادخار هذه الحصة لهم وضمان وصولها إليهم . عملت بذلك دول ، ولعل النرويج مثل للاحتذاء .

ب- يؤسفني القول بأن أسلوب الصرف الحالي للأموال العامة أبعد ما يكون عن الرشاد في مختلف أوجهه ، فأموال التنمية تهدر في أعمال هامشية وبأسعار تضخمت بسبب سوء الإدارة وتفشي الفساد . لا يجب أن يكون هذا مبرراً للتوقف ولكنه قد يبرر التهدئة يصاحبها عمل جاد لتوفير بيئة صالحة .

جـ- إننا مقدمون بعد فترة ليست بالطويلة على وضع لن تكون فيه إيرادات النفط كافية لمواجهة حتى ما نسميه اليوم بالمصروفات التسييرية ، فهل نترك الأمور تسير على علاتها إلى أن يجرفنا التيار ، أم علينا من الآن - دون إبطاء الاتفاق على رؤية مسؤولة وأخذ أنفسنا بالسلوك الذي تتطلبه .

باختصار .

لعل مما يمكن التفكير فيه ... أقول وأكرر :

إن القضية الحقيقية التي يجب التركيز عليها هي تحقيق معدلات نمو مرضيه تؤمنّ تنمية مستدامة وتحسناً مستمراً في مستوى المعيشة لليبيين . بمراعاة هذه

الأولوية التي يجب استبعاد كل ما من شأنه أن يؤثر عليها سلباً يجب العمل على تحقيق الآتي :

1- ادخار نسبة من عائدات النفط المالية للأجيال القادمة وفق ترتيبات تؤمن عائداً مجزياً ومضموناً من هذه المدخرات . ويجب أن تحمى هذه المدخرات بتشريعات .

2 - استخراج النفط والغاز وفق إستراتيجية تحافظ على سلامة الحقول النفطية ، وتنمية إمكانات الإحتياطيات من الموارد النفطية وتطويرها بحيث يستمر هذا المصدر لأطول مدة ممكنة .

3- لابد من أن تعد الميزانيات العامة بشفافية وتفصيلات تذهب إلى فروع الفروع ، وتوفير أسلوب فعال لمراقبة التصرف فيها . ولعل العودة إلى نظام ديوان المحاسبة وحصر مهمته في مراقبة حسابات الدولة ضرورة ملحة .

4- محاربة الفساد ، والحرص على كفاءة قيادات العمل ونظافة أيديها .

5- ترشيد الإنفاق ولعل أبرز متطلباته وجهان :-
أ- أن يتم الصرف التنموي في مختلف القطاعات ولكل الأغراض والمشاريع ؛ بنية أساسية أو خدمية أو إنتاجية وفق دراسات جدوى اقتصادية رصينة .
ب- إعادة نظر سريعة وجذرية في هيكل الدولة بقصد خفض التكلفة التسييريه .

6- تجذير بيئة محفزة للاستثمار للقطاع الخاص الوطني والأجنبي . وتوفير ظروف

وشروط منافسة على مستوى أقليمنا على الأقل . أعني أن يكون ما نقدمه من حوافز للمستثمرين أجانب ووطنيين لا يقل عما تقدمه الدول من حولنا .

العولمة .... والتنمية

محاضرة ألقيت بمقرالقيادة الشعبية الاجتماعية / طرابلس المركز
2001/06/19 إفرنجي

لكم عليّ – بداية – اعتذار ، وتوضيح .
الاعتذار عن فعل لم آته .
بعد أن ساح بكم صاحبكم فى اليابان ..... ذهب بكم بعيدا إلى الخارج ..... والخارج بالنسبة لليبي يعني الكثير ..... وبعد أن هام بكم وراء الشعراء ..... فى بحار الفرح والحب ..... بعيدا عن الهموم ..... يعود بكم اليوم إلى " الهم الأكبر " ، إلى التنمية ..... عابرا بكم ضباب العولمة ، مصرا على أن يكون ذلك على أكتافى الواهية . سأحاول ..... دفع كيده ومكره ..... بمحاولة تجنب مناطق الضباب الكثيف ..... والتحليق بالتنمية ..... وإذا ما اضطرتني مخاطر الطيران إلى الهبوط ..... فسيكون ذلك خارج الحدود .

هذا عن الاعتذار .....وهو مستحق لكم قبلى . أما التوضيح فذو شقين :

الشق الأول :

يقول الفرنسيون فى تندرجاد " إنّ المثقف شخص ذو اختصاص يحركه ولع لا يقاوم بالإجابة عن أى سؤال خارج اختصاصه " . وقد أبدو – فى مكانى هذا – ممن ينطبق عليهم هذا التعريف النقدي .

أنا أبعد ما أكون عن هذه الفئة ..... على هذا المقعد أو فى غيره .

ما أنا إلا قارئ ..... شخص أحب القراءة .....وشاءت مصادفات أن تتطلب مسئولياته فى العمل العام إعطاء اهتمام لمحاولة فهم هذه الظاهرة ..... العولمة . فقرأ..... وقرأ .....

وهو ينقل إليكم اليوم مقتطفات ، شذرات مما قرأ ..... على أمل أن يكون ما يقوله أمامكم ورقة عمل ..... تثير تساؤلات ..... يستمر حولها نقاش بدأتموه .... قبل ذهابكم سائحين إلى اليابان ..... وفى بحار الشعر .

أما الشق الثاني

فعن عنوان ورقتى ..... العولمة والتنمية .

لعله لا يكون صحيحا ..... إذا لم أوضحه . تطور مفهوم التنمية ..... وأصبح المصطلح فى جانب آليته ..... ديناميكيا وليس ثابتا . بقى الهدف واحدا حتى وإن توسع فى التعبير عن جوانب كانت ضمنية .

فى الخمسينيات والستينيات كان التركيز على جانب الاستثمار المادي : تطوير البنيه الأساسية ، والمشاريع الإنتاجية ، وكل ما هو مادى من أجل تحقيق التنمية .... ثم انتبه - ولحسن الحظ - إلى أن هذا شرط ضروري ولكنه ليس كافيا وأن الاهتمام بالإنسان فى حريته ، وتعليمه ، ورعايته يكتسى نفس الأهمية التي للاستثمار المادي . ثم فرضت النتائج الرثة التي حققها العالم الثالث الاهتمام بكفاءة الإدارة . والكفاءة لا تكون إلا فى مجال يتيح المنافسة ، وتتوفر فيه الشفافية اللازمة للتقييم والتقويم .

ما هو مستقر عليه اليوم - إلى حد كبير - هو ما يسمى بالتنمية المستدامة بأبعادها الرئيسية الثلاث ؛ البعد البيئى ، والبعد البشري ، والبعد الخارجي (الدولي) . البعد البيئى يتطلب أن نراعى مصلحة الأجيال القادمة فيما بين أيدينا من موارد وهو بعد أخلاقي ، والبعد البشري يتطلب توسيع قدرات الأفراد إلى

أقصى حد ممكن ، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها فى جميع الميادين ؛ "الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية " . والعبارة الأخيرة أوردتها كما جاءت فى تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، أما البعد الخارجي (الدولي) فيتطلب إدراكا مسؤولا ، ووعيا عقلانيا بأنك جزء من قرية كونية لا تستطيع أن تنعزل بسلوكك السياسى والاجتماعى والاقتصادى عن الآخرين .

لكنى هنا أعنى التنمية فى جانبها المادي ، وليس بالمعنى الشامل والصحيح الذى أوضحت . أعرف أن هذا تبسيط ، ولكنه ليس مخلا لغرض استظهار انعكاسات ظاهرة العولمة على جانبي الاستثمار والنمو الاقتصادي فى العالم الثالث .

أعرف أن هذا الفصل تعسفى ، ولكنه فرض عمل - كما يقولون - لتسهيل تناول الموضوع .

هكذا يجب أن يفهم العنوان ..... ليتسق مع المحتوى .

لنعرف أين نقف . يجب أن نتجاوز اللحظة زمانيا ، والنقطة مكانيا . وهو عيب فينا ، كثيرا ما نحصر الزمن ، ونضغط المكان ، وهو ما يؤدى بداهة إلى التبسيط المخل .

لنبدأ زمانا مع نهاية القرن التاسع عشر مع ثمانيناته ..... عندما تأكدت الثورة الصناعية وتحقق التحرر العضلي للإنسان باختراع المحرك وتطويره ، واستقرت الدولة الوطنية ، وتبلورت الحركة الاستعمارية باتفاق الدول الأوربية

على تقسيم العالم ، ...... وهيمنت الرأسمالية وتحولت الاشتراكية من حركة فلسفية وأخلاقية إلى نظرية اقتصادية على يدي ماركس الذى وضعها فى إطار تفسير شامل للتاريخ ....

هذا زماننا ..... وهو قصير ولكنه ثرى . متناهى القصر - بلغة الرياضيين - خاصة إذا ما عرفنا أن الإنسان وجد على الأرض منذ مليون سنة حسب بعض الآراء ، وان عمر الأرض يزيد عن بضع مليارات من السنين . متناهى القصر ومتناهي الثراء من حيث التقدم العلمي والاكتشافات التقنية وما طرأ على الإنسان ، والطبيعة .

وليكن مجالنا .... عالمنا الأرضي حيث الحياة والإنسان - فهو أصغر من أن يقسم وهو مجال ضيق ..... ولكنه المتاح ، فى حدود المعارف العلمية حاليا .
كان الفكر المهيمن فى بداية هذه الفترة - أعنى الفكر الحاكم- هو الفكر الرأسمالي ، بعد أن تطورت الرأسمالية من الاقتصاد البحت إلى نظرية شمولية تربط بين الاقتصاد والمفاهيم الاجتماعية والسياسية فى محاولة لإرضاء رغبات الأفراد . وأخذت الشكل الذى درج على تسميته " بالليبرالية الوطنية " والليبرالية - هنا - بمعنى اقتصادي أي الاقتناع بأن السوق هو المسؤول عن ضبط الاقتصاد ، واستقرت التعددية السياسية والديمقراطية البرلمانية ، وسُخرت الدولة لتأمين الأسواق والحماية الجمركية ، وضمان تطبيق القانون . وتحققت مكاسب عامة فى مجال حقوق الإنسان .
كانت الهيمنة فى داخل الدولة الوطنية للأقوياء ماليا ، "للأقلية الثرية" كما يقر جيدنز . كان هذا هو الوضع عندما بدأ القرن الأخير من الألفية الماضية .

شهد القرن أول تحول جذري فى الصورة التى دخل بها العالم إليه ، الثوره البلشفية التى استطاعت أن تتعايش مع نقيضها وتسيطر على جزء من العالم المتقدم ..... وتوارى إلى الخلف - لا أقول إنه انتهى - الصراع الحضاري التاريخي .... شرق / غرب الذي تجسد بالصراع الإسلامي المسيحي وذلك بعد أن لفظ الرجل المريض أنفاسه .

واحتل الواجهة صراع فى داخل المعسكر الغربي ، أو المسيحي .... ومن الغريب أن استقر على تسميته صراع شرق / غرب وهو ما يعنى أن العالم هو أوروبا التى كانت مركز العالم دون شك ، ولكن هذا الصراع لم يتبلور فى شكل مواجهة حادة إلا خلال الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية .

احتدت المنافسة بين الدول المهيمنة ..... وكان من نتيجة هذه المنافسة الانفجاران العظيمان الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية .

عاش بينهما الأوروبيون (ومعهم العالم) ما تعورف على تسميته بالفترة السوداء (1914-1940) التى شهدت انحلالا شبه كامل للاقتصاد العالمي ..... تصاعدت فيها الحمائية ، وتقييد حركة التبادل ، وحركة رؤوس الأموال والناس .

الحربان في الحقيقة حرب واحدة بفترة هدنة استمرت عقدين من الزمن . لم تحدث الجولة الأولى أثرها النهائي ..... أضعفت بعض أطراف المواجهة .... ولكنها لم تعالج الأسباب التى أدت إلي الانفجار . واختلف الوضع بنهاية الجولة الثانية للحرب الكونية .... انتهت بهزيمة النازية والفاشستية ، وحدث تغير

حقيقي فى ميزان القوى الاجتماعية داخل دول اوروبا الغربية ، واكتسب المشروع السوفيتى بريقا غير مسبوق ...... بسبب دور روسيا فى الانتصار ...... ودور الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الأوربية الغربية فى المقاومة ضد النازية .

لم يكن هذا هو التغير الوحيد . بدأ مركز العالم ينزاح عبر الأطلسي غربا ...... إلي الولايات المتحدة الامريكيه . أقول بدأ . منذ 1945م حتى 1980م تعايشت فى العالم ثلاثة مشاريع أو مشروعات ، أو مشروعان وصدى ...... " الرأسماليه الاجتماعية الوطنية " .... في غرب أوروبا وأمريكا ...... استقرت " الاجتماعية الوطنية " بدل " الليبرالية الوطنية " ...... تحققت مكاسب اجتماعية حقيقية ...... حق العمل ، وحق التعليم والصحة ، والضمان الاجتماعي ؛ من معاشات تقاعد ، ومكافآت بطالة واستطاعت المفاوضات الجماعية ، ومنابر الحوار بما فيها البرلمان تشحيم الاحتكاك بين المصالح ...... فسهلت الحركة وانسابت ...... واستمر النمو الاقتصادي ...... وتصاعدت القدرة على إنتاج الثروة . طال ظل الدولة .

كان الهدف بناء " دولة الرفاهية " التى كان روادها الاسكندنافيون فى الشمال الأوربي والتي ، كما يقر جيدنز وغيره ، هى إنجاز اليمين واليسار معا ، وليست إنجاز الاشتراكيين فقط .

استطاعت الرأسمالية التكيف مع المرحلة الجديدة مرحلة ما بعد الحرب الكونية . والرأسمالية كما يقر سمير أمين " فى تطور دائم وبالتالى فإن استمرارية حركتها وتكيفها مع مقتضيات المرحلة يتطلب بدوره ممارسات وسياسات خاصة بكل مرحلة من مراحل التطور . .. ومن ثم فإن القضايا الاجتماعية المترتبة على تطور الرأسمالية هي نفسها في تحول مستمر . ". سنرى .

" المشروع السوفيتى " ..... الذى يصفه (سمير أمين) بأنه ماركسى على استحياء ..... كان رأسمالية من نوع خاص فى حقيقة الأمر " رأسمالية الدولة " ..... الدولة هى المالك ..... وكانت الدولة هى الحزب الشيوعي الذى اختصر فى لجنته المركزية والتى اختزلت بدورها فى المكتب السياسي ..... وهو ما أدى إلى " أزمة حوار " ..... أصبح الحوار الذى هو ضرورة لفهم الواقع وللاستشراف - كما يصفه هذا المفكر العربي - " مناجاة داخلية " بين أشخاص لا يتغيرون إلا بالموت أو الإبعاد القسرى . ولما كان هذا الوضع - انعدام الحوار - وضعا غير عقلاني حتى بصفة مؤقتة فقد بدأ تأزم هذا المشروع مبكرا منذ الخمسينيات ..... ولولا الرصيد الذى اكتسبه فى الحرب العالميه الثانيه لما عاش ما عاش ..... .

المشروع الثالث أو المشروعية الثالثة ..... أو الصدى هو العالم الثالث ..... الذى تكوّن بانتصار حركات التحرر ونيل المستعمرات استقلالها . وقد أسس العالم الثالث مشروعيته على " التنمية " واللحاق بركب العالم المتقدم .

أطلق سمير أمين على هذه المرحلة 1945 - 1980 " النمط الثلاثي"ويرى فيه " فكرا اجتماعيا وطنيا " أو " عولمه منضبطة " نمت فى جو من الانفتاح العالمي تجلياته :

المنظمات الدولية ..... والشركات متعددة الجنسيات ..... والتحسن المتسارع فى الاتصالات والمواصلات ..... واستقرار قدر كبير من الحوار على الصعيد الدولي حد من خطر الحرب الكونية إلى جانب الردع المتبادل كعامل أساس فى هذا الحد .

هذا الوضع ..... النمط الثلاثي ، بدأ يتأزم منذ عقد الستينيات فى القرن الماضي .

..... تحول المشروع السوفيتي ..... الذى كان خطوة ..... أو مرحلة انتقالية إلى الحلم الشيوعي .....إلى نظام حكم استبدادي ...... قُهر فيه الفرد ولم يزدهر فيه المجتمع.

نسى الشيوعيون الحاكمون أن الاشتراكية هى قبل كل شيء تحرير المواطن من القهر السياسى حتى قبل تحريره من الظلم الاجتماعي إذا جاز الفصل .

.....وبدأت شعوبه فى التمرد ..... ربيع براغ سنة 1968كان بداية ..... وكان يمكن أن يكون بداية الإصلاح ، ولكن المركز فى موسكو - فى غياب الحوار- لم يجد وسيلة إلا الدبابات . عجز " المشروع السوفيتي " عن أن يكون أكثر فاعلية في تخليق الثروة من نقيضه ، وكان ذلك هو التحدي الذى رفعه ماركس . فالاشتراكية -كما يقول - " تنجح أو تفشل من خلال قدرتها على توليد مجتمع يستطيع أن يخلق قدرا أعظم من الثروة بطريقة أكثر مراعاة للمساواة " . كان هذا هو أساس مشروعية النظم الشيوعية الحاكمة .

زادت النفقات الاجتماعية فى دولة الرفاهية -فى المعسكر الرأسمالي - إلى حدود تجاوزت الإستطاعة . ومثلت هبّة الشباب الامريكي ضد حرب فيتنام ، وثورة الشباب فى سنة 1968 فى باريس ارهاصات لأزمة . دفعت الأزمة فى جو الحوار السائد فى المعسكر الغربي إلى طرح أسئلة جوهرية ، والبحث عن تكييف عقلانى جديد. كان المشروع الأوربي الذى بدأ بمعاهدة روما سنة 1954 م

قد تأكد ومن ثم غلب الطابع الإقليمي للحوار فى أوروبا الغربية على الطابع الوطنى أو تضافرا وتكاملا . توسع الحوار وتعمق .... وأدرك المتحاورون .... أن فى مشروعهم " دولة الرفاهية " عيوبا اساسية لابد من تداركها . شمل الحوار كل الجوانب والتفاصيل ..... فكان بروز الاهتمام بالبيئة - التى هى فى جوهرها إعادة نظر فى مفهوم الموارد الطبيعية . والتعامل معها على أساس أنها محدودة - وكان صعود الحركات السياسية الداعمة لهذا الاهتمام . كلنا يذكر هذا التقرير الشهير الذى صدر سنة 1970م تحت عنوان " أوقفوا النمو " . صدر عن نادى روما وليس له من روما إلا الاسم ، فقد صدر عن المدرسة الامريكية الجادة MIT ..... أقرأ منه " اعطى العالم لنفسه هدفا زيادة عدد السكان وتحسين مستوى المعيشة لكل فرد ..... إذا استمر العالم على هذا الطريق سيتجاوز لامحالة هذا الحد أو ذاك ذا العلاقة بنظامنا البيئى " . قال معدو التقرير ما لم يوقف النمو ..... فستنتهى الموارد الطبيعية مع سنة 2000 ، وسيشهد العالم كارثة قد تكون النهاية . وجد هذا التقرير صداه ..... وبالرغم من عدم صدق ما تنبأ به ..... فقد شكل الفكر الايكولوجى لعالم اليوم .وكان استقرار الاستشراف -لا كعلم فقط - وإنما منهج عمل . كلنا يذكر هذا الكتاب الذى أحدث هزة فى أوروبا لصاحبه (جان جاك شربير) ..... الذى صرخ فى الأوربيين أن كل أحلامهم ستتحول إلى خيبة أمل إذا لم يستطيعوا استظهار مشاكلهم قبل حلولها ومعالجتها قبل أن تولد . قال للأوروبيين " إن الفرق بينهم وبين الامريكيين أن الأمريكيين مهتمون اليوم بمشاكل سيواجهونها بعد جيل .... بينما الأوروبيون يتخبطون فى مشاكل يعيشونها ".

مازلنا فى موضوعنا . تأزم مشروع " دولة الرفاهية " ..... وتحقق الجميع أن الدولة لم تعد قادرة على حمل عبء الخدمات الاجتماعية وكان الاسكندنافيون

بذكائهم وموضوعيتهم الأخلاقية من أوائل المتنبهين والمبادرين . والإقتناع فى المجتمعات العقلانية يحكم السلوك .

ماذا عن الصدى . يقول إسماعيل صبري عبد الله " تمكنت نظم الحكم فى العالم الثالث أن تسوم شعوبها عذاب الفقر والجهل والذل والمهانة . ورتعت فى موارد البلاد الطبيعية والمعونات الأجنبية والدولية وأموال الفساد والنهب وكون أفرادها ثروات خرافية ..... " . فبدأت سلسلة الانقلابات . بدأت فى أمريكا الوسطى والجنوبية .وامتدت إلى افريقيا وآسيا .

برزت مظاهر الأزمة فى العالم الثالث فى شكل انقلابات ..... وعدم استقرار سياسى . فقد المشروع مشروعيته عندما تواضعت منجزات التنمية .... وانعكس ذلك بتدهور عام فى مستوى المعيشة . لم تكن هناك فى العالم الثالث باستثناءات محدودة من وسيلة للتعبير المقبول إلا الانقلاب والتمرد . وكانت التنمية التى تحققت ، تنمية رثة كما يصفها أحد المفكرين . يكفى أن نعرف أن متوسط دخل الفرد فى البلدان الصناعية السبعة سنة 1965م كان عشرين مرة متوسط دخل الفرد فى البلدان الأكثر فقرا ، وأصبح متوسط دخل الفرد فى مجموعة السبعة سنة 1995 م أربعين مرة متوسط دخل الفرد فى مجموعة البلدان الأكثر فقرا .

عجز الدولة فى المشاريع الثلاثة ، لأسباب مختلفة وبدرجات متفاوتة .. أدى إلى نتيجة واحدة .

انهارت الأنماط الثلاثة .

ولكن سقوطها كان متبايناً .

انفجر المشروع السوفيتي " الضغط يولد الانفجار " ، وتولدت عن الانفجار شظايا وكثير من الغبار أعمى عيون المراقبين العامة وحتى الدارسين المفكرين الذين رأوا فيه موتا للاشتراكية . وتعالت أصوات " انتهى التاريخ " ..... ماتت الاشتراكية . مازال أستاذ بارز - اندري فورسان- يقول حتى اليوم " انتهت المعركة بين الاشتراكية والليبرالية . لقد ماتت الاشتراكية فى مفهومها الكلاسيكي (الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، والدولة الحاضرة فى كل المجالات) .

لعل توافق هذا الانفجار مع سقوط الاتحاد السوفيتى أسهم فى الخلط .

فقد المشروع السوفيتي مشروعيته لعجزه عن توليد الثروة وتحقيق المساواة ولكن الاشتراكية شأن آخر . .

وكان سقوط " دولة الرفاهية " ..... هبوطا غير مُقَنٍ بكل تاكيد ،ولكن فرشت له كثير من الوسائد الماصة للصدمات ، تكسر الهيكل ولكنه بقى متماسكا. أدى الحوار الذى بدأ مع بداية الأزمة ، والتناوب على السلطة إلى وجود بديل ..... فى الوقت الذى بدأت فيه دولة الرفاهيه تتأزم . بدأت " الليبرالية الجديدة " كما يسميها (جيدنز) تتكون وتقوى . التاتشرية ..... والريجانية كانت تجسيدات الليبرالية العملية فى السبعينيات والثمانينيات . كان هؤلاء الليبراليون الجدد - يؤمنون كما يقول (جيدنز) " أن العالم يسير نحو الأفضل إذا سمح للأسواق بأن تؤدى وظيفتها بقليل من تدخل الدولة أو عدمه ..... ويتبنون نظرية واقعية فى العلاقات الدولية - مجتمع العولمة لا يزال مجتمع الدول القومية - وفى عالم من الدول القومية فإن المهم هو القوة . ومن ثم فالاستعداد لخوض الحرب ، والحفاظ على قوة عسكرية عنصران ضروريان لدور

الدولة فى نظام العلاقات الدولية . سقطت دولة الرفاهية ..... ولكن المشروع الغربي لم يفقد مشروعيته ...... كانت المعارضة جزءا من المشروعية التى يقوم عليها النظام ، وتولت السلطة ، لا فى أشخاصها ولكن بفكرتها الغالبة التى هرول إليها الجميع .

كانت الليبرالية الجديدة قارب النجاة الذى وجده الغرقى أمامهم ، والذى يصارع الغرق لا يسأل عن طبيعة الوسيلة أو ما يتخيله وسيلة نجاة .

كان رد الفعل – عند الجميع – تحرير الدولة من أعبائها ، وتفكيك المتكسبات الاجتماعية ....وإلغاء القيود التي تؤطر هذا الوضع .

هكذا انتهت ، كما يقول:« سمير أمين» ، مرحلة العولمه المضبطة وأدت إلى مرحلة العولمة " غير المضبطة " والتى يرى أنها فى حقيقتها أزمة ، " وأن ما يجرى هو محاولة لادارة أزمة أدواتها : الخصحصة ..... والانفتاح ..... وتقليص مسؤولية الدولة ومن ثم تخفيض مصروفاتها ..... وإلغاء التقنين من أجل إطلاق الحرية لفعل السوق ".

هنا انتهت رحلة عبور مركز العالم للأطلسى . استقر المركز فى الولايات المتحدة الأمريكية .

بالنسبة لسمير أمين ما نعيشه أزمة ..... ليس قابلا للاستدامة – أو حتى الاستمرار لمرحلة – لأن " على العكس مما تدعيه نظرية الاقتصاد الخالص ليست السوق مضبطة من تلقاء نفسها ، فهى فى حاجة الى قوة خارجة عنها لضبط

سيرها " ويرى فى نمو الاتنية .... والدينية واستعمال القوة ..... مظاهر معارضة منطقية (موضوعية) لليبرالية المعولمة .

هذا تخريج ماركسى ..... من مفكر عربى ..... يتمتع باحترام لجديته ومثابرته . لعل صوتا من الطرف الآخر ..... المفكر الفرنسي " آلان منك " ..... انتهى الى النتيجة نفسها ورأى فى العولمة عودة إلى العصور الوسطى ..... فى كتابه " العصور الوسطى الجديدة " الذى صدر فى بداية التسعينيات . لعله لم يستعمل كلمة " الفوضى " ..... ولكنه رأى أن ما يحدث تراجع عن سيادة القانون ..... وتأكيد للإتنية الضيقة ... وعودة إلى القبلية ..... وانتشار الجريمة ..... وسيطرة الفردية .

وذهب فى كتاب لاحق له " العولمة السعيدة " يقول " ان الانتصار الساحق والمطلق والدائم للديمقراطية لم يتحقق . إن أزمة البلقان ، والاستبداد فى بكين والشعبوية فى موسكو ... وانتقام الدول قضت على هذا الحلم ، إنها ليست الديمقراطية التى انتصرت ولكنه السوق " ..... " والسوق ليس هوية ثقافية ، ولا اختيارا لنظام من بين نظم ، ولكنه حاله فطريه " " Etat de La nature "، ويرى أن السوق الذى كان ملكا على نصف العالم أصبح ملكا للعالم كله . وأن العولمة ما هى الا اسم لهذه الحقيقة : السوق الملك . وهو ما يعنى - بالنسبة له - انتصار المستهلك على المنتج ، والمدخر على المقترض ، والخاص (المقاول) على العام (الموظف) . ويرى ان هذه الوضع (العولمة) لن يكون مستقرا ولا ساكنا ولكنه نهائي .

إنها بالنسبة له حالة فوضى دائمة ..... بخلاف «سمير أمين» الذى يراها حالة فوضى أو أزمة غير قابلة للاستمرار والاستدامة .

وللديمقراطيين الاجتماعيين رؤيا أخرى . يقول انتوني جيدنز " العولمة باختصار شديد سلسلة معقدة من العمليات تكتسب قوة دفعها من خليط من المؤثرات السياسية والاقتصادية . إنها تغير مظاهر الحياة اليومية ، وبصفة خاصة فى الدول المتقدمة وفى الوقت نفسه تخلق نظما وقوى عبر قومية جديدة . إنها أكثر من مجرد خلفية أو انعكاس لسياسات معاصرة ..... وهى وثيقة الصلة بنهوض الفردية الجديدة " . يرى جيدنز " أن العولمة الاقتصادية حقيقة وليست مجرد استمرارية أو انعكاس لتيارات السنوات الماضية ..... " هناك اقتصاد معولم كليا " على مستوى الأسواق المالية ... وبالرغم من ذلك فلا يمكن معالجة فكرة العولمه كشكل اقتصادي فقط ..... إنها لا تدور فقط حول الاعتماد الاقتصادي المتبادل ولكن حول تحولات الزمان والمكان فى حياتنا ." .عندما تتغير مفاهيم الزمان والمكان والحياة فهذا يعنى تحولا هيكليا جذريا ..... راسخا ، ونهائيا .

إن الديمقراطيين الاجتماعيين الأوربيين ببرجماتيتهم المعهودة ..... ينظرون إليها ..... من زاوية ما تتطلبه إعادة التكيف .....لضمان الوجود الفاعل لحركتهم السياسية .... إنهم لا يقبلون أن تعنى العولمة سقوط دولة الرفاهية وإنما هى دعوة لاعادة تكييفها .

ولنستمر فى محاولة الفهم ..... أو لنقل استعراض ما قاله عنها وفيها الباحثون والدارسون والسياسيون . لنتوقف عند عربي آخر ذى قامة دوليه عرف دائما كيف يجذب الرعود ، كما يقول الفرنسيون ، الصادق العظم ..... الذى وضع للعولمة تعريفا محددا . أقرأ .

" العولمة هى حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء ، فى ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها ، وفى ظل سيادة نظام عالمى للتبادل غير المتكافئ " . وهو ما يعنى بالنسبة له " تسليع كل شيء " أو " عولمة الإنتاج " .

انتهى (العظم) إلى هذا التعريف بادئا من " البيان الشيوعي " الذى جاء فيه " بأن البورجوازية لا تستطيع أن توجد دون أن تُثور باستمرار أدوات الإنتاج ، أي مجموعات العلاقات الإنتاجية " ..... ويذهب الى التذكير بما قال عديد من المفكرين - لا الماركسيين وحدهم - من أن نمط الإنتاج الرأسمالي نمط عالمى ودولى وتوسعى بطبيعته ... " ويتساءل : إذا كان الأمر كذلك ما معنى أن نقول اليوم انه تعولم ؟ . ويجيب إنها طبيعة التوسع التى تغيرت ..... لقد امتد نمط الإنتاج الرأسمالي أفقيا حتى شمل المعمورة كلها - ولكنه توسع لم يشمل إلا " دائرة التبادل " . ويذكر بأنهم يقسمون نمط الإنتاج فى الاقتصاد الماركسي إلى دائرتين الإنتاج المباشر ، أي عمق الإنتاج ، والتبادل - أى سطحه ، وبقى الإنتاج - وهو المولد للثروة - فى دول المركز .

ويستطرد .

بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن استنفدت الرأسمالية التوسع الأفقي أى عالمية التبادل ، " انتقلت من عالمية التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج " .

أى أن ظاهرة العولمة التى نشهدها هى بداية عولمة الإنتاج ، والرأسمال الإنتاجي ، وقوى الإنتاج الرأسمالية ، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ، ونشرها فى كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله . "

..... وهو بهذا يتجاوز ما قاله لينين فى كتابه " الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . "

وقتكم أثمن من استغراقه فى استعراض كل ما قيل عن العولمة ...... وفيها .

يحضرنى - فى هذا المقام - ما قاله الجابرى فى حديثه عن الديمقراطيه . يقول :

" من الكلمات والمفاهيم ما كثر استعماله وتداوله الى درجة أصبح معها واضحا وضوح المألوف من الأشياء ، ولكن من الصعوبة تحديده وتعريفه ! والديمقراطيه من هذه المفاهيم والكلمات . فنحن عندما نستعمل هذه الكلمة نقصد شيئا من ورائها ، ولكن عندما نطرح على أنفسنا سؤالا مثل : ما هو بالضبط هذا الشيئ الذى تعنيه هذه الكلمة فإننا نفقد طلاقة اللسان ، وسهولة التعبير ، وكل ما نشعر به هو أننا نبحث عن شيئ كان يترا ءى لنا أننا نعرفه فاذا به ملفوف أشد ما يكون اللف فى غموض نصف شفاف ، فلا هو يكشف عما وراءه ، ولا هو يسدل من حوله ستارا لا نفاذ من خلاله " . ينطبق هذا تمام الانطباق على هذه الكلمة ..... العولمة .

لنقبل - أو اقترح عليكم أن تقبلوا - أن العولمة هى هذا الشيئ الذى نقصده . وأن هذا الشيئ - كما يكتب (سيديسين) " العولمة تصف وتعرف مجموعة من العمليات التى تغطى أغلب الكوكب ، أو التى تشيع على مستوى العالم " . على كل ، لنسلم بهذا التعريف البسيط .

لنسأل هل هذا الشيئ جديد ؟ هل هو نتاج العقود الثلاثة الأخيرة من القرن

العشرين ؟ ... هل هو نتاج تضافر مستجدات الثورة التكنولوجية ، وسرعة انتشار استعمال الاختراعات ، وثورة المعلومات والاتصالات ؟ .

هذا الشيء الذى نقصده .... يكاد يكون هناك إجماع بين الباحثين على أنه قديم . أعود الى (اندرى فورسان) ... أقرأ من كتابه :

" دون أن نعود خمسة قرون إلى الوراء حيث بدأ وضع قواعد العولمة - لنقل تزامن ذلك مع استيلاء الأتراك على القسطنطينية - وبالرغم مما يثيره ..... ذلك من استغراب فإن التكامل الاقتصادي على مستوى العالم لم يتوقف عن التسارع بين 1850 م - 1914 م ليبلغ مستويات مقاربة لما عليه الوضع اليوم . فحصة المبادلات الدولية (نسبة الصادرات والواردات إلى جملة الناتج) من البلدان الصناعية هى تقريبا نفس النسبة فى سنتي 1890م ، .... 1990 ! قبل الحرب العالمية الأولى كانت حرية حركة رأس المال هى القاعدة ، وكانت تربط المراكز المالية الأوربية ، ونصف الكرة الغربي ، وأسبانيا ، وأفريقيا بالشرق البعيد . كانت الاستثمارات مفتوحة وممكنة فى مناجم الذهب فى جنوب أفريقيا ، وسكك الحديد الأمريكية ، والسندات المصرية ، و أسمدة البيرو . تسارعت القدرة على توقيع العقود بسبب إنشاء الكابل البحري سنة 1866 م عبر الأطلنطي ..... وكان ذلك ثورة تكنولوجية . وأصبح من الممكن فى أقل من دقيقة نقل رسالة بين ضفتي المحيط . وكان التدفق المالي بين أوروبا وأمريكا الشمالية ، واليابان والأرجنتين أكثر ارتفاعا منسوبا إلى الناتج في الفترة (1914م - 1870م) منه بين ..... (1970 - 1996) وهكذا فالعولمة بالنسبة له ظاهرة قديمة تجمدت فى الفترة .... (1914 - 1950) ثم انبعثت وتصاعدت منذ 1950 م بسبب الصعود القوي للمعلوماتية ، ووسائل الاتصال .

وقد أعطى ذلك انطباعا بهزة كاسحة ..... ولكنه مجرد انطباع ، فسرعة انتشار التقنيات الجديدة لم تتغير كثيرا ..... " ويضرب لذلك أمثلة .

على كل ، يقر صاحبنا - كغيره كثيرين - أن الثورة العلمية والتقنية ، والتطورات الكبرى التى حدثت فى عالم الاتصالات ..... والحواسب الإلكترونية التى تكاد أن تحرر القدرات الذهنية للإنسان ، والأقمار الصناعية ، وشبكة الانترنيت ..... برّزت آثار العولمة وكثفتها .

أساتذة الاقتصاد - أكثر من غيرهم - يرون كل شيء من خلال الاقتصاد ..... العولمة بالنسبة لهم بدأت منذ بدأ تعولم التبادل ..... وحركة رأس المال ..... وزاد الاعتماد المتبادل . يرى آخرون -خاصة أساتذة العلوم السياسية - أن العولمة بدأت مع ظهور " الدولة القومية الموحدة " ويتفقون مع الاقتصاديين فى الرجوع ببداية العولمة إلى خمسة قرون مضت . بعض أحداث القرن السادس عشر فى منطقتنا بالغة الدلالة على التعولم الذى بدأ منذ ذلك الحين . يهاجم سليمان القانوني أوروبا ويحتل المجر ..... ويتقدم إلى النمسا ويحتل مقاطعات استيريا فيقرر شارل كنت مواجهته . أين ؟ ..... بمهاجمة الجزائر .

ويحتل " اندري دوريا " المهدية ..... فى تونس ، فيرد عليه العثمانيون بإرسال أسطولهم بقيادة سنان باشا لاحتلال طرابلس . وفى القرن الثامن عشر تتحارب البحرية العثمانية والبحرية الروسية فتجوع طرابلس ..... وتضطرب فزان ..... وتتأزم الأوضاع فى مملكة بورنو فى جنوب بحيرة تشاد .....ويتضرر الناقلون البحريون فى جنوب فرنسا .

أولا تقرأون فى هذه الأحداث ..... بداية شكل من أشكال العولمة .

عولمة اليوم ليست فقط تشابك مصالح . إنها هذا التغير فى الزمان والمكان الذى اهتزت تبعا لـه كل المفاهيم : الدولة ، والأمة ، والديمقراطية ، والتنمية ، والعمل ، والسيادة ، والاستقلال ، والعرض والطلب ..... والثروة وعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية . كل ذلك على نحو جذري .

" العولمة " ..... هذا الشيء الذى نقصده ، يقر أغلب المهتمين أنه قديم ..... يعود إلى بداية تكوين الدولة القومية .... إلى بداية القرن السادس عشر .

هذه " الظاهرة المعقدة " كما يقول جيدنز ..... ما أبرز " آثارها " أو مكوناتها نقول أبرز "..... أي تلك التى نالها من " التغيير " ما بدل فيها جذريا .. أوحلت مستجدة واكتسبت أبعادا مؤثرة سياسيا واقتصاديا وثقافيا ..... أي فى كل شؤون حياتنا . من الصعب حصرها ..... فقد تعولم كل شيء أو فى طريقه . لنقبل هذا الفصل التعسفي الذى قلت به فى المقدمة ، ونحاول استظهار تجليات العولمة ذات العلاقة المباشرة بالجانب الاقتصادي . العلاقة المباشرة بالمعنى الضيق .

يمكننا فى هذا المجال التطرق إلى العناصر الآتية :-

- رأس المال / الأموال وأسواقها .
- المستثمر (المقاول).
- المعرفة الفنية / أو نقل المعرفة .
- السوق / التجارة ، أى تبادل السلع والخدمات .

ونسأل ماذا جرى فيها .... كيف تطورت ..... أو ما هى صورتها اليوم ..... واتجاه تطورها ؟ .

السوق المالي : حركة رؤوس الأموال . يقول هذا الباحث - اندرى فورسان - فى كتاب صدر له سنه 2000 م" أما عن رؤوس الأموال التى يمكن أن تتحرك من مكان إلى آخر .... فهى مبالغ فلكية تتجاوز قدرتنا الإنسانية على التخيل . ستكون سنة 2005دون شك «2000» مليار دولار / يوميا " أي أن ما يعبر الحدود فى يوم واحد يساوى قيمة الصادرات السلعية - فى أحسن الظروف - مئات المرات . هل يمكن تصور هذا ؟ وقد تجاوزت بالفعل منذ سنة 1997م ، «1000» مليون دولار يوميا . أصبح العالم سوقا مالية واحدة كره من كره وأحب من أحب . تحررت حركة النقد من سيطرة الدولة وانتهت قواعد (بريتون وود) منذ الستينيات القرن الماضي عندما رفضت أمريكا دفع مقابل الدولار ذهبا .

يقول صاحبا فخ العولمة " أصبحت السوق المالية جهازا مستقلا بذاته . إن السياسيين وعلماء الاقتصاد يقفون الآن أمامها كما لو كانوا يقفون أمام كارثة من كوارث الطبيعة " .

هذه الأسواق المالية - أصبحت قطيعا واحداً ، والعباره لآخر - ومن ثم يمكن الحديث عن سوق مالية واحدة . إنها تقيم الدول - كبيرها وصغيرها - كما تُقيم أسواق الأسهم الشركات : إنها تُقيم الدول آخذة فى الأعتبار مجموعة من العوامل : .

-الاستقرار السياسى : وهو لا يعنى الحفاظ على نظم الحكم ، وأشخاص الحكام لمدة طويلة ، وإنما وجود آليات سلمية لتداول السلطة بين قوى سياسية وليس مجرد أشخاص . وهذا لا يتصور فى رأى علماء السياسة إلا بالتعددية السياسية وحرية العمل السياسى ، وتكوين الأحزاب ، والانتخابات النزيهة .

-المديونية .
-العجز فى الميزانية .
-معدل النمو .
-البطالة .

إن السوق المالي يحدد قواعد التقويم ، ومن ثم إصدار الأحكام وهذه القواعد لا تنطلق من أى عقيدة . لاشك أن إطارها العام هو حرية التبادل ومن ثم فروحها ليبرالية . ... أما معيارها فهو الفاعلية .

وكيف تتخذ القرارات ..... يقول " منك " فى كتابه العولمة السعيدة :
" إن العاملين فى الأسواق المالية دون تنسيق مسبق يعملون جميعا فى نفس الاتجاه لسبب بسيط وهو انهم جميعا على بينة بكل المعطيات وبنفس مستوى الوثوقية . "

أمثلة .أحدثها تركيا :
فى شهر مارس الماضي خرج رئيس الوزراء التركي بعد عشر دقائق من بداية اجتماع مجلس الأمن التركي وأعلن -بكل سذاجة- أنه لا يستطيع الاستمرار فى الاجتماع لأن رئيس الدولة أهانه ! .

فى أقل من يوم غادرت تركيا أكثر من ثلاثين مليار دولار ، وتهاوت الليرة التركية مما اضطر المصرف المركزي فى أيام قلائل لزيادات متتالية فى سعر الفائدة على الليرة التركية حتى وصلت إلى .... 5000 % . ماذا قرأ سوق المال فى الموقف السياسي ؟ أن تركيا مقدمة على أزمة حكومية . سيتأثر برنامج إعادة

الهيكلة الاقتصادية الذى تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي ، وسيرجع التضخم من جديد ..... واتخذ القرار الموحد دون اجتماع و دون تنسيق . عندما يتخذ القرار يطبق دون أدني تراجع .والآن تقف الأموال التى غادرت إلى خارج تركيا فى انتظار التطورات . المشكلة أنها لا تعود بنفس السرعه التى تغادر بها . وسارع صندوق النقد الدولي ، والمصرف الدولي الى تدبير عشرة بلايين دولار . كتبت (I.H.T) فى عددها بتاريخ .:... 28 / 29 / 4 / 2002 م : إن توفير العشرة بلايين كقروض لتركيا هدفها مساعدة تركيا على مواجهة مستحقات مقرضيها تجاهها . وينظر إلى هذا كإجراء مهم لتهدئة العاصفة السياسية والمالية التى تعصف بحليف إستراتيجي للولايات المتحدة يسعى لتقوية علاقاته مع أوروبا . مثل صغير ..... ولكنه ذو دلالة على قوة هذا الطاغية الجديد .

ما حدث قبلها فى جنوب شرق آسيا . إن ما قاله (محمد مخاتير) الذى استخف به كثيرون حقيقة ، أنه (جورج سورس) - ومعه بقية مكونات القطيع - هو الذى كان وراء الأزمة .

ما حدث فى المكسيك والذى اضطر صندوق النقد الدولي ، وحكومة الولايات المتحدة الامريكية لتوفير ما يزيد عن مائة مليار دولار للمكسيك خلال أيام لمحاولة تثبيت الانهيار .

" حتى الدول الصناعية الكبيرة كثيرا ما تبدو ساذجة أمام دهاء السوق المالي " .

ما حدث فى ايطاليا أيام حكومة (بير لسكونى) الأولى يقدم مثلا لهذه السذاجة .

" حاولت الحكومة الايطالية ترك الليرة تفقد من قيمتها من أجل خلق مناخ أكثر ملاءمة للتصدير -وهى وصفةً تقليدية ما الذى حدث ؟ زادت الفائدة لدرجة ألغت كل أثر للتخفيض " .... وفقدت حكومة بيرلسكونى رهانها وسقطت ..... " حتى الثمانينيات كانت الحركات النقدية الدولية تعكس حركة التبادل فى السلع والخدمات ، إلى حد كبير ، وكانت الاحتياطيات من العملة الصعبة التى تسعى أي دولة لتكوينها تستهدف تمكين هذه الدولة من مواجهة أي ظروف معاكسة لمدة طويلة . كان حجم الاحتياطي مؤشرا وعاملا من عوامل تقويم الوضع الاقتصادي والمالي لأي بلد*" .

لكننا اليوم ..... فى زمن يزيد فيه حجم الحركة النقدية الدولي اليومي ..... على حوالي نصف قيمة التجارة الدولية فى السلع والخدمات لسنه كاملة .

..... اين هى الدولة - مهما بلغت ثروتها - التى فى إمكانها بناء احتياطيات لمواجهة ظرف معاكس ؟ .

مثال آخر أصبح كلاسيكيا ..... فى سنة 1993 م اضطرت فرنسا لصرف كل احتياطيها من العملة الصعبة خلال يوم واحد لتبقى فى نظام النقد الاروبى . وفى سنة 1992 م فقد المصرف المركزى البريطانى نصف إجمالي

*الان منك .

أحتياطياته خلال ساعتين عندما تعرض الجنيه الاسترليني للضغط من قبل الأسواق المالية *.

بسبب هذا الوضع ..... السوق المالية الموحدة و هذه الحرية دون ادنى عائق امام حركة الأموال تغيرت القواعد والمعايير ..... .وأصبحت هذه الأموال الهائمة تمارس نشاطا خطيرا هو المضاربة التى لا تخضع لأى شكل من أشكال الرقابة وتجنى من ورائها أرباحاً بالمليارات لا يقابلها أي إنتاج عيني .

لا شك أن هذا التجلى من تجليات العولمه ..... مازال عمليا على مستوى العالم المتقدم .

الشركات " المتعددة الجنسيات " أو " العابرة للحدود " : ..... هى الحقيقة الثانية المبهرة ..... أو من التجليات المتصدرة التى تركزت حولها كثير من الحوارات . ما الذى نقصده أو نعنيه بالشركه " المتعددة الجنسيات " ؟ فى كتابه القيم " الشركات المتعددة الجنسيات والعولمة " يعطى جان لويس ميكيلي - أستاذ الاقتصاد فى جامعة السربون ورئيس معهد الدراسات حول الاستراتيجيات والتخصصات الاقتصادية والمالية الدولية - هذا التعريف :

" يمكننا أن نعتبر أي مشروع يملك وحدة إنتاجية واحدة على الأقل فى الخارج شركة عابرة للقارات أو متعددة الجنسيات " . نرى فى هذا التعريف سيطرة مفهوم الإنتاج أي أن الشركة يمكن أن يكون لها نشاط تجاري فى الخارج ولكنها لا تعتبر متعددة الجنسيات . أي أن من لا ينتج خارج حدوده ..... لا يدخل فى هذا التصنيف .

وحتى يكتسب هذا التعريف ، معنى حاولت " الأمم المتحدة أن تعطيه محتوى

*الان منك .

رقميا واستقرت " على اعتبار أى شركة تملك مساهمة واحدة على الأقل تتجاوز عشرة فى المائه فى رأس مال مشروع فى الخارج شركة متعددة الجنسيات " .

وحاول الدارسون إعطاء أو تحديد ما يسمونه بدرجة العالمية أو درجة التعدديه الجنسيه وهى قيمة الإنتاج فى الخارج للشركة مقسومة على قيمة الانتاج في الداخل . ثم أدخلت فى الاعتبار عوامل كثيرة للقياس منها قيمة الأصول وأعداد العاملين . لنفترض أننا عرفنا ماذا نعنى بشركة متعددة الجنسيات .
يقدر عدد هذه الشركات اليوم بستين ألف شركة ..... تنتج ربع إنتاج العالم ..... وتسيطر على ثلثى التجارة العالمية .

أحد هذين الثلثين تجارة داخل الشركات نفسها ، وتستخدم 86 مليون شخص ..... منهم عشرون مليون من بلدان العالم الثالث ..... الذى يتجاوز حجم العمالة فيه 2,3مليار انسان . انها تنتج ربع إنتاج العالم ..... وتستحوذ على ثليى تجارته بأقل من 3% من حجم اليد العاملة على مستوى العالم . أو لا يقول لكم هذا شيئا ..... ألا يثير قلقا ؟.

هذه الشركات ..... تزداد عددا ..... وتكبر حجما وتتوسع اهتماما واختصاصا ..... وبسرعة لا يمكن إدراكها . كل ذلك وفق رؤية صارمة : خفض التكاليف وزيادة الأرباح . وأصبحت من الأدوات الرئيسية للاستثمار - أو بصدد أن تكون - ومن ثم محركا رئيسيا للتنمية والنمو .

أو لسنا بصدد تركيز غير مسبوق للثروة والنشاط الاقتصادي بين أيدي مجموعة محدودة من الفاعلين على مستوى العالم ؟

وفق إحصائيات الأمم المتحدة " تمتلك المائه الاكبر من الشركات المتعددة الجنسيات وفى مقدمتها جنرال الكتريك ، وفورد ، وشل ..... سنة 2000 م حوالي 2 تريليون دولار فى شكل أصول خارجية ..... وتستخدم هذه الشركات المائة 6 مليون شخص ..... وتبيع بما قيمته 2تريليون دولار " . إنها ليست مائه فقط ..... إنها الان ستون ألف ونصف مليون فرع .

هل استحوذت هذه الشركات على السلطة من الدول فى مجال الاقتصاد .... بكل نتائجها ؟.

إن القلق الذى تثيره هذه الشركات التى تتعملق ..... قلق مشروع . يرى ذلك كل الباحثين .

هل هى الشكل الجديد للاستعمار؟ ..... كلنا يعرف " أن السلطة مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة "سواء كانت سياسيه أو اقتصادية .

لا يمر يوم دون أن نسمع عن إندماج بين عملاقين . يرى كثيرون أن الضخامة فى إطار المنافسة - أى فى ظل اقتصاد السوق - لا تعنى السيطرة . ويرون أن التعملق مبعثه التنافس أى وجود منافسين آخرين ..... وأن الهدف الذى تسعى له هذه الشركات ..... هو خفض التكلفة ..... ويضربون مثلا أن حركة الاندماج خفضت على سبيل المثال تكلفة العمالة فى التكلفة الإجمالية للمنتجات إلى ما بين 5 و 10 % بعد أن كانت 25 % سنة 1970 . ويمكن أن ينسحب هذا على أوجه التكلفة الأخرى خاصة فى مجال البحث والتطوير والمدخلات من الخامات .

نشأت هذه الشركات فى الدول المتقدمة . بل تنتمي 426من الخمسمائة الأولى حجما إلى الدول الصناعية . والقول بتعدد جنسياتها لا يعنى إنها فقدت هويتها الوطنية . مازالت الشركة المتعددة الجنسيات النموذج تحتفظ بثلثي إنتاجها وعمالتها فى وطنها الأم .

إن الشركات المتعددة الجنسية هي المولد الأساسى لما يسمى بالاستثمار الخارجي المباشر ، الذى يقدر الآن بما يزيد عن 500 بليون دولار سنويا .

تحرر التقنية : -لعل أهم ظاهرة بعد سوق المال ..... والشركات المتعددة الجنسيات ..... هو " حرية تحرك التقنيات " .إنه أقل ظهورا من سابقيه ..... ولكنه لا يقل عنهما أثرا . لقد سيطر الغرب على العالم خلال القرن العشرين باستعمال نقل التقنية " . كان مُخلقو التقنيات الجديدة يحصدون لوحدهم التقدم والثروة ." الاختراعات ..... وأسرار التصنيع ..... وسرعة تطبيق الاكتشافات ..... والتقدم اليومى على صعيد الفن التطبيقى - الهندسة - فى الاستفادة من اكتشافات العلوم البحتة ..... وثورة المعلومات ..... تفاعلت وفرضت واقعا جديدا .

يقول صاحب العولمه السعيدة : " أصبحت براءات الاختراع عوائق من ورق ، وما يعتبر تقدما تقنيا لا يستمر إلا لفترة قصيرة ..... وشهدت أسرار التصنيع ما شهدته أسرار الدول ..... مكشوفة كل يوم أكثر . " . « يعرف صاحب أى اختراع انه ما لم يستفد من اختراعه خلال فترة قصيرة ..... فإن اختراعا جديدا سيأتي ..... ليضع حدا للميزة النسبية التى يمثلها اختراعه ." ومن ثم فهو مضطر لإتاحته فى السوق لكل راغب .

دول جنوب شرق آسيا قدمت المثل . إن " المعرفة الفنية " ..... بضاعة تباع فى السوق لكل راغب ..... مثل اللُعب والملابس و لعل التأكيد من الغرب على " حقوق المخترع " والملكية الفكرية هو فى واقع الأمر تسليم بهذه الحقيقة ....

أقلمة التبادل السلعي والخدمى :

زاد التبادل التجاري ومن ثم الاعتماد المتبادل خلال الخمسين سنه الماضية زيادة فاقت كل التوقعات . سواء فى حجمه وقيمته أو فى نسبته إلى الناتج الإجمالي العالمي.

فقد نمت التجارة العالمية فى جانب الصادرات من 58مليار دولار سنة 1948م إلى 5473 مليار دولار سنة 1999 م ، ونمت فى جانب الواردات من 66 مليار دولار سنة 1948 م إلى 5729 مليار سنة 1999 م وتعاظمت نسبة التجارة العالمية إلى الناتج المحلى الإجمالي العالمي لتصل إلى حوالي 30% . وقدر تقرير المصرف الدولي عن " الآفاق الاقتصادية " لسنة 2001أن حجم التجارة الدولية نما بمعدل 12 % سنة 2000 م، وهو أعلى معدل نمو منذ ما قبل سنة 1973 م .

ولكن هذا النمو يخضع لنمط آخر بخلاف رؤوس الأموال والتقنية . النموذج الإقليمي الواسع . العولمة عقلانية . أكثر عقلانية وبرجماتية مما يعتقده الكثيرون . تتكيف مع الحقائق الموضوعية وتعمل على تغييرها . فى مجال عولمة التبادل نجد أنفسنا أمام نمط آخر : الأ قلمة الواسعة .

تتكون أمام اعيننا ثلاث أقاليم عملاقة : .

الإقليم الأمريكي : مركزه أمريكا الشمالية ، وقد تمدد نحو الجنوب باتفاقية

النافتا ..... وسيتوسع - كما تقرر فى اجتماع كندا الأخير ليشمل أمريكا الوسطى والجنوبية - وسنرى عما قريب سوقا واحدة تمتد من ألاسكا إلى جنوب الأرجنتين وتشيلى . إن نسبة التجارة البينيه داخل أقليم أمريكا الشمالية زادت من 24%م سنة 1963 م إلى ما يزيد عن 33% سنة 1999م ، وهو توجه سيتكرس أكثر بتوسع الإقليم .

الإقليم الأوربي : مركزه الاتحاد الأوربي ، وسيتوسع شرقا حتى يشمل كل الدول الأوربية ووضع لذلك الإطار القانوني بمعاهدة نيس . وسنرى عما قريب سوقا واحدة من الأطلسي إلى الأورال - كما كان يحلو لهذا الوطني العظيم الجنرال ديجول أن يقول - يجر معه جنوب البحر المتوسط . ووضعت لهذا الجر أو القطر آليته بعملية برشلونة . ويكفى أن نعرف أن نسبة التجارة بين دول أوروبا نمت من 60.1 % سنة 1963 م الى 68.4 % سنة 1999 م من إجمالي حجم تجارتها الخارجية التى مثلت 42.6% من إجمالي التجارة العالمية سنة 1999 م بعد أن كانت 35.7% سنة . . 1963 م .

الإقليم الاسيوى : التطورات فيه بطيئه لأسباب سياسية وتاريخية واقتصادية ، ولعل التصارع على دور المركز بين اليابان والصين أهم عائق ...... لكنه بدأ يتكون حول الصين واليابان والنمور الأسيوية . ونمت التجارة البينيه فى هذا الأقليم إلى ما يزيد عن 30% من تجارته الخارجية .

بالرغم مما توحي به الظواهر إلا أن حرية حركة السلع - والخدمات إلى حد ما - لن تتعولم فى المستقبل المرئى وإنما ستتاكد طبيعتها الأقليمية الواسعة . صحيح أن ما يسمى بالحواجز الإدارية قلت ، وبدأت الرسوم تنخفض ولكن عوائق اخرى

بقيت أو بدأت تظهر : المبالغة فى المواصفات والمعايير ، وابتداع شروط تتعلق بالجانب السياسى أو القيم الغربية مثل حرية تكوين النقابات ، وتشغيل الأطفال ، واعتبار الحد من التلوث ، والنقد .....

صاحب هذا " التأقلم " ظاهرة أخرى تستحق الإنتباه - وتعنينا نحن العالم الثالث فى المقام الأول - وهى التناقص المستمر لحصة الخامات المعدنية بما فيها النفط فى التجارة الدولية وهو اتجاه وثيق الصلة بالثورة التقنية . ويكفى أن نعرف أن نسبة قيمة هذه الخامات فى التجارة الدولية انخفضت من 10.3% سنة 1990م الى 7% سنة 1999م ، أى فى عقد واحد .

فرصة تاريخية لتنمية العالم المتخلف .

أليس كذلك ؟

الأموال تتحرك بحرية ..... تحط أينما يحلو لها .

الشركات العملاقة ..... تلهث وراء الظروف الملائمة للاستثمار . التقنية بضاعة رخيصة ..... متاحة لكل راغب . واسواق واسعة ، وتتوسع باستمرار . أى شروط موضوعية يمكن توفيرها ..... لتنمية بلدان العالم الثالث ؟ .

أو لا يبدو الأمر كذلك ؟

هو كذلك ..... ولكن ما يجري غير ذلك .

كيف ؟ ......

أولا : زادت ..... وتتزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسرعة غير مسبوقة ، حتى وصلت الآن الى ما يقارب الخمسمائة مليار سنويا يذهب منها إلى بلدان العالم الثالث 150 مليار دولار . رقم مشجع دون شك - ولكن أين ذهب

80 %من هذا المبلغ ؟ ذهبت إلى عشرة بلدان .... وتقاسمت 146 بلدا آخراً باقي المبلغ أي 30 ملياراً ..... وهو أقل بكثير من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوي فى بريطانيا ، أو حتى من متوسط ما خص بولندا سنويا خلال العشر سنوات الماضية .

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة- مثل الأموال فى الأسواق المالية - لا تأتى إلا بتوفر شروط موضوعية وفق تقدير المستثمرين ، وهذه الشروط - حتى الآن على الأقل - لا تتوفر إلا فى البلدان المصنعة وإلى حد ما فى الاقتصاديات الصاعدة فى الهند وبلدان الشرق الأقصى . ولا تقترب من الاستثمار فى البلدان الأخرى إلا إذا كانت المخاطرة مغرية ، استثمار محدود وعائد كبير وسريع ، أو فى مجال ذي طابع استراتيجى يرتبط بالحسابات الاستراتيجية للدول التابعة لها .

في أي وجه من وجوه الاستثمار ذهبت المليارات الثلاثين فى بلدان العالم الثالث ؟ تركزت فى وجوه الاستثمار التاليه :

1- الصناعات الاستخراجية (النفط وغيره) ..... ونعرف أن الاستثمار فى استخراج الثروات الطبيعية ..... يعنى امتصاصا للثروة وليس توليدا لها . وهى بهذا لا تسهم فى تراكم الثروة . وقد رأينا أن المواد الأولية خاصة الخامات المعدنية - بما فيها النفط - بدأت تفقد أهميتها النسبية فى التجارة الدولية . كان هذا نتيجة للثورة العلمية ، فأى خامة ترتفع أسعارها بزيادة الطلب عليها يُخَلق العلم بديلا يحل محلها كليا أو جزئيا . قلت ان حصة الخامات المعدنية هبطت من 10.3% إلى 7% فى التجارة الدولية خلال أقل من عقد وصاحب ذلك هبوط تكلفة الخام فى المنتجات المصنعة إلى

أقل من 10%. مثل كلاسيكي (خامات الحديد) . ولعل هذا يفسر هبوط حصة أفريقيا فى التجارة الدولية من 7.5% فى الخمسينيات إلى 2.15% فى سنة 1999 م وأن العرب الذين يمثلون 4 % من سكان العالم لا تزيد حصتهم الآن 2.5 %من التجارة العالمية بالرغم من انهم المصدرون الأساسيون للنفط . إن هذا الوضع يعنى تآكل القدرة الاستثمارية الذاتية لدول العالم الثالث .

2- قطاع الخدمات ..... وقطاع الخدمات فى الاقتصاديات النامية ليس مولدا للثروة بخلاف الاقتصاديات المتقدمة . فالمستثمر فى قطاع السياحة هو فى حقيقته مستثمر ومستهلك فى نفس الوقت ، وهو الذى يحدد أسعار الخدمة . ومن المؤسف أنه يحدد السعر بتبخيس الوطني من تكلفته . إنه يوفر خدمة ضرورية لمواطنيه ..... على حساب القيمة الحقيقية للبلدان المضيفة للاستثمار . وهوهنا لا يُولد ثروة للبلد المستثمر فيه .

3- إذا اقترب المستثمر الأجنبي من قطاع الصناعات التحويلية ..... فالغالب الأعم يكون اقترابه للصناعات التجميعية ..... والصناعات التجميعية أو شبه التجميعية لا تولد قيمة مضافة . بالعكس هى ذات قيمة مضافة سالبة ..... تجربة الستينيات فى تجميع السيارات فى كل البلدان المحيطة بنا تقدم الدليل .

هذا هو الوضع بالنسبة للاستثمارات ..... قدرات ذاتية ضعيفة ومتناقصة ، وأجنبية محدودة وانتهازية .

ثانيا : المساعدات والقروض الأجنبية : أو ما سمى بقروض ومساعدات التنمية وهى التى تقدم من الدول الغنية أو من المؤسسات الدولية والإقليمية للدول

النامية . يقدر أن هذه المساعدات والقروض وصلت خلال النصف الثاني من القرن الماضى إلى الف مليار دولار ، وكان يعول عليها كمحرك للتنمية فى العالم الثالث ، كيف أصبحت ؟ .

يقول (اسماعيل صبري عبد الله) :

" لقد أدى نجاح الكوكبة وفشل التنمية فى الوقت ذاته إلى توجه لدى الدول المانحة نحو تصفية ما يسمى بمعونات التنمية الرسمية ، أى المنح والقروض الميسرة ..... وتم تحول كبير فى الرأي العام الأوروبي والأمريكي الى التسليم بأن فساد حكومات العالم الثالث أضاع المليارات الكثيرة فيما لا ينفع الفئات الفقيرة . كما أن انتشار البطالة المستقرة وتزايد الفقر بين شعوب الدول المانحة أديا إلى بروز دعوة مؤداها أن من الأفضل مساعدة الفقراء فى الداخل قبل فقراء الخارج " . وهكذا برز منطلق جديد : التجارة ... لا المساعدة . وهو ما أدى وسيؤدى إلى تقليص معونات التنمية .

ثالثا :إنّ أخطر ما يهدد مسيرة التنمية والذى تعاظم مع تكثف تجليات العولمة .... هو الفساد خاصة فى العالم الثالث . لا أعنى بالفساد المعنى الذى ذهب إليه المصرف الدولى فقط " وهو استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة " ، ولكنى أراه إضافة إليه .... هو هذا التحول الجذري الذي طرأ على سلوك الأفراد عامة الناتج عن ضعف الانتماء الوطني والواعز الأخلاقي . ويهمنا هنا فى جانبه الذى يؤدى الى إنتقال الثروة الوطنية خارج الوطن بطرق غير مشروعة . انها الرشاوى ، والعمولات التى تبقى فى الخارج .....والأموال التى تهرب ..... والشركات التى تنشأ فى الخارج وترتبط بمراكز السلطة ومجموعات الضغط فى الداخل ، وتؤدى إلى تحميل الاقتصاد الوطني أسعارا باهظة ، وغير عادلة سواء مقابل السلع أو الخدمات .

من المؤسف أن الثورة التقنية أعطت إمكانات جديدة وغير مسبوقة وغير محدودة للفساد . من أى مكان وفى أى وقت يستطيع أيٌّ كان أن يدير أصوله ثابتة ومنقولة أينما كانت فى العالم المتقدم .

تستطيع أن تكون فى انجامينا ، وتبيع وتشترى وتؤجر عقاراتك فى باريس أو مونتريال أو فلوريدا ..... والأمر أكثر بساطه بالنسبة للأموال النقدية والسندات .

كان من الصعب أن تمارس حقوق المالك بشكل يومي إلا فى حالة وجودك على عين المكان . كانت الملكية حقيقة جغرافية وتحررت من الجغرافيا ..... تحررت من المكان .

صاحب هذا ضعف الانتماء الوطني خاصة فى العالم الثالث ، حيث الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية طاردة ، والمخاطر بدون حدود ..... والقانون - فى صنعه وتطبيقه - على هوى فرد أو أفراد .

فتح العالم المتقدم ..... الأبواب أمام مصاصي الدماء من مواطني العالم الثالث .لا أرى عيبا أخلاقيا فى أن يستثمر أيٌّ كان مالا كسب حلالا أينما شاء ..... إذا ما كان عائده يرجع لتراكم الثروة الوطنية ، ولكن أعنى هذه الأموال التى تمثل استنزافا للثروة الوطنية .... والتى جاءت من الرشاوى والعمولات وتؤدى الى تضخيم أسعار السلع والأعمال ، والناجمة عن المتاجرة بالسلطة والنفوذ ، والتلاعب بالمال العام ، والمشروع العام .

يتحدثون عن المساعدات والقروض التى تأتى أفريقيا من العالم الغنى

ويتناسون أن ما يخرج من أفريقيا سنويا من أموال الفساد يفوق ما تتلقاه من مساعدات وقروض .

أتعلمون على سبيل المثال أن إجمالي أصول المصارف فى دول الخليج تقدر بخمسمائة مليار دولار ..... بينما أصول الخليجيين فى العالم المتقدم تتجاوز 1500 مليار دولار .

" إن الشعوب يجب أن تعى الخراب الذى يجلبه عليها الفساد " قالها رئيس منظمة الشفافيه الدولية فى تقرير المنظمة لسنة 2000 م .

أنقسم العالم إلى قسمين ، أو بيئتين ، بيئة طاردة للثروة ورأس المال- بالمفهوم الشامل - ، وبيئة جاذبة للثروة والمال . الأولى يمثلها العالم الثالث باستثناءات محدودة والثانية يمثلها العالم المتقدم الغنى بدون استثناءات ولكن بدرجات متفاوتة من الجذب . وتوفرت ظروف دولية لتسهيل - بل لتنظيم - هذا الانتقال وهكذا فالعالم الثالث اليوم عرضة لاستنزاف فى موارده ؛ ثراوته الطبيعية وإمكاناته البشرية ، لا يقارن بما شهده أثناء الحقبة الاستعمارية . لا أقول بمؤامرة ولا أتهم بسوء نية أو طوية ، ولكنه تضافر ظروف تاريخية .

إن هذا ليس فقط معوقا للتنمية .... إنه مدمر .

النتيجة ؟.

رابعا : منذ الستينيات تسارع نمو الفجوة بين بلدان الشمال والجنوب ، ولكن الأمر تفاقم أكثر مع تصاعد تجليات العولمة . فى تقريره عن سنة 1997م يؤكد " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " أن العولمة تزامنت مع نمو الفوارق بين

الشمال والجنوب . وتكاد تتفق كل تقارير منظمات الأمم فى التحذير من ظاهرة الثنائية الغنى والفقر على صعيد الأمم ..... أى تكون مجموعتين : مجموعة غنية ومجموعة فقيرة . حتى أنصار العولمة الأكثر تشددا لا يترددون فى الاعتراف بهذه الحقيقة . يقول (اندرى فورسان)" بالرغم من النجاحات التى لا يمكن إنكارها ، زاد التفاوت بين البلدان بطريقة خارقة . " ويعطى مثلا . كان دخل البلدان السبعة عشر الأكثر غنى فى سنة 1870م ، 2,4 مرة دخل البلدان الأخرى كلها ، ارتفع هذا إلى 4.2 مرة فى سنة 2000 م . هذه أرقام المصرف الدولى .

يقول البعض أن الفرق بلغ حده الأقصى فى السبعينيات ثم تأكد اتجاه للتناقص. حقيقه ولكنها حقيقة ناقصة . إذا استبعدنا الصين والهند والنمور الاسيوية من مجموعة البلدان فإنّ الفرق تزايد " بطريقة خارقة " .

أقرأ لكم من تقرير المصرف الدولي عن التنمية فى العالم عام : 2001/2000
"يعانى العالم من توطن الفقر العميق وسط الثراء والوفرة . فمن بين سكان العالم البالغ عددهم 6 بلايين نسمة ، يعيش 2.8 بليون نسمة - أى حوالي نصفهم - على أقل من دولارين فى اليوم ، ويعيش 1.2 بليون نسمة - أى حوالي الخمس - على أقل من دولار واحد يوميا .

ويستطرد التقرير : " وهذا الفقر مستمر على الرغم من أن الأوضاع الإنسانية تحسنت فى القرن الماضى ..... ولكن توزيع هذه المكاسب العالمية غير متكافئ بصورة صارخة ، فمتوسط الدخل فى أغنى عشرين بلدا فى العالم يعادل 37 مرة متوسط الدخل فى أفقر عشرين بلدا فى العالم ، وهى فجوة تضاعفت خلال الأربعين عاما الماضية."

إنني بما قدمت لا أنظر إلى العولمة كظاهرة اقتصادية فقط ..... وليست التنمية بدورها تحسنا فى الظروف المادية فحسب .

العولمة فى جانبها الاجتماعي والسياسي والثقافي هى أعمق أثرا ...... وأخطر .

والتنمية هى قبل أن تكون زيادة فى الدخل ، والتصنيع ، والتقدم التقنى ...... وتحديث المجتمع ..... هى الحريات السياسية ، وحقوق الإنسان والمواطن ، والفرص الاقتصادية والاجتماعية.".

أيها السادة :

العولمة عملية .....

بدأت .....

برزت بعض تجلياتها .

نحبها أو نكرهها .

نختلف حول نشأتها أو نتفق .

ليس أمامنا إلا التسليم بأن هناك ظاهرة جديدة .

" إنها حالة تحول مستمر ..... وليست نظما جامدة ..... "يحاول الأقوياء توسيع دائرتها لفرض قيمهم ، ورؤاهم وسيطرتهم . رد فعل طبيعي ..... حتى وإن كان غير أخلاقي . ما فى ذلك شك .

ولكن ما جرته على العالم الثالث ..... ليست مسؤولة عنه ..... أو ليس نتيجة لها .

نحن المسؤولون .

فى تقديري لو استطعنا تغيير ما بأنفسنا .....لمثلت بالنسبة لنا نحن العالم الثالث عامة والعرب خاصة فرصة لحرق المراحل ..... كما يقولون . فرصة للحاق بالآخرين .

ملامح الخطة الخمسية (2001 - 2005)

ألقيت ، بدعوة من أكاديمية الدراسات العليا ، بتاريخ 1999/10/2 م

ملامح الخطة الخمسية*

" إن الصحراء وطن لا يحتاج أهله إلى لسان " . هذه العبارة لهذا الليبي المبدع " إبراهيم الكوني " ترن دائماً في أذني منذ قرأتها . حلقت بي في كل السموات واستقرت في يقيني دعوة للكف عن الكلام . ... تصورته يراقب أهله من بعيد ... ورأى أننا أكثرنا من الكلام . أحاول جاهداً منذ قرأتها الصيام عن الكلام . ومن ثم فأن يطلب مني الحديث ... قد يكون مبعث اعتزاز ولكنه لا يمكن أن يمثل مصدر بهجة .

ميزة ... بالنسبة للسامعين على الأقل ، أحاول دائماً أن لا أطيل . هذا من ناحية . من ناحية أخرى سيبقى كثيرون منكم على جوعهم وعطشهم . لأنهم سيسمعون مني اليوم تكراراً - أرجو ألا يكون مملاً - لما سبق وأن سمعوه مني في أكثر من مكان .

ولي رجاء ... أن لا يخلط بين الشخص والموقع ، وقد خلطت فيما سأقرأه أمامكم بين الاثنين . أنا أطالبكم بما لم آخذ نفسي به . وهو مسلك مشروع بالرغم من التناقض البين . إن كثيراً مما سيرد على لساني أمامكم مصدره في كثير من الأحيان الأوراق التي يتم تداولها لغرض إعداد الخطة . ما سأنتهي إليه من رأي ... أعتقد أنه يمثل التوجه الغالب بين هذه المجموعة من الفنيين المهتمين بإعداد مشروع الخطة ، ولكنه لم يتحول بعد ، وقد لا يتحول إلى موقف رسمي ، ... فللسلطة السياسية - المؤتمرات الشعبية الأساسية - الكلمة الفصل عندما يعرض الأمر عليها ، في مستقبل آمل أن يكون قريباً .

* كان التوجه حينها إلى وضع خطة خمسية (2001 م - 2005 م) .

مبعث اعتزاز لي أن أدْعَى للحديث من هذا المنبر . وأعي أنه مسؤولية . مسؤولية أدبية ، تتطلب مني أنَ أقول ما أعتقد بصحته ، وأن آخذ نفسي بالمنهج العلمي الذي يعني بالنسبة لي " الاعتراف بالواقع ، واحترام ما يقتضي من تساؤل " على حد تعبير (سمير أمين) . ولن أضع نفسي - وحاولت دائماً أن لا أضع نفسي - من ضمن هذا الصنف من المسؤولين الذين يصفهم هذا الاقتصادي الفذ (محمد يونس) - صاحب فكرة مصارف الفقراء - " ... بأن لديهم إجابة عن كل سؤال ، ولا يعرفون طرح الأسئلة " .

ما ستسمعونه مني اليوم لا يمثل إجابات ، ولكن أرجو أن يطرح تساؤلات . تلك مهمتي التي سأحاولها .

كثيراً ما نختلف ونحن متفقون . ويحدث أن نتفق ونحن مختلفون . ولعل سعة لغتنا وثراءها وعدم استقرار المصطلحات استقراراً نهائياً في لغتنا العربية يدفعني - اتقاء لاختلاف لا مبرر له - إلى توضيح ماذا أعني بالتنمية .

نعرف جميعاً أن مفهوم التنمية مر بمراحل ، بل تعايشت مفاهيم مختلفة للتنمية في زمن واحد ، فلكل بلد معطياته ومنطلقاته . منذ بداية هذا العقد الذي شهد تحولات غير مسبوقة بدأت تتكرس وحدة في مفهوم التنمية . شكراً للعولمة ، في هذا الجانب على الأقل . وأستقر إلي حد كبير ما يسمى بالتنمية المستديمة " بابعادها الرئيسة الثلاث ، البعد البيئي - والبعد البشري - والبعد الخارجي (الدولي) . يتطلب البعد البيئي أن نراعي مصلحة الأجيال القادمة فيما بين

* كانت النية متجهة لتبني خطه خمسيه . وقد ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ 1999/10/20م بدعوة من أكاديمية الدراسات العليا .

أيدينا من موارد وهو بعد أخلاقي ، والبعد البشري يتطلب " توسيع نطاق قدرات الأفراد إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية " والعبارة الأخيرة أوردتها كما وردت في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أما البعد الخارجي (الدولي) فيتطلب إدراكاً مسؤولاً ، ووعياً عقلانياً بأنك جزء من قرية كونية لا تستطيع أن تنعزل بسلوكك السياسي والاجتماعي والاقتصادي عن الآخرين . ولا يعني هذا أن لا تحافظ على هويتك الثقافية . كلا ، ولكن لابد من الأخذ والعطاء ، والتأثير والتأثر ، ولابد من مراعاة أن متطلبات المجتمع الدولي الراهن تفرض على الدول - كل الدول باستثناءات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة عدداً - احترام قواعد العمل وفق أساليب ليس فقط في مجال السياسات والتصرف وإنما حتى في تقنيات أداء العمل .

لا شك أن التوفيق بين الأبعاد الثلاثة ليس بالسهل . وتحمل هذه الأبعاد في طياتها تناقضات حقيقية .

في إطار هذه الأبعاد نعني بالتنمية تحقيق نمو مضطرد في الناتج المحلي الإجمالي يفوق معدل نمو السكان ويراعي تحقيق أهداف محددة اقتصادية واجتماعية مثل تنويع مصادر الدخل ، وتنمية الصادرات غير النفطية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، ومراعاة توزيع أكثر عدلاً للدخول .

هذا هو المفهوم الذي يقود عملنا المهني . أعني عندما نعمل على إعداد الخطط سواء منها متوسط المدى أو طويله .

هل تحتاج التنمية إلى تخطيط ؟... هل تحتاج لتدخل الدولة.؟ استوقفنا

جميعاً - دارسين ومسؤولين - هذا الكتاب الأنيق بعنوانه المستفز " من الخطة إلى السوق " ، تقرير عن التنمية في العالم 1996إفرنجي " ... والعنوان يقول الكثير وباختصار . يقول أن عهد التخطيط قد انتهى ، أو إن محاولة التخطيط التي عاشت مع التجربة الاشتراكية منذ عام 1917 إفرنجي حتى عام 1989 إفرنجي ، وتوسعت بعد الحرب العالمية الثانية لتمارس في ظل كل النظم والأيديولوجيات خاصة بعد ظهور دول مستقلة جديدة ، قد أثبتت فشلها .

يقول التقرير - ... " ولكن النظام لم يكن مستقراً بقدر ما يبدو ، وذلك لأن عدم الكفاءة الملازم للتخطيط كان طاغياً ، إذ لم يكن القائمون بالتخطيط قادرين على الحصول على ما يكفي من المعلومات للحلول محل المعلومات التي توفرها الأسعار في اقتصاد السوق ... وبمرور الوقت أصبحت جوانب عدم الكفاءة العميقة المصاحبة للتخطيط أكثر جلاء " .

في هذه العبارة قدر كبير من الحقيقة ... وخطؤها الأكبر هو محاولة إطلاقها وتعميمها .هي دعوة للتسليم بأن قوانين السوق لوحدها قادرة على ضبط الحياة الاجتماعية والاقتصادية في جميع الظروف وكل الأوضاع .

لا نستطيع إلا أن نسلم بما حققته اقتصاديات السوق من تقدم مبهر . ولكن لا يجب أن يحجب عنا هذا الانبهار رؤية حقائقنا ، وأوضاعنا الخاصة ؛ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ولعل الاعتبارات الآتية تجعل من الأخذ بأسلوب التخطيط - والخطط - شأناً لا غنى عنه لتحقيق التنمية في اقتصاد مثل اقتصادنا :.

1- إن " الهيكل الاقتصادي " في بلدنا -وفي عدد كبير من البلدان النامية - لم

يتشكل بعد ولم يصل إلى مرحلة من النضج تجعله يتفاعل بصورة تلقائية مع قوانين السوق أو يستجيب بمرونة كافية لما يقرر من سياسات . إنه أشبه بجنين في مراحله التكوينية الأولى .

" وقضية التنمية - كما يقول الدكتور محمد الإمام - أكثر تعقيداً من أن تكون أمراً طبيعياً ، يحدث بصورة تلقائية ما لم تتدخل قوى خارجية لتعوقه " .

2- إنّ محدودية الموارد المتوقعة على المدى المنظور من مختلف المصادر ، العامة والخاصة ، الوطنية والأجنبية ، وعدم تناسبها بشكل مخل مع متطلبات معدلات نمو مقبولة تجعل من تحديد الأولويات ، وترتيب الأهميات ومن ثم للتخطيط ، مسلكاً لا غنى عنه وذلك اعتبار عملي .

هذا مفهومنا للتنمية

المفهوم الذي ارتضينا العمل وفقه .

هذه دوافعنا للأخذ بأسلوب التخطيط والخطط وهي اعتبارات موضوعية .

ولكن أي تخطيط ؟.

للإجابة عن هذا السؤال :

لابد من نظرة إلى الوراء(الماضي كما جرى)

وفحص لمحيطك ومعطياتك (الحاضر بما يمثله)

ومحاولة أطلالة(أو تطلع) إلى المستقبل (كما يرجى) .

الماضي كما جرى ... أقرأ من الأوراق الرسمية للتخطيط . كلنا يذكر هذا التقرير المشهور الذي أعدته بعثة من المصرف الدولي سنة 1956م - على ما أذكر - عن الوضع الاقتصادي ، والاجتماعي في ليبيا ، وقد أنتهي التقرير بأن ليبيا ليست لديها موارد طبيعية ، وأن هذه الدولة ولدت لتعيش على حساب دافعي الضرائب في الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا . برغم مضي

مدة قاربت الأربعين عاماً على قراءتي لذلك التقرير لازالت هذه العبارة حية في ذاكرتي الضعيفة . كأنني قرأتها أمس .

بعد نشر هذا التقرير بسنتين بدأت الاستكشافات النفطية في ليبيا ، وبعده بأقل من ست سنوات شُرع في تصدير النفط . توفرت موارد مالية لم تكن متوقعة ... وتاقت البلاد إلى " التنمية " فكان الاتجاه إلى العمل وفق خطط تنموية . لا أحد يستطيع القول بأن هذا التوجه كان لأسباب عقائدية . وبالفعل وضعت أول خطة خمسية للفترة 1963م - 1968 م ثم ثاني خطة خمسية للفترة 1969م-1974م ولكنها لم تدخل عملياً حيز التنفيذ ..

مع قيام الثورة ، تضافرت الإرادة السياسية مع الموارد الوفيرة * وانطلقت مسيرة البناء والتنمية بأبعاد وتوجهات اقتصادية ، واجتماعية جديدة ، واعتمد أسلوب التخطيط شبه الشامل كمنهاج جديد للمسيرة الإنمائية . يمكن تمييز مرحلتين مرت بهما مسيرة التنمية منذ 1970م حتى الآن :

الأولى : مرحلة الخطط وتغطي الفترة 1973 م -1985 م .

الثانية : مرحلة البرامج السنوية وتغطي الفترة (1985م- 1998 م) .

شهدت المرحلة الأولى وضع ثلاث خطط :ثلاثية للفترة 1973م - 1975 م، والثانية خمسية للفترة 1976م - 1980 م ، والثالثة خمسية للفترة 1981 م - 1985 م لعل الأهداف العامة للخطط الثلاث لم تتغير كثيراً ، وإن كان موضوع عدالة التوزيع للدخول قد أحتل موقعاً مركزياً في اهتمامات الخطة الثالثة سواء فيما يتعلق بعدالة توزيع الدخل بين المواطنين أو التوازن المكاني للتنمية .

* مقارنه بما كان عليه الوضع فى السابق .

ويمكننا إبراز المحصلة الآتية لأهداف الخطط في تلك الفترة : ـ

1- نمو الناتج الإجمالي الوطني بنسب طموحة ؛ كانت للخطة الخمسيه الأولى 10.5%وللثانية كذلك .

2- نمو نصيب الفرد من الدخل المحلي بنسب عالية كانت 6% بالنسبة للخطة الخمسية الأولى ، و 5.6% للثانية .

3- تخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط والتركيز على الزراعة والصناعة ... لتحقيق الاكتفاء الذاتي .

4- تحقيق إلزامية التعليم ، واستيعاب جميع من هم في سن الدراسة .

5- تحسين مستوى الخدمات الصحية .

6- توفير مسكن لائق لكل أسرة .

7- تطوير البنية الأساسية .

8- تحقيق العدالة الاجتماعية .

9- توازن التنمية المكانية .

حاولت أن أنقل حرفياً من وثائق الخطط فيما يتعلق بالأهداف المتوخاة .

ترجم كل ذلك في مشاريع وأرقام . كانت هذه الخطط محاولة مخلصة للاستجابة لاحتياجات الناس ومطالبهم . لعل ذلك مبعث قوتها أخلاقياً واجتماعياً ، ومثل فيها - دون شك - مواطن ضعف من الناحية الاقتصادية . كانت لقاء بين ثورة ، وثروة ، واحتياجات ملحة .

اتسمت هذه الفترة بنشاط استثماري كثيف ، وتم تبني استراتيجية للتنمية تقضي بالاستثمار في جبهة واسعة شملت مختلف المجالات ، ولكل الأقاليم . وكانت الآمال معقودة على تغيير هيكل الاقتصاد الإنتاجي من اقتصاد بسيط أحادى يتسم بالتخلف الواضح في جهازه الإنتاجي إلى اقتصاد أو هيكل إنتاجي

متنوع ، وأخذت الدولة على عاتقها القيام بجهود التنمية ، وهُمش دور القطاع الخاص . يمكن الآن - عندما ننظر إلى الخلف- إدراك حجم المسؤولية وضخامة الجهد الذي كان مطلوباً من اقتصاد يتسم ببساطة هيكله ومحدودية كادره .

أنفق على التنمية للفترة 1970 - 1985م حوالي 22 مليار دينار (جدول رقم 1)، وهو رقم كبير بالنسبة لاقتصاد بسيط ، وبلد صغير بدأ بالتنمية حديثاً .

تحققت إنجازات . إنجازات كبيرة بكل المقاييس . وحدثت إخفاقات ، وارتكبت أخطاء في التصورات والتنفيذ .

العبرة بالتقييم الشامل وليست بالإخفاقات الجزئية مهما بلغ حجمها . وكم يحزنني أننا لا نعرف إلا النظرات الجزئية .

نذكر في جانب الإنجازات :.

1- توسعت الخدمات التعليمية والصحية بدرجة كبيرة لتشمل تقريباً جميع من هم في سن التعليم وكافة المواطنين من ناحية العناية الصحية .

2- انخفاض التفاوت في توزيع الدخل بشكل بارز مقارنة مع ما كان عليه في بداية السبعينيات .

3- تم إنجاز نمو حقيقي في الناتج غير النفطي ، حيث زاد من 1050.5 مليون دينار سنة 1973م إلى 4351.7 مليون دينار سنة 1985م أي بمعدل نمو سنوي قدره 9.1% . جدول رقم (2) .

4 - تحقيق نمو جيد في متوسط دخل الفرد السنوي مقيساً بنصيبه من الناتج غير

النفطي بالأسعار الثابتة . فقد زاد من 621 ديناراً إلى 1120 ديناراً ، بين السنتين المذكورتين ، أي بمعدل نمو سنوي قدره 5% .

5- تمت السيطرة الوطنية على صناعة النفط واتبعت سياسة واضحة ترجمت في نشاط فعال في مجال التنقيب والاستكشاف ، والحد من الاستخراج إلى المعدلات التي تحقق الحفاظ على هذه الثروة .

6- تحققت معدلات نمو مرتفعة في نواتج الصناعة ، والكهرباء فقد حققت الصناعة معدل نمو سنوياً متوسطه 6.6 % خلال الفترة 1973م-1985 م وزادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 1.2%سنة 1973 م إلى 4.5 % سنة 1985 م . وحققت الكهرباء معدل نمو سنوياً قدره 18.5% جدول رقم (3) .

7- نما ناتج الزراعة بمعدل سنوي قدره 5.4% وزادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 2.1% سنة 1975م إلى 2.9 % سنة 1985 .

8- تحقق تحسن ملحوظ في الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة .

9- تم تحقيق المستهدف في قطاع الإسكان من حيث العدد والنوع . فقد زاد عدد المساكن من 283 ألف وحدة سكنية سنة 1973 م إلى (515) ألف وحدة سكنية سنة 1985م ، وانخفض عدد الأسر للسكن الواحد من 1.3أسرة سنة 1973 م إلى 1.26أسرة سنة 1985.

10- أرسيت دعائم بنية تحتية متطورة فقد أضيف 8053 كم طرق معبدة خلال الفترة المعتبرة ، وزادت طاقة الموانئ من 3.9مليون طن سنة 1973م إلى 9.6 مليون طن سنة (1985م) .

11- الوصول إلى مستوى متقدم في عدالة توزيع الدخل ، كما أن التنمية المكانية كانت متوازنة إلى حد كبير .

ولكن ... لابد أن نذكر :-

بالرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت فإن أخطاء حقيقية ارتكبت كان تداركها سينعكس إيجابياً على مستوى الأداء ومعدل تحقيق المستهدفات .
لعل ابرزها الآتي :-

1- لم يتحقق الهدف الأساسي المتمثل في إيجاد مصادر بديلة للقطاع النفطي في توليد العملة الأجنبية فقد استمر القطاع النفطي والصناعات المرتبطة به المصدر الوحيد تقريباً في توليد العملة الأجنبية . وبالرغم من بناء قاعدة صناعية مناسبة إلا أنها كانت موجهة نحو السوق المحلية ، ولم يستهدف منها التصدير . وتظهر نتائج هذا الوضع أن الاستراتيجية التنموية كان ينبغي أن تتحول نحو الصناعات والفعاليات التصديرية بعد أن تم بناء قاعدة إنتاجية مناسبة . ومما عرقل تبنى هذه الاستراتيجية استمرار هيمنة السياسات والإجراءات الإدارية في القرارات الاقتصادية مما أثر سلباً على كفاءة الصناعات وقدرتها على المنافسة . يمكن القول أنه إذا كان هناك ما يبرر سياسة الإحلال في البداية إلا أن استمرارها طوال الفترة (1970م - 1985 م) بالشكل الذي تمت به لم يكن صائباً ، كما أن استهداف الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي بغض النظر عن اعتبارات طبيعية وموضوعية أدى إلى نتائج غير مرغوبة .

2- لم تعط دراسات الجدوى الاقتصادية خاصة بالنسبة للمشاريع الخدمية ومشاريع البنية الأساسية وحتى الكثير من المشاريع الإنتاجية حقها من الاهتمام . وانتُبه إلى ذلك في وقت مبكر ، فقد أوردت خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976م - 1980 م) ما نصه :-

" اعتبار خدمات البنية الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وخدمات طفولة وأمومة وشباب وأسرة ... الخ استثماراً يؤتي عائداً اقتصادياً وليست استهلاكاً ، ومن ثم فإنه يجب أن يكون عائدها ومردودها متناسباً مع تكلفتها

الأمر الذي يستلزم دراسة المشروعات والبرامج المختلفة دراسة اقتصادية وافية حتى يمكن ترتيب أولويات المشروعات وتحديد الحجم الأمثل للمشروع " .

وقد نجم عن هذا توسع مكلف في الإنشاء ثم في التسيير في مرافق التعليم والصحة . ولعل التدني في مستوى الخدمات الذي نعاني منه حالياً في هذه المرافق يعود جزئياً إلى مرحلة التخطيط .

3- عدم مراعاة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ، والقدرات التنفيذية ، ونجم عن ذلك إنشاء التزامات تعاقدية ضخمة تعذر تمويلها وتنفيذها كما أن الكثير مما أنجز لم يشغل في ظروف مقبولة ، ولقيت الصيانة إهمالاً زاد من تفاقمه متطلباتها المالية المرتفعة ، ويكفي القول أن حجم الالتزامات التعاقدية في سنة (1986 م) كان 4489 مليون دينار .

4- الحد إلى درجة مخلة من دور القطاع الخاص مما حرم المجهود التنموي من مساهماته سواء في مجال التنفيذ أو التمويل . وهكذا وقع عبء التنمية على الدولة بشكل يكاد يكون كاملاً . وأدى ذلك إلى العجز الكبير في مواجهة متطلباته وهو عجز أدى بدوره لاحقاً إلى سياسات تراجعية تركت فراغات أحدثت خللاً جسيماً في انتظام المجهود التنموي .

5- طبقت نظم وأساليب إدارية غير ملائمة ، ولم يكن معيار الكفاءة هو الفيصل في اختيار القيادات ، وغابت وسائل تقويم الأداء .

6- تمثل المياه عاملاً محدداً حرجاً بالنسبة لليبيا . وبالرغم من الاهتمام الذي حظيت به مشكلة المياه فإن هذا الاهتمام لم يرق إلى مدى حراجة الوضع المائي في ليبيا . فقد نفذت خلال الفترة المعتبرة (1970م - 1985 م) مشروعات

مائية ، وشرع في مشروع النهر الصناعي العظيم إلا أن ذلك تم في غياب استراتيجية مائية واضحة ورؤية مستقرة وسياسة حازمة ، ومن ثم زاد تدهور الوضع المائي على الساحل ووصل التلوث بمياه البحر إلى معدلات غير مقبولة ، واستمر استنزاف المياه دون قواعد وضوابط .

(المرحلة الثانية) فترة العمل بدون خطط 1986م - 1998 م .

قاد الانخفاض المتلاحق في أسعار النفط الخام (والمنتجات) في السوق الدولية ومن ثم العوائد النفطية ابتداء من عام (1982)وأخيراً الانهيار في الأسعار عام (1986م) إلى حالة من عدم اليقين حول المستوى الذي تصل إليه العوائد النفطية وبالتالي إلى اختلال الجهود التنموية ، خاصة أن هذه العوائد استمرت منذ بداية السبعينيات المصدر الوحيد تقريباً لتمويل حاجة استثمارات التنمية من العناصر المستوردة . لذلك فإن عام (1986) يمثل نقطة الانتقال من الوضع السابق الذي اتسم بوفرة العملة الأجنبية إلى الوضع الجديد الذي اتسم بشحها النسبى . وبدلاً من استغلال الفرصة للعمل على تغيير أسلوب التخطيط والسياسات الاقتصادية عموماً ، من ذلك الذي كان يتسم بالتوسع في دور القطاع العام إلى ما يناسب الوضع الجديد من تحقيق مناخ اقتصادي ملائم لحسن استخدام الموارد ؛ كالعملة الأجنبية ، والأصول القائمة وإنتاجية العمل وتشجيع النشاط الخاص فإن الإدارة الاقتصادية لجأت بدلاً من ذلك فعلياً إلى تعليق استخدام التخطيط أو تبني الخطط التنموية . وعلى ذلك أخذ تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية منذ عام (1986) يتم في غياب منظور تنموي للآماد المتوسطة والطويلة . جرت محاولات من الأجهزة المسؤولة عن التخطيط لاقتراح خطط ، ولكن عدم اليقين حول عوائد النفط من ناحية ، وضخامة الالتزامات التعاقدية القائمة والموروثة من الخطط السابقة من ناحية أخرى أتخذت ذريعة

للتخلي عن "أسلوب التخطيط " .

في تقديرنا - اليوم - أن هذين السببين لوحدهما كانا كافيين للتشبث بالتخطيط .

عبرنا الفترة منذ 1986م حتى الآن في غياب خطط . عبرناها ببرامج سنوية . دفعت التنمية غالياً ثمن هذا المسلك . خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لم يتجاوز الإنفاق على " التنمية " من الميزانيات العامة للدولة أكثر من 8مليار دينار - انظر الجدول رقم (1) مقابل 22 مليار دينار للخمس عشرة سنة التي سبقتها ، في الوقت الذي تضخم فيه الانفاق الاستهلاكي " التسييرى " إلى 35مليار دينار .

ماذا كانت النتائج :

نتائج غياب الخطة ... غياب المنظور التنموي ... وانخفاض الاستثمار العام، والسياسات التقييدية التي أدت إلى عزوف القطاع الخاص عن العمل الجاد .

النتائج التي ترتبت على غياب المنظور التنموي :

أقرأ من ورقة أعدت في أمانة التخطيط :-

" لمقابلة انخفاض العوائد النفطية الذي اتسمت به الفترة الممتدة من عام (1985م) إلى الوقت الراهن اتجهت الدولة إلى ترشيد النفقات العامة بغية السيطرة على العجز الذي تنامي في الميزانية في منتصف الثمانينيات . كما أنها ضيقت مجال الموازنة السلعية (الاستيرادية) ، وفرضت قيوداً على التحويل الخارجي بغية السيطرة على استخدام العملة الأجنبية . ونتيجة لحرص الدولة على تجنب المساس بالخدمات العامة المقدمة للأفراد فإن الإنفاق الاستثماري تحمل العبء الأكبر من التخفيض . وفي غياب منظور تنموي تخطيطي حديث ، وغياب

السياسات المساندة ، فإن السياسات التقشفية في الإنفاق العام (في ذات الوقت الذي اتجهت فيه الفوائض المالية الخاصة نحو السوق الموازية) من ناحية ، والإجراءات التقييدية في الاستيراد من ناحية أخرى قادت إلى ظاهرة التضخم الركودي . أي ركود الناتج في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه حدة التضخم . وفي ضوء استمرار العديد من السياسات والقيود غير الملائمة لخلق مناخ استثماري مناسب نشأت وتركزت العديد من المظاهر الضارة في الاقتصاد . ولعل أهم هذه المظاهر تنامي الأسواق الموازية في العملة والسلع سواء المستوردة أو المسربة من القنوات الرسمية . ذلك أن هذه الأسواق ، في ضوء استمرار القيود السائدة تصبح ضعيفة الاستجابة للسياسات العامة التي تهدف إلى تصحيح المسارات أو تفعيل إجراءات تنموية أو إنتاجية محددة " .

لقد نتج عن هذا الوضع الذي اتسم بغياب السياسات الملائمة وتفاقم ظواهر السوق الموازية والركود بالإضافة إلى عدم اليقين حول اتجاه واستمرار السياسات الاقتصادية العامة مجموعة من النتائج لعل أبرزها ما يلي :-

أ - استمرار الاعتماد على النفط سواء لتمويل النفقات التنموية والتسييرية ، أو كمصدر رئيسي للحصول على إيرادات من العملات القابلة للتحويل .

ب - استمرار وجود خلل هيكلي مزمن في ميزانية الدولة ، فبعد عجز كبير في منتصف الثمانينيات وصل إلي 21%من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1986م ، شهدت التسعينيات اختفاء العجز أو احتواءه في حدود مقبولة - انظر جدول رقم - 4، ولكنه تحسن ظاهر ... مبعثه تحسن أسعار النفط ... وتجاهل متطلبات التنمية والنمو ، ولم يكن تغيراً هيكلياً بأي حال من الأحوال . الخلل مازال قائماً ... وتكرست بكل أسف السياسة المالية في "

القبض " و " الصرف " وفق ميزانية فقدت الحد الأدنى من الشفافية الضامن الأساس لحسن التصرف .

ج - انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية والخدمية ، فعلى سبيل المثال بلغ معدل التشغيل في الطاقات الصناعية المتاحة حوالي 41.2% من إجمالي الطاقات عام 1997 م وهو ما يعني وجود طاقات كبيرة معطلة بلغت نسبتها 58.8% من إجمالي الطاقات المتاحة .

د- تدني أداء العديد من مشروعات البنية التحتية بسبب تعثر برامج الصيانة اللازمة لها مما أدى إلى استهلاك بعضها قبل عمرها الافتراضي . فطبقاً للبيانات المتاحة بلغ حجم الاستثمارات المنفذة في قطاعات البنية الأساسية والخدمية (المرافق والمواصلات والمباني الإدارية ، والصحة ، والتعليم ... الخ) خلال الفترة 1970 م إلى 1996م حوالي 11560مليون دينار تقدر احتياجاتها من الصيانة بنحو 230 مليون دينار سنوياً .

هـ- نقص العرض المتاح من السلع سواء من الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد وما تبع ذلك من حدوث موجات تضخمية وارتفاع غير عادي تراوح بين 100% و 350% في أسعار العديد من السلع ، ولتصل نسبة التضخم مستوى عالياً خلال السنوات الأخيرة .

و- ركود أو تدني القوة الشرائية لدخول الأفراد وأثر ذلك في انخفاض مستوى معيشتهم . وتقدر الدراسات أن ميزانية الأسرة الليبية تعاني في المتوسط من عجز يصل إلى 35% . هذا العجز لابد من تمويله سواء بالبحث عن فرص

عمل إضافية ، أو بالتغيير في العادات الاستهلاكية . وفي حالات الركود الاقتصادي يكون البحث عن تمويل للعجز دافعاً لتفشي الفساد : الرشوة ، والعمولة ، والتفسخ الإداري ، واللامبالاة ، والمتاجرة بكل شيء . وهذا ما نعيشه بأبعاد مضخمة .

ز- لقد أدى نقص العرض من النقد الأجنبي وفرض المزيد من إجراءات الرقابة على استخداماته إلى تدهور القيمة الشرائية للدينار الليبي سواء في سوق السلع والخدمات أو مقابل العملات الأخرى مما أسهم ، كما تقدم ، في قيام سوق موازية للدينار والسلع .

ح- تدني مستوى أداء الخدمات التعليمية والصحية . لعل المؤشرات الرقمية للتعليم مرضية . فقد استمر التوسع في التعليم ، ويقدر أن نسبة القيد تتجاوز 90% وهي نسبة عالية مقارنة حتى بالمتقدم من الدول . ولكن التوسع في التعليم مع استمرار الركود الاقتصادي يؤدي نتيجة إلى تفاقم البطالة (الظاهرة والمقنعة) بين الفئات المتعلمة ، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار هذا السكون غير المسبوق في حركة السكان بين مختلف المناطق بسبب مشكلة السكن ، وأسباب اجتماعية أخرى .

في مجال الصحة ... المؤشرات الرقمية والنوعية الملموسة لاتبعث على الرضا . بعض الأرقام ذات الدلالة شهدت ركوداً أو انخفاضاً .

ط- حدوث عجز كبير في الوحدات السكنية قدر عام 1995م بأكثر من 73 ألف وحدة سكنية .

ي- حدوث خلل في الهياكل الإدارية والمالية للدولة بسبب دمج بعض القطاعات واستحداث قطاعات جديدة وتعدد التنظيمات الإدارية المحلية وسوء التنسيق والتعاون فيما بينها .

ك- تدني مخصصات التنمية على حساب الميزانية التسييرية مما ساهم في

تفاقم الركود وتدني معدلات النمو . إن أكثر الحسابات تفاؤلاً توضح أن متوسط نمو الناتج الإجمالي لم يتجاوز 1.9% عن الفترة منذ 1983م وحتى الآن . واقتصر النمو الحقيقي على قطاعات النفط ، والكهرباء ، والمياه بينما شهدت القطاعات الأخرى تدهوراً ، ومن المؤسف أن الصناعة التحويلية شهدت انتاجيتها تدهوراً بمعدل يفوق متوسط التدهور في الاقتصاد الوطني كله ، وهو وضع شاذ . انظر جدول رقم (5) .

لمواجهة هذه الظواهر السلبية صدرت العديد من التشريعات التي تفسح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاقتصادي ، إلا أن هذه التشريعات والسياسات بالشكل والمستوى والمدى الذي طبقت فيه لم تثمر نتائج مرضية ، فما زال الاقتصاد الوطني يعاني من أزمات وصعوبات خانقة تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحليل لوضعه في المسار الصحيح .

كل هذه التشوهات والاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني حدثت في فترة غياب أسلوب التخطيط وخاصة الأسلوب الحديث للتخطيط وإعداد خطط تنموية تستوعب هذه الصعوبات ويمكن من خلالها اقتراح تصور شامل لمسار التنمية بتبني سياسات وإجراءات واضحة المعالم وفعالة تضع الاقتصاد الليبي في مساره السليم .

هذا هو الحاضر بكل ما يمثله .

ماذا عن المستقبل ؟

تتطلب الإجابة ... وعياً مسؤولاً بمحيطك الدولي ، وحقائقك المحلية .

لننظر في محيطنا الدولي .

يقول (بطرس غالي) " إن التاريخ يشهد على أن أولئك الذين يعيشون غمرة

التحولات الثورية نادراً ما يفهمون المغزى النهائي لهذه التحولات " .

إننا نعيش تحولات نحن عاجزون - خاصة في العالم الثالث - عن إدراكها ، عن رؤيتها ، فهي تتوالد بسرعة كبيرة ، وتؤثر لحظياً . هذه الحقيقة يصف أثرها الحاسم رئيس اتحاد الصناعة الألمانية بهذه العبارة ذات الدلالة " أننا سنحقق تقدماً حقيقياً فقط حينما نكون على وعي تام بالتحولات التي لا مفر منها ولا مناص " .

إننا نعيش عصر العولمة التي كما يقرر أنتونى قيدنز صاحب " الطريق الثالث " ليست مفهوماً اقتصادياً ، وليست في زيادة الاعتماد المتبادل فقط ، ولكنها التغير في الزمان والمكان في حياتنا .

هذا التغير في الزمان والمكان اهتزت تبعاً له كل المفاهيم ؛ الدولة ، الأمة ، الديمقراطية ، التنمية ، العمل ، السيادة ، الاستقلال ، والعرض ، والطلب ، ... والثروة ، وعوامل الإنتاج ، والموارد الطبيعية . وعلى نحو جذري .

ما يهمنا اليوم هي بعض الحقائق الاقتصادية :-

1- عالم اليوم استقر فيه ملك ... السوق الملك كما يسميه (ألان منك) في كتابه " العولمة السعيدة " ومكونها الأساسي الأسواق المالية الدولية . عالم اليوم أصبح سوقاً مالية واحدة ... ويكفي أن نعرف أن حجم التعامل في هذه السوق يتجاوز ترليون دولار يومياً . من يستطيع أن يتصور هذا ؟! أصبح عالم اليوم ساحة واحدة أمام حركة المال . تحررت حركة النقد من سيطرة الدولة انتهت قواعد بريتون وودز . يقول صاحبا فخ العولمة " أصبحت السوق المالية جهازاً مستقلاً

بذاته . إن السياسيين وعلماء الاقتصاد يقفون الآن أمامها كما لو كانوا يقفون أمام كارثة من كوارث الطبيعة ".

2- عالم اليوم استقرت فيه حقيقة أخرى لعلها كانت وراء تحرر حركة النقد وطغيان السوق المالية الدولية ... الشركات المتعددة الجنسيات . في العالم اليوم 44000* شركة متعددة الجنسية تمتلك حوالي 300000 فرع في مختلف أنحاء العالم . مبيعات هذه الشركات من البضائع والسلع تفوق حجم التجارة الخارجية الدولية التي تتجاوز 6 ترليون دولار سنوياً ويصل حجم استثماراتها الخارجية المباشرة السنوية إلى أكثر من 400 مليار دولار ، وقدرت الأمم المتحدة أن حصة الشركات المتعددة الجنسية من التجارة العالمية وصلت إلى 66 % ، أي أن هذه الشركات أصبحت الأداة الرئيسية للتجارة العالمية ، وأداة غاية في الأهمية في مجال الاستثمار . وهي تنظر إلى العالم مجالاً واحداً : أينما وجدت التربة والمناخ حطت واستقرت .

3- تعاظم دور المنظمات الدولية على حساب الدولة الوطنية فمنظمة التجارة العالمية أصبحت سلطة حقيقية في إدارة شؤون التجارة الدولية . أن تكون عضواً فيها أو لا تكون سيطالك أثر قراراتها . وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو وغيرها بدأت أدوارها تتعاظم بشكل متسارع ، كل في مجالها .

لاشك أن الكثير من هذه المنظمات عانت من سيطرة الدول العظمى ، ولكن نفوذ هذه الدول بدأ ينحسر لصالح سوق المال والشركات المتعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية .

*سيلاحظ القاريء أن هذا الرقم يختلف عن العدد الذي سبق وأن اوردناه لهذه الشركات . والأختلاف مبعثه الزمن ، واختلاف المعايير .

نحن في عالم جديد . نحب أو نكره ذلك لا يغير من الأمر كثيراً .
نحن على أبواب عالم ستمثل حدود الدول فيه خطوطاً وهمية أمام حركة المال ، والسلع والخدمات ، والقيم . ولعل العنصر الوحيد الذي سيظل يعاني من الحدود هم البشر .

إن قبول هذه الحقيقة ليس جريمة و التغاضي عنها سيكون باهظ الثمن . ألا ان منك " مفكر فرنسي في كتابه الذي سبق ذكره يرى أن هذه التغيرات غير قابلة للانعكاس إلا إذا افترضنا حرباً شاملة على صعيد العالم بكل أسلحة الدمار الشامل وهو أمر لا يمكن تصوره بسبب تشابك المصالح تشابكاً ... يجعل من المستحيل إلحاق الضرر بالآخر دون أن ينالك منه الكثير . لعل في ردود فعل الشركات الأمريكية خاصة ... المؤسسات المالية والنفطية على استعمال الحكومة الأمريكية لسلاح العقوبات ضد بعض الدول مثلاً ...

4- هل أذكر بالثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية ... وهي ثورة متصاعدة ومتسارعة تغير كل لحظة في معادلات كنا نعتقد أنها خالدة ... أو مستمرة لآماد طويلة .

هذا عالم اليوم ... حركة تغيير مستمرة ... لحظية . لم يعد أمامه مكان ولا زمان للتقلب . وما لم نع هذه الحقائق وعياً مسؤولاً ... فسيكون من الصعب - أكاد أقول من المستحيل - أن نتقدم .

وماذا عن حقائقنا الداخلية التي يجب أن ندركها . لعل أبرزها :-

1- أوضحت لكم وضعنا الاقتصادي ... مشاكلنا : الركود ، تدهور مستوى المعيشة ، واستقرار البطالة كظاهرة جديدة ، وتفشي الفساد ، ... وعجز السياسة المالية ، وتبعية السياسة النقدية ، وجمود السياسة الاقتصادية .

2- أسسنا التنمية على النفط وهو أمر مشروع . كان النفط منذ اكتشافه هو

المحرك إذا تحسنت أسعاره تحسنت ظروفنا ، وإذا تدهورت أسعاره ساءت أحوالنا . ومن المؤسف أنه ولّد فينا سلوكاً بل أقول ثقافة خطيرة على مستقبلنا . لا نفكر إلا في جانب الحاجة والرغبة وترجمتها إلى مطالب . أما جانب الإمكانيات ، وكيف نديرها ... فسؤال غائب عنا كلنا ، مواطنين ... ومسؤولين إذا جاز في مجتمعنا هذا التقسيم . نسينا أن التنمية ... تتطلب التضحية ولا يمكن تحقيقها إلا إذا ضحينا وتحملنا وقاسينا . يجب ان نعرف أنه خلال أقل من عقد إذا ما استمرينا بنفس المنوال السائد ... فإن جميع مواردنا ... بما فيها النفط ستكون عاجزة عن مواجهة الميزانية التسييرية . إن تمارين أجريت في هذا الخصوص لا تترك مجالاً لشك .

3- كيف يجب أن نتصرف ؟ ... يجب أن نبدأ الآن .وأكاد أقول أن الوقت متأخر . ولكن يجب تدارك ما يمكن تداركه . يجب أن نعرف أن الدولة من الآن فصاعداً ومهما ارتفعت أسعار النفط ستكون عاجزة عن تمويل التنمية على النسق الذي سلكته في السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات . ومن ثم ليس أمامها عملياً غير خيار واحد هو أن تهيئ الظروف الملائمة أمام المستثمرين الآخرين .

4- إن القول بأن دور الدولة هو تهيئة الظروف لا يعني تقلص دورها ... تغيرت طبيعة الدور ولكنه تعاظم . إنه دور أصعب في أدائه من الدور الذي لعبته الدولة الليبية في السبعينيات والثمانينيات وحاولت دون نجاح لعبه في التسعينيات والذي انحصر في " استغلال ثروة " . عليها الآن أن " تُولد الثروة " . ومن ثم فنحن في حاجة إلى سياسات جديدة تتخلص من كل الأحكام المسبقة ، وتنبذ الأحكام المطلقة .

على الدولة توفير بنيه محابية للاستثمار والإنتاج والنمو ، ويتطلب هذا مناخاً تشريعياً مناسباً ، وسيادة قانونية مطلقة ، وإدارة نظيفة وفعالة ، وبنية أساسية متطورة .

إن تطورنا ونمونا رهين بمدى نجاحنا في جذب القطاع الخاص الوطني والأجنبي في توظيف أمواله ، وخبرته ، وقدراته على العمل في مختلف المجالات ؛ إنتاجية وخدمية وبنية أساسية .

إن النمو في عالم اليوم الذي أوضحت ، لا يعتمد على ما يتوفر لك من إمكانات وثروات طبيعية فقط ولكنه يعتمد - في المقام الأول - على قدرتك على استيعاب الحقائق وإعمال عقلك بحكمة .

5- في إطار هذا الفهم ... نطمح خلال الخطة القادمة 2001 م-2005 م إلى تحقيق معدل نمو 5% سنوياً .

6- مصادر هذا النمو ستتمثل في الآتي :-

أ-رفع معدلات تشغيل الطاقات القائمة حالياً في الاقتصاد الوطني وخاصة في القطاع الصناعي لتصل إلى معدلات مقبولة . إن معدل استغلال الطاقات الصناعية في القطاع العام للسنة 1998 م إفرنجي لم يتجاوز 41% وإذا حُسب معدل استغلال الطاقات حتى في القطاع الخاص فالنسبة ستكون هزيلة ... وتتحول من استغلال إلى هدر . أما معدل استغلال الطاقات على مستوى الاقتصاد الوطني فلم تزد عن 45% خلال عام 1998 إفرنجي . نأمل خلال الخطة القادمة أن يُرفع استغلال الطاقات في الاقتصاد الوطني إلى 70% . يتطلب ذلك سياسات ... وإجراءات ... وكفاءات ... وأن يعكس أتجاه الإنتاجية السائد الآن ... إلى اتجاه تصاعدي .

المهمة ليست سهلة ، تتطلب أن نُغلب اعتبار النمو على ما عداه من اعتبارات ... وأن تكون الفاعلية والكفاءة ونظافة اليد هي المعيار الوحيد في اختيار القيادات الاقتصادية والإدارية .

ب- الاستثمارات الجديدة :-

تحقيق معدل النمو الذي سبق أن أشرت إليه يتطلب استثمارات لا تقل عن (سبعة عشر إلى عشرين ألف مليون دينار) خلال خمس السنوات . يعتمد الرقم على حسن استعمال الموارد . إن الموارد المتاحة للدولة (الميزانية ، والقطاع العام) لن تمكن من توفير 5%من هذه الاستثمارات ... ومن ثم سيكون التحدى الحقيقي ... هو الارتقاء بمستوى استعمال الموارد ، وجذب الاستثمارات الخاصة ؛ وطنية وأجنبية ، وهي مهمة صعبة ولكنها ممكنة إذا صدقت النوايا ... واستقرت سياسات ملائمة .

وأعتقد أن الورقة التي أعتمدها مجلس التخطيط العام تمثل منطلقاً مسؤولاً للنقاش ، وتمثل حزمة ملائمة من السياسات التي إذا ما طبقت بحزم وتجرد ستؤتي أكلها على المدى المتوسط . إن بناء الثقة مع المستثمرين الخواص وطنيين وأجانب ... يتطلب زمناً . وزمناً طويلاً . ومن ثم تتطلب مثابرة وصبراً ... ولكن عندما تبدأ الاستجابة تعوض عن طول الانتظار .

7- ماذا عن الأولويات ... ؟

أ- يجب أن يمثل قطاع النفط الذي نريد أن نحرر الاقتصاد من الاعتماد عليه - وقد يبدو ذلك تناقضاً بيِّنا - أولويتنا في الاستثمار . في تقديري أن تنويع هيكل الاقتصاد الوطني ... يتطلب استثمارات ... وبالنسبة لنا ليس هناك إلا

مصدر واحد ... هو النفط . إن تنويع مصادر الدخل ... وتوليد العملة الصعبة ليست هدفاً يمكن إدراكه على المدى القصير ... ولا على المدى المتوسط . إنه من الأهداف التي تستشرف بخطط على المدى البعيد باختصار .

أبرز ملامح خطتنا القادمة :

1- برنامج استثماري محدد للدولة والقطاع العام يُعكس في ميزانيات سنوية ويغطي المجالات التي سبقت الإشارة إليها.

2- تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تطبق كحزمة متكاملة من شأنها خلق مناخ جاذب للمبادرات الخاصة وطنية وأجنبية .

3- العمل على رفع الإنتاجية وكفاءة التشغيل ، فقد أدت الظروف التي أحاطت بنا خلال ما انقضى من التسعينيات إلى تدهور ملحوظ في الإنتاجية على المستوى الوطني خاصة في مجال الصناعات التحويلية .

4- تحسين مستوى المعيشة ، وذلك بتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن 5% ، كما سبقت الإشارة إليه .

5- تركيز أكبر على التعليم والتكوين في مختلف مراحله مع اهتمام أكبر بالنوعية بعد أن تحقق خلال الفترة الماضية استيعاب كل من هم في سن التعليم في المؤسسات التعليمية والتدريب .

إن هذه الخطة تنطلق من إستراتيجية ، هي امتداد لإستراتيجية الخطط والبرامج السابقة التي يمكن تلخيصها في الآتي :

1- تنويع هيكل الاقتصاد الوطني ، سواء في مجال توليد الناتج المحلي الإجمالي ، أو في هيكل الصادرات . لقد حققنا خلال الثلاثين سنة الماضية تغيراً جوهرياً فيما يتعلق بمصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي ولكننا لم نحقق نجاحاً يذكر في مجال تنويع هيكل الصادرات .

2- المحافظة على مواردنا الطبيعية وخاصة النفط ، وذلك بتنشيط الاستكشاف والتطوير ، وتبني سياسة إنتاجية تراعي معايير معينة بالنسبة للاحتياطات . كل ذلك في إطار احترام حازم لالتزاماتنا في إطار (الدومن) وغيرها من المنظمات .

3- إعطاء اهتمام خاص لتنمية السياحة ، وخدمات العبور والوصل وذلك اتساقاً مع الدور الخارجي الذي لعبه بلدنا طوال تاريخه ، جسر وصل بين أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء ، وبين شمال أفريقيا وغرب آسيا .

يبقى أن أقول :

إنّ المشكلة ليست فقط في العثور على اختيارات صحيحة على الورق ، وتبني سياسات ملائمة ، وتوفر موارد ... ، وترجمة ذلك في وثيقة ... في خطة . إن نجاح الخطة ، والتجاوب مع السياسات والاختيارات يتطلب التفافاً شعبياً مخلصاً . التنمية ... مهمة وطنية ... وليست مهمة الحكومة فقط .

وكم أتمنى أن أكون مخطئاً ... ولكنني أتخوف من ظواهر ومفاهيم استقرت أراها خطراً محدقاً بجهود التنمية .

الأولى :

كنت من المستمعين للأخ / قائد الثورة في أحد لقاءاته الأخيرة غير الموسعة . واستوقفتني عبارة قالها بمرارة وألم شغلتني عن متابعة ما دار بعدها في الاجتماع ... قال الأخ القائد ما معناه " إنني أبحث عن وطنيين ... عن أناس يحركهم شعورهم الوطني ... انتماؤهم لهذا البلد " . لا أنكركم ... أنني عندما أتفحص ما يجري حولي أشعر بأن هناك أزمة وطنية ... بأن الانتماء لهذا الوطن ... قد بهت عند الكثيرين .عند الأغلبية الساحقة .

أو لم يستوقفكم أننا منذ مدة ... في كل مناسباتنا تجد هذا العدد الهائل من اللافتات ليس على أي منها اسم ليبيا . اقرأوا المراسلات التي تردكم ... كم مرة عثرتم فيها على هذا اللفظ الجميل(ليبيا) . اقرأوا صحفكم ... استمعوا إلى أطفالكم . أيها السادة إن الأوطان غاية ... وما عداها - بما فيها الثورات - وسيلة . أننا في حاجة إلى بعث الانتماء الوطني ... في حاجة إلى أن ننتشل أنفسنا من أحضان القبلية الكريهة والإقليمية الغائمة وبأن يكون أي توجه خارج الإطار الوطني ... من خلال معيار واحد ... المصلحة الوطنية. لا يمكنني تصور أن نحقق تنمية ... دون غاية سامية نؤمن بها جميعاً ونسعى لتحقيقها وتستحق أن نضحي من أجلها . الوطن ... ليبيا ... مصلحة ليبيا .

الثانية :

لا تقل خطراً عن الأولى في آثارها على التنمية . إنها الفساد المالي والإداري

ومظاهره : استباحة المال العام ، وسوء استعمال الموارد ، وعدم احترام القوانين المالية ، والتبذير ، والرشوة ، واستغلال النفوذ ، والارتجال في توظيف الموارد . وخلل المعايير الموضوعية في التقويم ، وتدني الكفاءة في الإدارة الاقتصادية . كل هذه تزن ثقيلاً ... وثقيلاً جداً في أعباء التنمية إن مكنت منها أصلاً .

ما يمكن تنفيذه بمائة ... يكلف المئات ، وما يتطلب تحقيقه سنة ... يستغرق سنوات ، وما يجب استهلاكه في عشرين سنة ... يبيد ويندثر في سنوات قليلة .

الثالثة :

هذا الفهم ... هذا الوهم الذي استقر في أذهاننا جميعاً من أننا بلد غني ... وأثر في سلوكنا .

أرجوكم ... اقرأوا ... قارنوا ... اسمعوا . إننا بكل المعايير بلد فقير جداً ... فيما يتعلق بالموارد المتجددة . وفقير جداً عندما يتعلق الأمر بتنوع الموارد المتجددة والناضبة ... وبعض أوجه فقرنا يتعلق بأساسيات وضروريات مثل : الماء ، والأراضي الصالحة للزراعة . صحيح أن لدينا نفطاً ... ولكن احتياطاتنا المؤكدة منه صغيرة ... حتى لو تضاعفت ببرنامج استكشافي وتطويري نشط تبقى صغيرة جداً إذا ما قورنت بطموحاتنا المشروعة في النمو . نحن أحوج ما نكون لأن نحسن استعمال الإيرادات النفطية ... وندقق جيداً في كل قرش يصرف ... .

نحن أحوج ما نكون لاستجابة مخلصة لنداء القائد وإصراره باستعمال70% من موارد النفط لميزانية التنمية ... مع تحديد دقيق لما يجب أن يمول من ميزانية التنمية .

أطلت ... وأعتذر عن الإطالة .

إن صاحبي ... الذي دعاني إلى الصيام عن الكلام تذكرت وأنا أتحدث إليكم

أنه قال ... وهو يحكي سيرته للإله آمناى ... في رائعته " الشرخ " :

" يا مولاي إن الإنسان في الصحراء يحتاج إلى لسان ... يحتاج إلى لسان ليحكي سيرته " .

جدول رقم (1) إجمالي الإنفاق لميزانيتي الإدارية والتنمية

(بالمليون دينار)

السنوات	الميزانية الإدارية	ميزانية التنمية	جملة الإنفاق	الميزانية الإدارية %	ميزانية التحول %
1972/71	727.0	247.6	974.6	74.6	25.4
1973/72	437.0	397.4	834.4	52.4	47.6
1973	548.0	413.8	961.8	57.0	43.0
1974	981.0	866.0	1,847.0	53.1	46.9
1975	1,142.0	923.2	2,065.2	55.3	44.7
1976	1,509.5	1,187.2	2,696.7	56.0	44.0
1977	1,663.5	1,280.3	2,943.8	56.5	43.5
1978	1,999.1	1,371.3	3,370.4	59.3	40.7
1979	2,502.8	1,868.8	4,371.6	57.3	42.7
1980	3,405.5	2,551.6	5,957.1	57.2	42.8
1981	3,673.0	2,475.6	6,148.6	59.7	40.3
1982	3,145.5	2,688.4	5,833.9	53.9	46.1
1983	2,760.5	2,011.3	4,771.8	57.9	42.1
1984	3,840.8	2,047.6	5,888.4	65.2	34.8
1985	2,649.0	1,414.6	4,063.6	65.2	34.8
1986	2,322.1	1,117.1	3,439.2	67.5	32.5
1987	1,941.6	788.8	2,730.4	71.1	28.9
1988	2,282.6	722.6	3,005.2	76.0	24.0
1990/89	2,906.4	823.4	3,729.8	77.9	22.1
1991/90	2,179.2	702.0	2,881.2	75.6	24.4
1992/91	2,543.1	486.3	3,029.4	83.9	16.1
1993/92	2,542.2	356.0	2,901.2	87.6	12.4

تابع جدول رقم (1)

1993	1,668.5	96,8	1,765.3	94.5	5.5
1994	1,670.5	507.3	2,177.8	76.7	23.3
1995	2,762.0	319.0	3,081.0	89.6	10.4
1996	3,518.1	667.6	4,185.7	84.1	15.9
1997	4,438.3	830.0	5,268.3	84.2	15.8
1998	4,077.0	546.0	4,623.0	88.2	11.8
الإجمالي	**65,835.8**	**29,710.6**	**95,546.4**	**68.9**	**31.1**

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – تمويل التنمية (نظرة تاريخية – آفاق المستقبل) .

جدول رقم (2)

(4) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (1970 - 1985)

(بتكلفة عوامل الدخل الجارية بالمليون دينار)

الأنشطة الاقتصادية	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الزراعة والغابات وصيد الأسماك .	33.1	33.0	43.6	60.0	64.7	82.9	99.7	90.0	122.1	140.4	236.4	273.6	285.7	303.0	323.0	342.2
استخراج النفط والغاز الطبيعي .	812.6	922.7	920.0	1.131.8	2.385.3	1.961.1	2.750.0	3.275.9	2.808.7	4.545.3	6.525.7	4.403.3	4.235.8	3.823.6	3.209.8	3.500.4
التعدين والمحاجر الأخرى.	1.7	7.6	9.4	12.0	15.5	20.7	24.2	28.5	33.3	41.5	48.7	50.7	60.9	63.8	53.5	49.6
الصناعات التحويلية .	22.5	24.5	32.0	43.8	55.0	65.5	90.6	124.7	148.7	185.8	210.4	252.4	265.8	329.1	361.2	421.7
الكهرباء والغاز والمياه .	0.2	7.3	9.4	10.8	12.4	17.6	22.4	26.1	31.0	40.0	48.7	54.7	68.2	79.8	94.1	111.7
التشييد .	87.8	116.8	182.8	261.2	376.6	434.7	515.1	602.0	682.8	726.7	1.102.3	993.6	1.178.7	1.021.5	864.7	677.4
التجارة والمطاعم والفنادق.	47.0	75.6	95.8	124.8	184.2	224.6	263.1	292.0	338.9	383.2	516.9	653.6	592.7	487.2	431.4	572.2
النقل والتخزين والمواصلات.	43.2	87.2	100.5	129.3	155.0	175.8	193.3	220.1	250.9	291.2	420.1	494.4	463.1	461.2	459.2	471.8
المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال .	13.0	29.4	37.2	51.6	72.8	98.9	121.4	144.1	177.5	194.6	246.4	298.2	261.9	315.4	272.1	253.7
ملكية المساكن .	59.6	69.0	76.1	84.3	111.3	131.0	144.9	157.3	170.7	188.8	210.4	217.6	224.3	238.2	244.1	250.5
الخدمات العامة .	98.1	135.4	147.8	158.0	209.5	258.3	295.5	362.2	410.8	512.5	599.4	646.2	753.7	748.6	820.7	494.8
الخدمات التعليمية .	39.7	46.6	60.7	71.8	95.4	122.3	150.0	172.8	188.2	206.6	226.8	271.2	346.7	405.7	417.6	429.1
الخدمات الصحية .	15.8	22.0	26.9	31.7	38.5	51.6	65.1	79.6	94.8	104.2	114.2	135.3	133.6	164.5	173.4	186.0
الخدمات الأخرى .	8.0	9.4	10.2	11.2	19.5	29.3	32.8	37.4	37.7	42.2	47.4	54.0	61.3	70.1	79.9	91.0
الناتج المحلي الإجمالي .	1.288.3	1.586.5	1.753.0	2.182.5	3.795.7	3.674.3	4.768.1	5.612.7	5.496.1	7.603.0	10.553.8	8.798.8	8.932.4	8.511.7	7.804.7	7.852.1
نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي .	812.6	922.7	920.6	1.131.8	2.385.3	1.961.1	2.750.0	3.275.9	2.808.7	4.545.3	6.525.7	4.403.3	4.235.8	3.823.6	3.209.8	3.500.4
الأنشطة الاقتصادية غير النفطية .	475.7	663.8	832.4	1.050.5	1.410.4	1.713.2	2.018.1	2.336.8	2.687.4	3.057.7	4.028.1	4.395.5	4.696.6	4.688.1	4.594.9	4.351.7

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962 م – 1996 م) .

جدول رقم (3)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية *خلال الفترة (1971 - 1985)*

(نسب مئوية)

	الأنشطة الاقتصادية	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	معدل النمو السنوي المركب (%)
1	الزراعة والغابات وصيد الأسماك .	0.3 -	32.1	37.6	7.8	28.1	20.3	9.7 -	35.7	15.0	68.4	15.7	4.4	6.1	6.6	5.9	18.1
2	استخراج النفط والغاز الطبيعي .	13.5	0.2 -	22.9	110.8	17.8 -	40.2	19.1	14.3 -	61.8	43.6	- 32.5	3.8 -	9.7 -	16.1 -	9.1	11.0
3	التعدين والمحاجر الأخرى .	347.1	23.7	27.7	29.2	33.5	16.9	17.8	16.8	24.6	17.3	4.1	20.1	4.8	16.1 -	7.3 -	27.2
4	الصناعات التحويلية .	8.9	30.6	36.9	25.6	19.1	38.3	37.6	19.2	24.9	13.2	20.0	5.3	23.8	9.8	16.6	23.3
5	الكهرباء والغاز والمياه .	17.7	28.8	14.9	14.8	41.9	27.3	16.5	18.8	29.0	21.8	12.3	24.7	17.0	17.9	18.7	22.9
6	التشييد .	33.0	56.5	42.9	44.2	15.4	18.5	16.9	13.4	6.4	51.7	9.9 -	18.6	13.3 -	15.4 -	21.7 -	15.7
7	التجارة والمطاعم والفنادق .	60.9	26.7	30.3	47.6	21.9	17.1	11.0	16.1	13.1	34.9	26.4	9.3 -	17.8 -	11.5 -	32.6	19.5
8	النقل والتخزين والمواصلات .	101.9	15.3	28.7	19.9	13.4	10.0	13.9	14.0	16.0	44.3	17.7	6.3 -	0.4 -	0.4 -	2.7	18.6
9	المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال .	126.2	26.5	38.7	41.1	35.9	22.8	18.7	23.2	9.6	26.6	21.0	12.2 -	20.4	13.7 -	6.8 -	23.6
10	ملكية المساكن .	15.8	10.3	10.8	32.0	17.7	10.6	8.6	8.5	10.6	11.4	3.4	3.1	6.2	2.5	2.6	10.8
11	الخدمات العامة .	38.0	9.2	6.9	32.6	23.3	14.4	22.6	13.4	24.8	17.0	7.8	16.6	0.7 -	9.6	39.7 -	12.2
12	الخدمات التعليمية .	17.4	30.3	18.3	32.9	28.2	22.6	15.2	8.9	9.8	9.8	19.6	27.8	17.0	2.9	2.8	18.5
13	الخدمات الصحية .	39.2	22.3	17.8	21.5	34.0	26.2	22.3	19.1	9.9	9.6	18.5	1.3 -	23.1	5.4	7.3	19.3
14	الخدمات الأخرى .	17.5	8.5	9.8	74.1	50.3	11.9	14.0	0.8	11.9	12.3	13.9	13.5	14.4	14.0	13.9	19.0
	الناتج المحلي الإجمالي .	23.1	10.5	24.5	73.9	3.2 -	29.8	17.7	2.1 -	38.3	38.8	- 16.6	1.5	4.7 -	8.3 -	0.6	13.8
	نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي .	13.5	0.2 -	22.9	110.8	17.8 -	40.2	19.1	- 14.3	61.8	43.6	- 32.5	3.8 -	9.7 -	16.1 -	9.1 -	11.0
	الأنشطة الاقتصادية غير النفطية .	39.5	25.4	26.2	34.3	21.5	17.8	15.8	15.0	13.8	31.7	9.1	6.6	0.2 -	2.0 -	5.3 -	17.1

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962م - 1996 م) .

جدول (4)

عجز الميزانية والدين العام والتضخم

	صافي الميزانية مليون دينار	الدين العام المصرفي مليون دينار	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مليون دينار	نسبة صافي الميزانية إلى الناتج (%)	الرقم القياسي لنفقة المعيشة 100 = 1964	معدل التضخم (%)
1985	1107-	4095	8227	13.2-	480.3	10.1
1986	1520-	4599	7132	21.3-	509.3	6.0
1987	1203-	4715	6250	19.2-	529.4	3.9
1988	940-	4890	6767	13.9-	549.0	3.7
1989	408-	5054	7519	5.4-	557.3	1.5
1990	350	5545	8011	4.4	604.4	8.5
1991	544	6019	8805	6.2	676.3	11.9
1992	36-	6219	9125	0.4-	739.6	9.1
1993	390-	6818	9148	4.3-	821.5	11.1
1994	328-	7781	9443	3.5-	942.5	11.7
1995	174-	7779	10232	1.7-	1045.9	11.0
1996	106	8143	11944	0.9	1183.9	13.2
1997	471-	8074	13284	3.5-	1349.8	14.0
1998	950-	8321	12620	7.5-		
المعدل السنوي						
1990 – 1997				0.5-		12.2

المصادر : صافي الميزانية والرقم القياسي لنفقة المعيشة : مصرف ليبيا المركزي والصندوق و مشاورات الفقرة الرابعة ، الملحق الإحصائي ، النوار 11 . 1999 .

الناتج المحلي الإجمالي : أمانة التخطيط .

الدين العام : مصرف ليبيا المركزي النشرة الشهرية أي النار / الربيع 1994 و مشاورات الصندوق 1998 .

ملاحظات :

(1) إن الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة للسنوات 1985 – 1991 الوارد في هذا الجدول يختلف قليلاً عن الرقم القياسي العام الصادر عن مصلحة الإحصاء والتعداد الرقم القياسي لنفقة المعيشة في مدينة طرابلس خلال السنوات 1979 – 1991 . ويعود السبب إلى إنه مع استخدام نفس مكونات رقم مصلحة الإحصاء والتعداد إلا أن الرقم القياسي العام احتسب باستخدام أوزان الأنفاق المستخرجة من مسح الأنفاق العائلي لعام 1992 – 1993 وليس أوزان عام 1964 .

(2) حينما يكون صافي الميزانية سالباً فإن ذلك يعني عجزاً وحين يكون موجباً فهو يعني فائضاً .

آفاق التنمية في ليبيا

ألقيت في ندوة حول آفاق الاستثمار والتجارة في ليبيا ، عقدت بطرابلس
بتاريخ 2-1999/9/3 م

حدثان تاريخيان أثرا جذرياً في ليبيا منذ قيامها كدولة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

- اكتشاف النفط والبدء في تصديره سنة 1961م .
- قيام الثورة في سنة 1969م .

كان للأول - " اكتشاف النفط " - فضل توفير موارد مالية هائلة إذا ما قيست بمدى الفقر المدقع الذي كانت عليه البلاد ، وكان للثاني - " الثورة " - فضل توليد إرادة سياسية مصممة على الخروج من التخلف إلى التقدم .

دخلت ليبيا السبعينيات بمنظور تنموى واضح ، بأهداف اقتصادية واجتماعية محددة يمكن تلخيصها في الآتي :-

1- المحافظة على النفط مورداً للأجيال القادمة حق فيه ، وسلكت تجسيداً لهذا سياسة واضحة تتمثل في تحقيق السيطرة الوطنية ، والتعاون تعاوناً متوازناً وعادلاً مع الشركاء الأجانب ، وتقنين الاستخراج بحيث يُحافظ على الاحتياطي في مستويات ثابتة ، والحصول على أسعار عادلة .
2- تنويع هيكل الاقتصاد الليبي بحيث تزيد مساهمة الأنشطة غير النفطية في توليد الناتج المحلي الإجمالي .
3- تحسين مستوى المعيشة عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .
4- تطوير البنية الأساسية .
5- رفع كفاءة العنصر البشري عن طريق تعميم مجانية التعليم والتكوين .

اعتمدت الدولة خلال تلك الحقبة أسلوب التخطيط شبه الشامل ، وأخذت على عاتقها مسؤولية التنمية مهمة مباشرة وأقامت قطاعاً عاماً واسعاً ، وخاضت ثلاث خطط للتنمية خلال الفترة 1973م - 1985 م استطاعت خلالها أن تقطع مسافات طويلة في اتجاه الأهداف التي حددتها* .

فقد صرف خلال الفترة 1973م - 1985 م من موارد الدولة ما يزيد عن 70 مليار دولار ، وتحقق تقدم حقيقي لعل أبرز شواهده :ـ

1- توسعت الخدمات التعليمية وأمكن استيعاب كل من هم في سن التعليم في المدارس . كما توسعت وتحسنت الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية .

2- تحقق نمو حقيقي في الناتج المحلي غير النفطي وذلك بمتوسط سنوي قدره 9.1% للفترة المذكورة . وزادت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 36% سنة 1970م إلى 75%سنة 1985م .

3- تم إرساء دعائم بنية تحتية متطورة فقد أضيف خلال الفترة أكثر من 8000 كم من الطرق المعبدة الرئيسية ، وأكثر من 6000 كم من الطرق الزراعية المعبدة ، وتضاعفت طاقة الموانئ أكثر من ثلاث مرات ، وأقيمت عشرات المطارات ، وارتفع معدل الهواتف من 1.5 هاتف لكل مائة مواطن سنة 1973 م إلى 7.2 هاتف لكل مائة مواطن سنة 1985م .

4- تحسن الوضع السكني بشكل ملحوظ وقُضي على ظاهرة الأكواخ التي كانت

* كثيراً مايقوم البعض الخطط على ضوء أهداف لم تكن متوخاة فيها .

سمة مشتركة بين مدننا وقرانا ، وتوفر عملياً مسكن صحي لكل أسرة ، فقد زاد عدد المساكن الصحية من 283 ألف مسكن سنة 1973م إلى 515ألف مسكن سنة 1985م .

5- تحققت معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الإنتاجية الزراعية ، والصناعية والكهرباء ، فقد نما ناتج الزراعة بمعدل سنوي قدره 5.4%، ونما ناتج الصناعة بمتوسط سنوي قدره 16.6%وحققت الكهرباء معدل نمو سنوي متوسط قدره . 18.5%

6- تحقق نمو في متوسط دخل الفرد السنوي مقاساً بنصيبه من الناتج غير النفطي بمعدل 5%سنوياً ، وذلك بالأسعار الثابتة خلال الفترة .

منذ سنة 1985م حتى الآن عدلت الدولة عن الأخذ بنظام الخطط الطويلة ، والمتوسطة الأجل وعملت بموجب برامج سنوية . بقيت الاستراتيجية والأهداف التنموية كما هي ، ولكن الأسلوب تغير . لعل أهم ملامح هذا التغير :

- تبني الدولة سياسات واضحة فيما يتعلق بمختلف الأنشطة كالإسكان على سبيل المثال الذي تراجعت عن الاستثمار فيه إلا في حدود ضيقة تستهدف الفئات الضعيفة ومن لا عائل لهم .
- ركزت الدولة همها في تطوير البني التحتية وتحسين مستوى الخدمات ، والمشاريع الكبيرة والاستراتيجية كالنهر الصناعي العظيم .

لقد شهدت الفترة من 1986م حتى الآن تغيرات أساسية في السياسات الاقتصادية عمادها تقليص دور الدولة المباشر ، وإتاحة الفرصة أمام القطاع الأهلي وطنياً وأجنبياً ليلعب دوراً متنامياً في مختلف الأنشطة الاقتصادية ؛

إنتاجية وخدمية . ولكن الظروف الدولية المعروفة ، التي نتج عنها حالة من الترقب خلقت مناخاً غير ملائم للتجاوب مع هذه السياسات .

بالرغم من تلك الظروف بذلت جهود كبيرة من أجل استمرار التنمية والنمو ، ووظفت من ميزانيات الدولة فقط خلال الفترة أكثر من 30 ملياراً من الدولارات . صحيح أن استمرار جهود البناء تطلب الكثير من التضييق على الاستهلاك ، وتطلب فرض الكثير من القيود على استعمال النقد الأجنبي ، وتنظيم عمليات الاستيراد . ولكن أين هي الظروف الاستثنائية مثل التي فرضت علينا التي لا تتطلب إجراءات استثنائية ؟!

ماذا عن اليوم وغداً ؟

- نحن الآن خمسة ملايين ليبي ... سيتضاعف عددنا قبل نهاية الربع الأول من القرن الأول من الألفية الثالثة .
- تحتل بلدنا موقعاً ومساحة أهلتاه في الماضي للعب دور المعبر من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب . كان دائماً جسر وصل واتصال .
- مازالت مواردنا الهيدروكربونية المؤكدة كبيرة ، والمؤملة أكبر .
- لدينا إمكانات بكر . إمكاناتنا السياحية -على سبيل المثال- المتمثلة في شواطئ طويلة ونظيفة ، وتنوع بيئي ، وثروة أركيولوجية هائلة ، وتعدد جيومرفولوجي يندر مثله .
- بالرغم من أن هذا البلد كان حاضراً في كل الحضارات القديمة التي ولدت في المنطقة ؛ الحضارة الفرعونية ، والإغريقية ، والرومانية ، والفينيقية ، ... إلا أن إمكاناته المعدنية بقيت دون استكشاف ، حتى الرومان الذين عرفوا بأنهم منقبون جيدون لم يتجاوزوا في نشاطهم الاستكشافي في بلدنا الخط الساحلي . لازال بلدنا واعداً في هذا المجال .

- ندخل القرن القادم بشعب شاب ... فتحت أمامه خلال الثلاثين سنة الماضية أبواب التعليم والتكوين بدون حدود ... أكثر من 35%من شعبنا يرتادون الآن المؤسسات التعليمية والتكوين ... لدينا (الخمسة ملايين نسمة) أربع عشرة جامعة* ومئات المعاهد العليا والمتوسطة في مجالات التعليم والتكوين .
- ندخل القرن القادم بإنسان مبادر بطبيعته ... وحب التعاون مع الآخرين جزء من ثقافته ، والاعتماد على نفسه سلوك متوارث عنده .
- ندخل القرن القادم بدون أعباء مديونية ... ونمثل في ذلك حالة تكاد تكون فريدة حتى بين الدول المنتجة للنفط في منطقتنا العربية وأفريقيا .
- ندخل القرن القادم ببنية تحتية متطورة آلاف الكيلو مترات من الطرق المعبدة الجيدة وعشرات الموانئ ، وعشرات المطارات . آلاف الكيلو مترات من خطوط نقل الكهرباء . وشبكة فريدة لنقل المياه .

هذه بعض من معطياتنا وحقائقنا التي لا شك أن ذكرها - أو التذكير بها - مفيد في ملتقى مثل هذا الملتقى .

تبقى المعطيات بدون دلالة ... إذا غابت الطموحات .

إلى ماذا نطمح ... ؟

نستهدف خلال العشرين سنة القادمة أن نضاعف دخل الفرد ، وهو ما يتطلب في تقديرنا معدل نموسنوي حقيقي مركب 5%، ويتطلب استثمارات في مختلف المجالات لا تقل عن 50 مليار دينار بالأسعار الثابتة لسنة 1998م . في تقديرنا أن التمويل من الميزانيات العامة للدولة يمكن أن يوفر 60% من هذه المبالغ والباقي تمويلات ذاتية من الشركات العامة وتمويلات مؤملة من القطاع الخاص .

* تغيرت الأوضاع الآن ، عما كانت عليه عند ماألقيت هذه الكلمه.

إن التمويل من الميزانيات سيذهب للبنية الأساسية مثل المياه والطرق والموانئ والمطارات والخدمات مثل التعليم والصحة ، كما ستكون الميزانيات خلال عشر السنوات الأولى من الفترة المعتبرة ممولاً رئيسياً في قطاع الكهرباء . ستكون البنية الأساسية الحديثة والخدمات الاجتماعية هي المستهدف مباشرة بالصرف من قبل الدولة ، وسيترك للقطاع الخاص وطنياً وأجنبياً الباب مفتوحاً للاستثمار في غيرها من المجالات . إننا نعلق آمالاً كبيرة على المبادرة الوطنية الخاصة في مجال السكن ، والصناعة ، والسياحة والنقل والتجارة وقطاع المال . كما أننا منفتحون أمام الاستثمار الأجنبي في مجالات النفط والصناعة والسياحة ، والخدمات الحديثة .

إننا الآن بصدد إعداد الخطة الخمسية التي نأمل أن تغطى الفترة من(2001 م 2005 م) . إن الاتساق مع التوجهات السياسية التي قررتها السلطة التشريعية التي أشرت إليها تتطلب إعداد خطة تختلف شكلاً ومضموناً عن الخطط السابقة ، وتستجيب لمتطلبات تصحيح مسار الاقتصاد الوطني ، وتتعامل بكفاءة مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية . لعل أبرز ملامحها :-

1- برنامج استثماري محدد للدولة والقطاع العام يعكس في ميزانيات سنوية ويغطى المجالات التي سبقت الإشارة إليها.
2- تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تطبق حزمة متكاملة من شأنها خلق مناخ جاذب للمبادرات الخاصة وطنية وأجنبية .
3- العمل على رفع الإنتاجية وكفاءة التشغيل ، فقد أدت الظروف التي أحاطت بنا خلال ما انقضى من التسعينيات إلى تدهور ملحوظ في الإنتاجية على المستوى الوطني خاصة في مجال الصناعات التحويلية .

4- تحسين مستوى المعيشة ، وذلك بتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن 5%، كما سبقت الإشارة إليه .

5- تركيز أكبر على التعليم والتكوين في مختلف مراحله مع اهتمام أكبر بالنوعية بعد أن تحقق خلال الفترة الماضية استيعاب كل من هم في سن التعليم في المؤسسات التعليمية والتدريب .

إن هذه الخطة تنطلق من استراتيجية ، هي امتداد لاستراتيجية الخطط والبرامج السابقة متكيفة مع المستجدات ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية فيما يلي :

1- تنويع هيكل الاقتصاد الوطني ، سواء في مجال توليد الناتج المحلي الإجمالي ، أو في هيكل الصادرات . لقد حققنا خلال الثلاثين سنة الماضية تغيراً جوهرياً فيما يتعلق بمصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي ولكننا لم نحقق نجاحاً يذكر في مجال تنويع هيكل الصادرات .

2- المحافظة على مواردنا الطبيعية خاصة النفط ، وذلك بتنشيط الاستكشاف والتطوير ، وتبني سياسة إنتاجية تراعى معايير معينة بالنسبة للاحتياطيات . كل ذلك في إطار احترام حازم لالتزاماتنا في إطار (الدومن) وغيرها من المنظمات .

3- إعطاء اهتمام خاص لتنمية السياحة ، وخدمات العبور والوصل وذلك اتساقاً مع الدور التاريخي الذي لعبه بلدنا طوال تاريخه ؛ جسر وصل بين أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء ، وبين شمال أفريقيا وغرب آسيا .

إننا نطمح إلى تحقيق استثمارات إجمالية خلال الخطة الخمسية القادمة (2005م -2001 م) لا تقل عن 35مليار دولار . يمكن أن تواجه الميزانية العامة للدولة والقطاع حوالي 60% إلى 70% من هذا المبلغ . يقدر أن يخص منها قطاع النفط حوالي (6) مليارات دولار في مجالات التنقيب ، والتطوير ، والتصنيع ، كما يقدر أن يخص منها قطاع الكهرباء حوالي (6 مليار دولار) في مجالات التوليد والنقل ، ولقطاع المياه لتطوير المصادر ، وتجهيزات النقل والتوزيع ، والمعالجة حوالي (8 مليارات دولار) . كما أن تحديث قطاع المواصلات والنقل سيحتل مكاناً بارزاً في اهتمامات الخطة وسيعطى اهتماماً خاصاً للطرق التي تربط ليبيا مع دول الجوار في الجنوب .

أسعار النفط ... ليست المشكلة !

(كلمة ألقيت في اجتماع طارئ لمجلس التخطيط العام بتاريخ 1998/8/15م خصص للبحث في انخفاض أسعار النفط ، وأوضاع محدودي الدخل) .

كلمة في مجلس التخطيط العام
1998/8/15 م

مازلت عند اليقين بأن مشكلتنا ليست في أسعار النفط ، بقدر ما هي في سياساتنا الاقتصادية ، وإدارتنا الاقتصادية ، وفقداننا المرونة العملية للتكيف مع المستجدات ، وعدم استيعابنا - بالمعنى المسؤول - لما يدور حولنا .

سعر النفط جزء من المشكلة . جزء مهم لا شك في هذا . ولكن قصر العلاج بافتراض أن المرض هو انخفاض سعر النفط لا يمكن أن يؤدي إلا لاستفحال ما نعاني منه ، والمتمثل في :-

- الركود الاقتصادي .
- التضخم ، وارتفاع الأسعار .
- السوق السوداء .
- التفاوت في دخول المواطنين .
- تدني مستوى الخدمات ، وتدهور الإدارة العامة .
- تنامي الدين العام .
- تضخم أعداد العاملين في الدولة وما ترتب عليه من زيادة الإنفاق في غير أغراض التنمية .
- خلل في سوق العمل (البطالة) .
- ما يصاحب ما تقدم من ظواهر اجتماعية بالمعني الواسع للكلمة .

انخفاض سعر النفط شأن عارض ، يجد انعكاسه المباشر على موارد الميزانية والحصيلة من النقد الأجنبي ، ومن مسؤولية المؤسسات المختصة اتخاذ الإجراءات

للحد من الإنفاق في هذا الوجه من أوجه الإنفاق أو ذاك أو إعادة ترتيب الأولويات سواء فيما يتعلق بالإنفاق أو الاستيراد ، أو تدبير موارد ، ولكن الذي يحتاج إلى دراسة وخطة وسياسات جديدة ، ويحتاج إلى معالجة ... ومعالجة مسؤولة ... ومعالجة صعبة هو ما ذكرت بعضه .

لقد استطعنا خلال الفترة (1964م - 1971م) تحقيق أعلى معدلات النمو في العالم ، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي مركب(14.2%) واستطعنا خلال الخطة الثلاثية) (1973 م - 1975م) تحقيق معدل نمو سنوي مركب حوالي (11%) ، وتحقق خلال الخطة الخمسية (1976م - 1980م)) معدل سنوي مركب قدره (8.1%)وهو ما يعني نمو المستوى المعيشي بمعدل سنوي (4.5%)، وبالرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الخمسية (1981م - 1985م) بسبب سياسة تخفيض إنتاج النفط بهدف المحافظة على هذه الثروة الناضبة إلا أن الناتج المحلي الإجمالي المتولد من الأنشطة غير النفطية قد ازداد خلال سنوات الخطة بحوالي (18%)محسوباً بأسعار ثابتة (أسعار سنة 1980م.) وعوّض عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي توسع مجال الخدمات الاجتماعية والسيطرة على سوق السلع ، ومن ثم فقد تحقق تحسن حقيقي في المستوى المعيشي .

(منذ سنة 1986م) , ونحن نعاني من ركود اقتصادي أحجمنا عن مواجهته بفاعلية ، فأرقام أمانة التخطيط توضح أن متوسط معدل النمو السنوي للفترة 85-95 هو 2.2%وهو ما يعني تدهوراً سنوياً في دخل الفرد بـ 1% بينما تقدر بعض المصادر الأجنبية أن النمو الاقتصادي كان سالباً في سنة 1992م 2.5%، وسنة 1993م 4.6 % ثم تحقق نمو موجب قدره 2% سنة 1995م ،

و 1.5%سنة 1996م ، و (0.5%) سنة 1997م . والأرجح أن متوسط معدل النمو الحقيقي للفترة المذكورة كان سالباً إذا ما أخذنا في الاعتبار التضخم. وهي حقيقة تستنتج من بعض أرقام أمانة التخطيط .

إذا أخذنا بهذه الأرقام أو تلك فهي تتفق على أن مستوى معيشة الفرد في ليبيا يتدهور باضطراد منذ سنة 1985م إلى اليوم .

مؤشر آخر بالغ الدلالة ... الاستثمارات من ميزانيات التحول إذا حسبت بأسعار 1980م تصل إلى المتوسطات السنوية الآتية :-

متوسط الإنفاق السنوي للفترة
(70 - 75) بلغ 708 مليون دينار
متوسط الإنفاق السنوي للفترة
(76 - 80) بلغ 1820 مليون دينار
متوسط الإنفاق السنوي للفترة
(81 - 85)بلغ 2014 مليون دينار
متوسط الإنفاق السنوي للفترة
(86 - 90) بلغ 727 مليون دينار
متوسط الإنفاق السنوي للفترة
(91 - 93) بلغ 447 مليون دينار
متوسط الإنفاق السنوي للفترة
(94 - 96) بلغ 260 مليون دينار

أي أننا خلال الفترة 94-96 ننفق على التنمية بنسبة 12% بما كنا ننفقه في الفترة 81-85، و 37% من متوسط 70-75 . كما أن حصة الإنفاق

التنموي في الإنفاق العام تتناقص بشكل مستمر وسريع فقد كانت نسبتها 32% سنة 1986م ، 29% سنة 1987م، 24% سنة 1988م ، 22% سنة 1989ف ، 16%سنة (1991م - 1992م) ، ومن المؤسف أننا لم نستطع الحصول على أرقام الإنفاق العام منذ سنة 1992م ، ولكننا نستطيع الجزم باستمرار هذا الانحدار . إن المخصصات للتحول سنة 1995م كانت 14%، و 18%سنة 1996م . وهناك فرق بين نسبتها في التخصيص ونسبتها في الصرف الفعلي لغير صالح التنمية . بينما نما الصرف العام غير التنموي من (68%)سنة 1986م إلى (76%) سنة 1988م ، ثم (78%) سنة (1990م - 1991م) ، (84%) سنة 1992م من إجمالي الصرف العام . استمرار هذه المعدلات يعني أن الإنفاق العام غير المنتج سيستحوذ على كل الموارد بما فيها النفط خلال خمس سنوات على الأكثر من الآن ما لم ترتفع أسعار النفط بمعدلات غير متوقعة .ولولا كبت غير مسؤول للصرف على الخدمات ، أي بمعنى لو تجاوبنا مع متطلبات التسيير في حدودها الدنيا المقبولة لاستحوذت هذه المتطلبات الآن - وقبل الآن - على كل الموارد المالية المتاحة .

إن الميزانية العامة للدولة في سنة 1990م كانت 2943 مليون دينار ارتفعت سنة (1997م) إلى 5021 مليون دينار . كانت حصة التنمية في الميزانية العامة سنة 1990م 1125مليون دينار و843,مليون دينار سنة 1997 م .

هذه الأرقام .

هذه النسب .

هذه الحقائق المجردة ...

ماذا تعني ؟! .

لم تعد الدولة قادرة على مواجهة متطلبات النمو بالتمويل من مواردها .

هذه حقيقة ، تجاهلها هو سبب ما نحن فيه .

كيف كان النفط ؟ .

شهد النفط انخفاضاً (تخفيضاً) مستمراً منذ سنة 1970م حتى 1984م ، كان تخفيض كميات الإنتاج سياسة متبعة وهى سياسة حكيمة ومسؤولة .

سنة 1970 م كان الإنتاج 3.318 مليون برميل يومياً .
سنة 1974 م كان الإنتاج 1.517 مليون برميل يومياً .
سنة 1980 م كان الإنتاج 1.825 مليون برميل يومياً .
سنة 1984 م كان الإنتاج 1.141 مليون برميل يومياً .

وقد كانت فترة نمو شامل . شهدت نمواً مضطرداً في الأنشطة غير النفطية وتحسناً ملحوظاً في مستوى المعيشة . منذ سنة 1986 م تغير اتجاه منحني الإنتاج ... بدأ يتصاعد سنة 1986 م 1.265 م / برميل في اليوم ، ثم 1.630 م.ب . تذبذب بعض الشيء في السنوات التالية مع بقائه في حدود الكمية المشار إليها على ضوء ما تقرره منظمة الدومن . ولكن بقي اتجاهه تصاعدياً .

بالرغم من ذلك شهدنا ركوداً مستمراً بكل ما صاحبه مما أشرت إليه . إن الاقتصاد الوطني يعيش أزمة حقيقية ، يساعد انخفاض أسعار النفط على التحسيس بها ، ولكن تحسن أسعاره مع استمرار السياسات الحالية والإدارة الاقتصادية الحالية لن يكون كافياً لمعالجة الأزمة . سيؤدي فقط إلى مواجهة الطلب المكبوت للصرف غير المنتج ، وعلى تفاقم السلبيات التي أشرت إليها .

في آخر السنة الماضية أعدت أمانة التخطيط والاقتصاد والتجارة ورقة تقويمية

. أوردت فيها : إن أهم هدف ينبغي أن يتركز حول تفعيل النمو ، بالشكل الذي يكون فيه هذا النمو مستديماً وبحيث يساهم في تحقيق الهدف المزدوج للعملية الاقتصادية في توفير فرص العمل ورفع المستوى المعيشي . وبغية إعطاء مثال على العبء المتوقع تحمله الذي يتطلبه تحسين مستوى المعيشة من خلال أرقام تقديرية أولية ، فإن العمل على رفع هذا المستوى بمقدار 3%سنوياً (أي يتضاعف معدل الدخل للفرد كل 25سنة فإن الناتج المحلي الإجمالي ينبغي أن ينمو بمقدار 6.1 % سنوياً ؛ نسبة نمو السكان ونسبة نمو ناتج الفرد) أي ينبغي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من حوالي 10798 مليون دينار في عام 1996م إلى 15404 مليون دينار أسعار 96 في عام 2002 م .

إذا افترضنا معاملاً لرأس المال بمقدار 2 فإن مقدار الاستثمار اللازم لفترة خمس السنوات القادمة (98-2002)سيبلغ 9914 مليون دينار . زائداً الاستثمار النفطي . أي أن عوائد النفط بالكامل لو وجهت للاستثمار لتحقيق معدل نمو 6.1%وهو قريب من معدلات النمو التي يحققها جيراننا في الشرق والغرب فلن تكون كافية في ظل السياسات الاقتصادية الحالية ، والإدارة الاقتصادية الحالية .»

سيبقى " النفط " عامل تفعيل اقتصادي مؤثر ولكن يجب أن يكون واضحاً أنه مهما بلغ ارتفاع أسعاره لم يعد قادراً من الآن فصاعداً على مواجهة الإنفاق العام وتوفير المتطلبات من العملة الصعبة . لن يستطيع أن يفعل النمو ويضمن استدامته .

مشكلتنا ليست طارئة ... ليست هذا الانخفاض الذي حدث في أسعار النفط

منذ بداية هذه السنة . هي أعمق من ذلك بكثير . وأقدم من ذلك بطويل . ما لم نغير سياساتنا ... ما لم نغير منهجنا ستتجذر الأزمة ... ستمتد جذورها إلى المجالات الأخرى وتتغلظ هذه الجذور بحيث يصعب اقتلاعها .

محدودو الدخل :

سيكون من المفيد التذكير ببعض الحقائق . سبق أن أوضحت لكم أن المستوى المعيشي المعبر عنه بدخل الفرد تحسن بمعدل يزيد عن 10% سنوياً في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، وبمعدل يزيد عن 7% للفترة (73-75) ، وعن 4% للفترة (76-80)، وبالرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفترة (81-85) إلا أن مستوى المعيشة استمر في التحسن ، إذ إن الهبوط في الدخل زامنه تحسن غير مسبوق في كل الخدمات ، وسيطرة فعالة على الأسعار .

كانت الفترة من(1965 م -1985 م) (فترة نمو شامل وتحسن حقيقي ومستمر في مستوى معيشة المواطن . منذ 1986م ، إلى اليوم نعيش ثلاث ظواهر فيما يتعلق بمستوى المعيشة للمواطن :-

1- انخفاض في مستوى الدخل للفرد مستمر يقدره المتفائلون بـ - 1%سنوياً في المتوسط .

2- تضخم مستمر منذ 1990م تقدره بعض الأوراق الليبية بـ (7.2%) سنوياً وتقدره مصادر خارجية بأكثر من ذلك بكثير، فقد قدرته هذه المصادر (42%) سنة 1992م ، (50%سنة 1994 م)، (35% سنة 1996م (25% سنة 1997م) . إن تضخم الإنفاق العام الذي سبق أن أوضحته

يجعلني أميل أكثر إلى أرقام أكبر بكثير مما ورد في الأوراق الليبية التي أشرت إليها .

3- تدهور مستمر في مستوى الخدمات العامة ... اضطرت المواطن إلى البحث عن البديل في الداخل والخارج . مثل ذلك بالنسبة له عبئاً إضافياً .

هذه الأرقام :

انخفاض الدخول ، والتضخم وسوء الخدمات التي تؤديها الدولة يعني تدهوراً مستمراً في مستوى المعيشة ، وزيادة متسارعة في أعداد الفقراء .

تأخذ الأرقام السابقة أبعاداً مخيفة إذا علمنا بأن 75% من المستخدمين الليبيين هم من العاملين في الدولة ، " الإدارة " والقطاع العام حسب إحصاء 1995م ، وأن منهم 10% خدمة وطنية ، وإنتاجية ، وأن حوالي 11% على أقل تقدير عاطلون ، وأن المستخدمين في الدولة بحكم تطور دخولهم من الأجور بمعدلات سنوية لا تزيد في الغالب عن 2% أي أنها عاجزة حتى على مواجهة آثار التضخم . يعيشون تدهوراً في قوتهم الشرائية منذ 1990م لا يقل عن 10% سنوياً في أقل الفروض سوءاً .

هذا يفسر ... ذاك .

- الرأى الغالب عند الاقتصاديين أن التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات المختلفة يتزايد في بداية عمليات النمو ، يتلوه انخفاض ، إلا أن السياسات التي أتبعت والتي كانت في كثير من الأحيان على حساب الحوافز استطاعت أن تقرب الشقة بين الدخول في ليبيا خلال الفترة من بداية السبعينيات إلى نهاية الثمانينيات ، فقد كانت حصة الخُمس الأعلى إلى الخُمس الأدنى 5.2 سنة

1970م انخفضت إلى 2.8 في بداية التسعينيات . وكان ذلك نتيجة للمجانية في مجالات التعليم ، والصحة ، والدعم السلعي وتوفير السكن ، والضمان الاجتماعي .

كان الدخل من النفط قادراً على تمويل هذه الأعباء .
هذا التقارب النظري في الدخول ليس له مثيل حتى في البلدان التي طبقت النظام الاشتراكي في السابق .

يبقى أنه منذ بداية التسعينيات حتى الآن ... هناك بعض المؤشرات إلى أن التفاوت بدأ يزداد ، خاصة أن السياسات الاجتماعية للدولة بدأت تهتز ، فانخفاض الاستثمارات ، والركود الاقتصادي ، وسيطرة اتجاهات المضاربة ، والاسترباح ، أدت إلى تحقق دخول كبيرة عند فئة قليلة ، وما صاحب هذه من تفاقم التضخم وانخفاض إمكانات النمو أثر سلباً بشكل متسارع على مستوى المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين .

– لا أعتقد بفاعلية الإجراءات العاجلة بديلاً للسياسات الحازمة التي تعطي أثراً مستقراً . وفي هذا لابد من التحذير من أن أي " سياسة " أو " قرار " هو محاولة للتوفيق بين متناقضات . وأن الجري وراء المطلق إهدار للطاقات . كثيراً ما انطلقنا في قرارنا من اعتبار واحد وهو " منع الاستغلال " ومن أحكام مسبقة على ما يمثل استغلالاً ... والنتيجة أننا وقعنا في استغلال أسوأ .

إن ....

- وضع حد للسوق السوداء .
- فتح الفرص أمام الجميع بعدالة .
- إعمال نظام ضريبي ... يراعى البعد الاجتماعي .
- محاربة الفساد .
- محاربة المضاربة ، والاسترباح .
- تشجيع الإنتاج .
- قصر دعم الدولة على المستحقين دون غيرهم .

أمثلة لما يمكن التفكير فيه ، ودراسته .

ولكن أي من هذه الإجراءات لا يجب أن تكون على حساب الحوافز .

أيُّ سياسات من شأنها ردع الاستثمار ... ستكون كارثة على الجميع ... وعلى محدودي الدخل في المقام الأول ... لأن عالم اليوم مفتوح أمام المستثمرين ، أمام المبادرين . العولمة ليست " شعاراً " ... ولكنها حقيقية معاشة . أرجو أن لا يتحول بلدنا إلى بيئة طاردة للاستثمار .

الحل : لابد من تفعيل النمو واستدامته .

كيف ؟

الإجابة عن هذا السؤال مهمة هذا المجلس والتحدي الحقيقي الذي يواجهه .

ولا تقتصر مسؤوليته عن كيف نواجه انخفاض أسعار النفط .

كيف نخلق نمواً كافياً ومستديماً عالمين أن النفط ارتفعت أسعاره أو انخفضت لن يكون كافياً لتحقيق هذا الغرض .

إمكانات التوزيع المباشر
لعائدات بيع النفط

اعدت هذه الورقة في الشهر الخامس من سنة 1993 م .

إمكانات التوزيع المباشر* لعائدات بيع النفط

1- زاد الإنفاق العام زيادة كبيرة خلال العشرية الماضية وما انقضى من العشرية الحالية . فقد بلغ في 1981م 3673 مليون دينار ثم سجل انخفاضا سنتي 82-1983 م وارتفع فجأة ليصل إلى 3840 مليون دينار سنة 1984 م ثم سجل هبوطاً كبيراً سنة 1987م بوصوله إلى 1941 مليون دينار ، بدأ بعد ذلك في الصعود بشكل مضطرد حتى وصل إلى أعلى قيمة له - 1991 1992م حيث بلغ 3866 مليوناً ، انخفض بعدها إلى 3460 للسنة المالية 1992- 1993م ، ويتوقع أن يرتفع مرة أخرى ليصل 3608ملايين دينار لسنة 1994م .

2- شهدت كل سنوات العشرية الماضية وما انقضى من العشرية الحالية تمويلاً بالعجز وهو ما رفع الدين العام المصرفي بشكل مضطرد خلال نفس الفترة ، فزاد من 1740مليون دينار سنة 1981م إلى أن وصل إلى 6.1 بليون دينار 1992م ، بينما تقدر الديون العامة(المصرفية وغير المصرفية بحوالي 18 بليون دينار .

3- شهدت العشرية الماضية وما انقضى من العشرية الحالية انخفاضاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، فقد بلغ سنة 1981م 8542 مليون دينار ، ووصل إلى 7672 مليون دينار سنة 1990م ، ويرجع السبب الأساسي في هذا الانخفاض الكبير إلى انخفاض القيمة المضافة لنشاط النفط والغاز

---

*طرح هذا السؤال وتم تداوله وقمت باعداد هذه الورقه فى الشهر الخامس من سنه 1993م ، بناء على طلب .

الطبيعي التي انخفضت من 6414 مليون دينار لسنة 1980م إلى2720 مليون دينار لسنة 1991م في الوقت الذي شهدت فيه الأنشطة غير النفطية ارتفاعاً من 4236 مليون دينار لسنة 1981م إلى 6180 مليون دينار لسنة 1991م وأصبحت تمثل 69.4% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت تمثل 53.2% في سنة 1981 م .

4 - تصل الالتزامات التعاقدية القائمة على مشاريع التحول حوالى4000 مليون دينار مع أشخاص وطنيين وأجانب . كما يقدر المستحق الدفع بأكثر من " "1000 مليون دينار .

5- يقدر عدد العاملين في البلديات سابقاً الذين يتقاضون مرتباتهم من الخزانة العامة مباشرة 287343 منهم 155603 من الليبيين ، و 108064 من الليبيات ، و 19038 ذكراً غير ليبيين ، و 4638 أنثى غير ليبيات .

ويبلغ إجمالي مرتبات الليبيين والليبيات منهم حوالي 740 مليون دينار سنوياً بينما تبلغ مرتبات غير الليبيين من ذكور وإناث حوالي 75 مليون دينار .

إذا أضفنا العاملين بالقطاعات الأخرى فتقدر تكلفة المرتبات وما في حكمها بحوالي 1400 - 1500 مليون دينار سنوياً .

6- بلغت إيرادات الخزانة العامة من النفط خلال السنة المالية 91-92 م 2031 مليون دينار نقداً وعيناً (بينما بلغت الإيرادات السيادية 1107 مليون دينار بما فيها (المقاصة). أي أن إجمالي الإيرادات التي تم تحصيلها للخزانة العامة 3138 مليون دينار تمثل الإيرادات النفطية منها ما نسبته 64.7 % ويقدر

إجمالي ما حُصل من إيرادات للخزانة العامة خلال العام المالي 92-93 م حوالي *3010 مليون دينار تقريباً منها حوالي *1514 مليون دينار إيرادات نفطية ، وحوالي 1216 مليون دينار إيرادات غير نفطية بما فيها المقاصة . أي أن الإيرادات النفطية تمثل ما نسبة 50.2% .

7- تقدر إيرادات الخزانة العامة للسنة المالية 93- 94م بحوالي 3075 مليون دينار منها 1471 مليون دينار إيرادات نفطية ، و 1599 مليون دينار إيرادات غير نفطية أي أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية 47.2 % .

8 - لقد زاد استخراج النفط خلال السنوات القليلة الماضية إلى مستويات تتعارض مع الإستراتيجية الموضوعة (ضمناً) لاستخراج النفط ، وقتّرنا تحت إلحاح الصرف الاستهلاكي في الصرف على الاستكشاف أقل من (7% من إجمالي تكلفة الإنتاج) . وهذا ما يؤدي إلى تقصير عمر الثروة النفطية . أي أننا لو راعينا الأصول الفنية ما كان يجب أن نستخرج النفط بهذه المستويات ، ولو راعينا متطلبات تنشيط الاستكشاف والتطوير لما تحصلت الخزانة على كل العوائد النفطية التي حصلت عليها .

9- إن مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي الدخل مهمة جداً 29.6% ومساهمته في مواجهة مصروفات الخزانة حوالي 48% أكثر أهمية ، ولكن دوره في الاقتصاد الوطني أساسي للغاية ، فهو يلعب دور المحرك (دور القاطرة) . حالته هي التي تحدد حالة الاقتصاد الوطني .

*هذه الارقام غير نهائيه (مأخوذه من أوراق عمل إعداد مشروع الموازنه (94/1993 19م) .

مما سبق يتضح جلياً ما يلي :.

أولاً :

أنّ الإيرادات غير النفطية والمحصلة فعلاً لم تكن في السنوات الماضية كافية لتغطية تكلفة المرتبات بالمعنى الموضح في الصفحات السابقة ، ويقدر في هذه السنة أن تكون كافية وهو تقدير مؤسس على عدد من الإفتراضات قد يصعب تحقيقها عندما نتذكر أن قانون الميزانية وما يتطلبه من قرارات لن يتأتى إصداره إلا بعد نهاية الربع الأول من السنة المالية في أحسن الظروف .

ثانياً:

ان حجب ما يقارب من 1500مليون دينار عن الخزانة سيعني توقف الخزانة عن تمويل الباب الثاني من الميزانية التسييرية وما في حكمها وتوقف الخزانة عن دفع مستحقات التحول وهما يعنيان عملياً :.

- توقفاً فورياً عن الإيواء في المؤسسات العلاجية العامة وغيرها .
- توقفاً (بعد أسابيع) عن أداء الخدمات الصحية .
- توقفاً فورياً للأقسام الداخلية سواء في التعليم أو غيرها .
- توقف مشاريع التنمية .
- ارتباك العمل في الأجهزة بسبب نقص مستلزمات التشغيل .

ثالثاً : ... ولكن ...

هل يمكن حجب مبلغ 1500 مليون دينار عن الخزانة العامة حتى لو كان لهذا الحجب مبرراته الموضوعية ؟

1- إن التشريعات المعمول بها حاليا لا تسمح باستغناء مباشر عن العاملين

الليبيين في الدولة تحت قانون الخدمة المدنية إذا افترضنا أن ذلك صحيح ومقبول ، كما إن الاستغناء عن الأجانب تحكمه شروط العقود الموقعة معهم .

أي أن عبء المرتبات بكل ثقله لن يكون في الإمكان تخفيضه بشكل ملموس في مدة قصيرة من الزمن (خلال السنة المالية الحالية) .

2- إن هناك كثيراً من الاعتمادات المستندية المفتوحة والمحملة على الخزانة العامة (مشاريع تحول ، أغراض تسييرية وأخرى) وهذه يقوم مصرف ليبيا المركزي بخصمها من حساب الخزانة العامة تلقائياً عندما يحين استحقاقها.

3- بغض النظر عن الدين العام ومستحقات الجهات العامة ، هناك دفعات مستحقة على الخزانة العامة لصالح أشخاص وطنية وأجنبية تزيد عن ألف مليون دينار ، ولا يتصور توقف الخزانة عن الدفع دون ردود فعل من المستحقين للحصول على ديونهم وذلك باللجوء إلى القضاء والحجز وسيكون لهذا آثار بعيدة في الداخل والخارج على الأموال الليبية .

أي أن حجب مبالغ في الحدود التي تذكر عن الخزانة لا يتأتى عملياً حتى لو توفرت له الظروف الموضوعية وتقرر وقبلت به الناس متحملة آثاره .

رابعا : ما العمل ؟ إن الاستمرار بالوضع الحالي المتمثل في:

أ - إنفاق عام ضخم (الأمور نسبية) ذو توجه تصاعدي .

ب- أغلب الإنفاق العام ذو طابع استهلاكي وهو ما أدى إلى شبه توقف عن الاستثمار العام .

جـ- بالرغم من ضخامة الإنفاق العام هناك تدهور ملحوظ فى مستوى الخدمات الاجتماعية والإدارية .

د- بالرغم من ضخامة الإنفاق العام هناك تدهور في المرافق والبنية الأساسية .
هـ- توقف الاستثمار العام أدى إلى آثار سلبية (في بدايتها) ولكنها ستتحول إلى مشاكل معقدة مثل البطالة وتدني مستوى دخل الفرد .
و- استنفاد سريع للنفط .
ز- تزايد مضطرد في الدين العام المصرفي وغير المصرفي وقد يتجاوز ضعف الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يمثل خللاً أساسياً .

استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى مأزق وتتولد عنه آثار مركبة وخطيرة ، ومن ثم لابد من معالجات جذرية تنطلق من تحليل معمق للسوابق لتحديد الأسباب واقتراح الأساليب (السياسات والتشريعات) التي من شأنها ضمان تحقيق ما يحدد من أهداف . إن الأسباب دون أدنى شك هيكلية وعليه فتصحيح هذا الوضع يتطلب إرادة سياسية مصممة .

إن الأهداف واضحة لعل أبرزها ما يلي :-

1- خفض الإنفاق العام الاستهلاكي والخدمي إلى الحدود المقبولة أي في حدود الإيرادات السيادية وما في حكمها .
2- خفض المديونية العامة إلى الحدود المقبولة اقتصادياً .
3- تحريك الاستثمار بما يحقق معدلات نمو حقيقية مرضية ومضطردة من شأنها على المدى البعيد أن تولد تنوعاً في مصادر الدخل بما يخلص الاقتصاد الوطني من الاعتماد على مصدر واحد .
4- تنمية الثروة النفطية والمحافظة عليها لأطول مدة ممكنة وذلك عن طريق زيادة الاستثمار في الاستكشاف والتطوير وتبني سياسة استخراج علمية .
5- الحد من التفاوت الكبير في الدخول بين الأفراد عن طريق الرفع في مستوى ذوى الدخل الضعيف .

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إعمال سياسات مدروسة ومنسقة يستقر العمل وفقها لمدة طويلة من الزمن .

ولعل المقترحات الآتية تمثل نماذج لما يمكن التفكير فيه :-

أولاً :

ما ورد في الأوراق السابقة المقدمة من اللجنة الشعبية العامة بخصوص " الحد من الإنفاق العام " و " تقليص عدد العاملين في الخدمة العامة " يمثل مدخلاً منطقياً وتمهيداً جادا للحد من الإنفاق العام . ويمكن إبراز ما يلي :-

أ- توسيع دور القطاع الخاص والشركات عامة وخاصة لمزاولة مختلف الأنشطة من إنتاجية وخدمية وخلق الحوافز والظروف الملائمة لهذا الغرض .

ب-إدارة قطاعات الكهرباء والنظافة والمياه والاتصالات وما في حكمها على أسس اقتصادية .

جـ- تحسين اقتصاديات إدارة التعليم والصحة وإفساح المجال بدون حدود للتوسع في المؤسسات التعليمية والصحية بمقابل وتشجيع المبادرات الخاصة لهذا الغرض .

د- توسيع قاعدة الملكية عن طريق خوصصة الشركات العامة .

ثانياً :

وضع برنامج زمني (لا يتعدى ثلاث السنوات) يحظر بعده بموجب القانون استعمال عائدات النفط إلا وفق أوجه محددة على سبيل المثال :-

50% للاستثمار الداخلي . ويقصد بالاستثمار ما يمكن أن يحقق عائداً مالياً .

20%للاستثمار الخارجي . (احتياطي الاجيال القادمة) .
25% لتطوير البنية الأساسية .
5%احتياطي .

ثالثاً :

إنشاء " لا مركزية فعالة " يقسم فيها العمل والموارد تقسيماً واضحاً ويكون الفيصل في إنشاء وحدات الإدارة المحلية وتحديد اختصاصاتها قدرتها على التسيير اعتماداً على مواردها الذاتية . مع إعطاء اهتمام خاص لاستقرار هيكل الدولة .

رابعاً :

اتساق السياسات وتكييف التشريعات مع السياسات أمر جوهري للوصول إلى الأهداف .

خامساً :

تحسين المستوى المعيشي لذوى الدخل الضعيف بإجراءات حاسمة .

صفحات من كتاب

في تاريخ طرابلس

(أعدت بناء على طلب للإلقاء في اطار المحاضرات التي كانت تنظمها القيادة الشعبية الاجتماعية بطرابلس ، ولكنها لم تلق بسبب الغاء البرنامج)

جيلنا - جيلي وليس منه كثيرون في القاعة - نشأ طفولته ومبكر شبابه في وسط ثقافي تكاد تحتله بالكامل ثلاثة عوامل تكوين :-

- المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي ... بمختلف أوجهها ؛ البطولات ، والخيانات ، والهجرة ، والمعاناة والألم ، والموت والإبادة ، ومعسكرات الاعتقال . وكونت أحداث الحرب العالميه الثانية جزءاً من هذه الملحمة .

- الحروب القبلية ... بما أضاف إليها خيال كل قبيلة وشعراؤها الشعبيون من بطولات وهمية ومآثر خيالية .

- الحروب الهلالية ... بوزيد يمثل البطولة ، والسلطان حسن النبل ، وذياب الشجاعة والجرأة ، ويونس الجمال ... .

وإذا كان جيلنا - عندما كان في الطفولة والشباب المبكر- يعي البعد الزمني للحمة المقاومة الوطنية ، فقد كان محدثونا من أبطالها أو شهودها ، إلا أن الحروب الهلالية والحروب القبلية تحتل - في أذهاننا - ماضي ليبيا كله ، تاريخ ليبيا كله .

تكرس هذا عندما ذهبنا إلى المدارس ، لنجد أمامنا كتاب التاريخ يتحدث عن تاريخ الفراعنة في مصر ، وبعده التاريخ الإسلامي .
نشأنا تحت تأثير الذاكرة الشعبية ... فيما يتعلق بتاريخ وطننا . وحتى عندما صادفتنا كتابات في تلك المرحلة ... كانت كتابات أسست على الذاكرة الشعبية

... السنوسي الغزالي ، والطيب الأشهب . أتحدث عن ما وجدته .
عبرنا مراحل التعليم الأساسي والمتوسط دون ذكر - حتى لو عرضاً - لتاريخ ليبيا .

تزامن ذلك مع المعركة السياسية وتأجج الوطنية التي صاحبت بدايات الاستقلال .

ولّد هذا التضافر عند جيلي عطشاً دائماً لم يرو لمعرفة تاريخ ليبيا . تاريخ الوطن .

كان التسليم بأننا شعب بدون تاريخ يعني أن كل أحلامنا ؛ الاستقلال ، والوحدة الوطنية ، وبناء الدولة الحديثة ، والدور الذي نتصوره لهذه الدولة ... أحلام غير مشروعة . ويمتد ذلك إلى ملحمة الجهاد ... والمعركة السياسية التي أدت إلى الاستقلال .

كانت البدايات الوطنية في الكتابات التاريخية بعد الاستقلال في شكل ترجمات واجتهادات تأكيداً للصورة التي عبر عنها الدكتور / على عبد اللطيف حميدة في كتابه الرائع ، (المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا) :

" صورة المجتمع قبل المرحلة الاستعمارية بالنسبة إليهم هي لمجتمع تقليدي يتكون من قبائل متمردة ومدن محكومة بدول متسلطة ترأسها ملوك يعاملون الناس كرعايا . وكانت القبائل والمدن في حالة صراع مستمر قبيل مجيء الإدارات الاستعمارية " .

وهى صورة حقيقية ، ولكنها لا تمثل تاريخ بلد في قدم ليبيا . لا يمكن اختصار تاريخ بلد عمره آلاف السنين في أحداث قرنين .

لقد حاول الرحالة الأوروبيون بما كتبوه عن واقع بلدنا في القرن التاسع عشر أن يلقوا في الروع أن المجتمعات العربية في شمال أفريقيا غرب مصر ... هي قبائل بدوية مازالت في حال ترحال ... منذ بدأت عبور سيناء منذ القرن الثامن ثم النيل في القرن الحادي عشر . ولا ننس أن البداوة هي حالة فقدان اتجاه فالرحلة التي تواصلت قروناً نحو الغرب ... يمكن أن تكون رحلة أسرع نحو الشرق .

كان الهدف الفصل بين السكان والأرض ... لتبرير ادعاءات دعاة الاستعمار الذين ارتفعت أصواتهم في نهاية القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين يذكرون بما كانت عليه الامبراطوريات القديمة .

هكذا ارتفعت أصوات في إيطاليا تنادي بالعودة الى الشاطئ الرابع .
قلت إن جيلي يعاني عطشاً دائماً لتاريخ بلاده ، لذلك ما وقع في يدي كتاب عن تاريخ ليبيا إلا وبادرت إلى قراءته ، وإعادة قراءته في كثير من الأحيان .
هذا ما حدث لي مع كتاب المؤرخ الفرنسي جان كلود زليتنر " طرابلس : ملتقى أوروبا وبلدان وسط أفريقيا"- (1500-1795 م) .

يشتمل هذا الكتاب على اثنى عشر فصلاً بعد التمهيد .
سنتوقف- اليوم - عند بعض ما اشتملت عليه الفصول الخمسة الأولى .

بدأ الباحث بالتذكير بحقيقة معروفة ومستقرة وهى أن " قوة أي بلد وإشعاعه يقاس بطول سواحله " . ويضرب أمثله من التاريخ : الماضي والحاضر ؛ أسبانيا والبرتغال قديماً ، وبريطانيا وفرنسا في الماضي القريب ، والولايات المتحدة واليابان اليوم . ويعود بنا إلى الماضي ويغوص فيه " إلى الحد الذي تسمح الوثائق بالوصول إليه " ليقول لنا إن الصحراء الكبرى لم تكن عقبة ... وإنما كانت بحراً من الرمال يعج بالحركة ، ولم تكن المناطق والدول على ضفاف هذا البحر في جنوبه مغلقة كما هي اليوم . وقد أسهمت التجارة الدولية عبر هذا البحر في ازدهار ليبيا وتميزها عن بلدان الشمال الأفريقي خلال العصور الوسطى ... .

دخلت طرابلس القرن السادس عشر ، وقبل أن يحتلها الأسبان بثراء وازدهار لا مثيل لهما . يقول صاحبنا : " ومن المحتمل أن وراء اختيار(بيدرو دى نافار) * سبباً آخر هو الطمع ، فثراء طرابلس في ذلك الوقت أذهل المعاصرين " . ويستشهد بشهادة مؤرخ من تلك الأزمنة هو (لوس دلمارمول كرافاجال) الذي كتب : " كانت تونس غنية بالأثاث والمعادن ولكن طرابلس تفوقت في الذهب والفضة واللآلئ وكل السلع بفضل التجارة . لقد كان في المدينة عادة مائة وخمسون مشغلاً لصناعة أقمشة الحرير ، بالإضافة إلى أخرى عديدة لصناعة الشيلان وغيرها من المنسوجات الرفيعة دون الأخذ في الاعتبار أعداداً من البقالين والتجار الميسورين " ... ويستطرد (مارمول) " على طول العصور ، كانت هناك تجارة واسعة في هذه المدينة بسبب قربها من نوميديا وتونس بالإضافة إلى عدم وجود مثيل لها على امتداد الشاطئ حتى الإسكندرية ، واعتاد التجار من مالطا

*القائد الذي كلف باحتلال طرابلس .

والبندقية وصقلية استعمال مينائها .

كما كانت تتردد عليها السفن الحربية بسبب تجارها المهرة ، وكانت تكثر في المدينة المساجد والمدارس ، والمستشفيات ، والشواطئ ، وكانت الشوارع أكثر تنظيماً من الشوارع في تونس " .

نحن الآن في السنوات الأولى من القرن السادس عشر .

طرابلس مدينة مزدهرة وثرية تابعة للحفصيين اسمياً . وكان امتدادها الجنوبي (فزان) جزءاً من دولة قوية في جنوب الصحراء اتخذت من (كانم) عاصمة لها . وكانت علاقات طرابلس ودية مع جارتها في الجنوب ، وودية للغاية مع الجمهوريات الإيطالية في الشمال .

ماذا كان يدور حولها ... ؟!

برزت مع بزوغ القرن السادس عشر قوتان إقليميتان فتيتان ؛ الإمبراطورية العثمانية التي بدأت تتوسع منذ القرن الثالث عشر حتى استطاعت إحكام سيطرتها على شرق المتوسط بما فيه فارس ومصر والبلقان ... واليونان ، والدولة الأسبانية التي كانت القوة الأكبر في غرب المتوسط ، وكانت سيطرتها تمتد إلى إيطاليا (نابولي وصقيلة) ومالطا ، وسواحل الشمال الأفريقي .

عندما تأكدت السيطرة العثمانية على شرق المتوسط وبدأت الإمبراطورية العثمانية تهدد شرق أوروبا رأى الملك الأسباني أنه لتأمين غرب المتوسط ضد التوسع العثماني لابد من الاستيلاء على طرابلس . يقول صاحبنا " كان الاستيلاء على طرابلس يعني تقسيم البحر المتوسط إلى قسمين ومنع الأتراك عن الجزء الغربي منه . كان هذا يمثل إجراء احترازيا .. "

أوكلت مهمة احتلال طرابلس للكونت (بيدرو دي نافار) الذي يصفه صاحبنا " بأنه عسكري ذو تاريخ مدهش " . سأتوقف عند تفاصيل معركة احتلال طرابلس .

تحرك الجيش الأسباني نحو طرابلس واستولى في طريقه على (بجاية) التي اضطر لمغادرتها بسرعة بسبب تفشي الطاعون فيها ، وتوجه الى صقيلة للتزود بالمؤن ومنها أبحر جنوباً بخمسين سفينة شراعية على متنها حوالي ستة عشر ألف رجل ، ومر بمالطا ومنها توجه إلى طرابلس .

عند الاقتراب من طرابلس رأى القائد الأسباني أنّه لابد من استطلاع مسبق قبل الهجوم ... " فمهاجمة مدينة محصنة من البحر ليس بالأمر الهين " . كُلف بالاستطلاع العقيد البندقي (ديجو دي فلانسيا) الذي اقترب من المدينة لدرجة كشفته للسكان الذين أسرعوا لتجميع قواتهم وتحصنوا . هكذا سقط عنصر المباغتة . وكان تجار من (جنوا) قد أخطروا السكان بالخطر المحدق بهم منذ أكثر من شهر .

بدأ الهجوم بأن اقتربت القوادس " ودكت المدينة بقسوة بالغة لدرجة أن المغاربة هربوا تاركين مدافعهم ودفاعاتهم " . وبدأ الهجوم البري عند الساعة التاسعة صباحاً بأحد عشر ألفاً من الرجال ، ولاقى مقاومة عنيدة وسقطت فيه أعداد كبيرة من القتلى والجرحى من الجانبين ، واستطاع الأسبان الوصول إلى الأسوار عند الساعة الحادية عشر ... وأنسحب حاكم المدينة إلى القلعة ، ولجأ الآخرون الى الجامع الكبير ... وتحصن عدد في الأبراج .

في الليل تم اقتحام المسجد وقتل فيه ألفان من الرجال ، ألقى بجثثهم في آبار أو في البحر . بعدها استسلم المتحصنون في الأبراج ... وبعد بعض المقاومة استسلم حاكم المدينة وأخِذَ مع زوجته وبعض أقاربه أسرى وتم نفيهم إلى صقلية .

يقول المؤلف :

" وصلت حصيلة المعارك إلى ستة آلاف قتيل من المغاربة ، وخمسة عشر ألف أسير ، وأعداد لا تحصى من الهاربين .

أما الغنائم فقد كانت ضخمة : ذهباً وفضة وجواهر وأثاثاً ورقيقاً ..... "
سيطر الأسبان على طرابلس ، ولكن على مدينة مدمرة ومنهوبة وخالية من سكانها . بقوا محصورين داخل الأسوار " ومعزولين عن بلد معبأ ضدهم بالكامل " . لم يكونوا يخرجون إلا نادراً للقيام " بغارات لغرض النهب وأسر مواطنين من أجل استرقاقهم ونقلهم إلى صقلية " .

بقيت تاجوراء التي لجأ إليها الناجون خارج السيطرة الأسبانية .

هكذا كان الوضع في طرابلس المدينة ، بينما كانت منطقة الشمال الأفريقي ساحة لمعارك مستمرة بين هذا القائد البحري العظيم (عروج) الذي استطاع احتلال الجزائر ، وقتل في تلمسان عندما كان يحاول الاستيلاء عليها من ملكها المتحالف مع الأسبان .
في سنة 1519م .... أعلن بربروس " خير الدين " أميراً على الجزائر خلفاً

لأخيه «عروج »، وتم تتويج «شارل كنت» إمبراطوراً . في هذه السنة وصل الرحالة العربي الحسن بن محمد الفاسى إلى طرابلس .... أي بعد ثماني سنوات من الاحتلال الأسباني .

كيف وجد هذا الرحالة طرابلس ؟

" مدينة تعمُّها الكآبة ... مهجورة ...لم تصلح أسوارها ... وقد هجرتها القوافل إلى مصراتة" . كتب الحسن الذي اشتهر لاحقاً باسم «ليون الأفريقي» في كتابة " وصف أفريقيا " : " كان السكان في مصراتة يملكون ثروات ضخمة ، ولا يدفعون أي نوع من الضرائب أو الرسوم . كانوا يشترون البضائع التي تأتي بها سفن البندقية ، وينقلونها إلى نوميديا حيث يقايضونها مقابل الرقيق والمسك وعطر الزباد التي تأتي من أثيوبيا ، ويصدِّرون كل ذلك إلى تركيا ، وهكذا يحققون أرباحاً مضاعفة . "

كتب الحسن عن فزان التي كانت مملكة مستقلة ... " يحكمها ويديرها سيد كان إماماً للناس ويقوم بتوزيع إيرادات البلاد على الشعب بعد استقطاع بعض المبالغ النقدية المستحقة للعرب " . كانت فزان موطن المبادلات بين أفريقيا والبحر المتوسط .

أما عن غدامس فقد أورد أن لها حكومتها الخاصة بها ، وأن سكانها كانوا أغنياء بما يملكونه من نخيل ونقود .

في سنة 1519م ، بعد تولي «شارل كنت »عرش أسبانيا أعاد حاكم طرابلس من منفاه . وتولى الحاكم أمور المدينة باسم الإمبراطور الأسباني .

تطرق المؤلف في الفصل الثاني الذي عنوانه " الاستعداد للحرب " لفترة

المواجهة بين العثمانيين والأسبان التي استمرت من 1522م إلى 1573م وكان بطلا تلك المواجهة «شارل كنت» والسلطان سليمان الذي اشتهر بالقانوني والبديع ، وبجانبهما شخصيتان استثنائيتان " خير الدين برباروس " و " اندري دوريا " ... ومؤسسة دينية هى رهبانية القديس يوحنا . كرس هذا الفصل للحديث عن هذه الشخصيات .

ما يهمنا هو ما يتعلق مباشرة بطرابلس .
في سنة 1523م اضطرت رهبانية القديس يوحنا للاستقرار في منطقة روما بعد أن طردهم السلطان سليمان من جزيرة رودس سنة 1522م .

لم يكن هذا الموقع ملائماً بالنسبة لفرسان القديس يوحنا حيث لا تتأتى لهم مواجهة الكفار التي كانوا ملزمين بها طوال حياتهم ، ومن ثم سعوا للاستقرار في مالطا التي كانت تابعة لأسبانيا أي «لشارل كنت» .
أوفدت الرهبانية لهذا الغرض مندوباً عنها إلى الإمبراطور الذي وافق على ترك مالطا وجوزو لفرسان القديس يوحنا بشرط أن يتولوا أمر طرابلس كذلك . أوفد المرشد الأكبر للرهبانية ثمانية مندوبين إلى مالطا وجوزو وطرابلس لإعداد تقرير عن أوضاعها.

أوصى تقرير المندوبين بقبول مالطا .
بالنسبة لطرابلس أوضح تقرير المندوبين أن المكان لا يمكن الاحتفاظ بالسيطرة عليه . جاء في التقرير عن المدينة : " الأسوار والمساكن مهدمة . والتحصينات القديمة غير فعالة ضد المدفعية ، والخنادق صغيرة والقلعة غير محصنة إلا من جانب واحد ... وأخيراً فإن الميناء صغير جداً وخَرِب لدرجة لا يمكن معها للرهبانية

مواجهة متطلباته . "

لم يتحمس فرسان القديس يوحنا لقبول طرابلس ، وحاولوا إقناع الإمبراطور عن طريق البابا بأن يعطيهم مالطا ويعفيهم من شرط قبول مسؤولية طرابلس ، ولكن الإمبراطور شارل كنت أصر على أن يكون تنازله عن مالطا للفرسان مشروطاً بقبولهم مسؤولية طرابلس . " كانت للإمبراطور اهتمامات أخرى وهو لا يستطيع الاحتفاظ بطرابلس " .

رضخ الفرسان لاشتراطات الإمبراطور وقبلوا عطية مالطا " كما تطوعوا للاحتفاظ بطرابلس على أن يُساعدوا بالوسائل التي تمكنهم من تحصينها "

وقعت وثيقة العطية سنة 1530م .

كان الفارس سانقويسا أول حكام طرابلس من قبل الرهبانية . وقد حدد هدفين حال وصوله طرابلس سنة 1531م :-

* استقرار الأمن .
* إعطاء التجارة دفعاً جديداً .

كان ما يهدد الاستقرار بالنسبة له التهديد المستمر من بلدتي تاجوراء وجنزور . ومن ثم قرر إعطاء الأولوية لمعالجة هذا الأمر . نجح سلمياً مع جنزور بمقابل مالي ، ولكنه فشل مع تاجوراء التي استمرت المناوشات معها . يتساءل صاحبنا : " لماذا قاومت تاجوراء ؟ " ، ويجيب : " السبب دون شك في أن الفرسان لم يكونوا في مواجهة مغاربة فقط ، وإنما كان هناك وجود محقق للأتراك . " كما واجه الحاكم الجديد معضلة أخرى في تنشيط التجارة . كان تنشيط التجارة يتطلب التعامل مع تجار طرابلس وجنزور " ولكن هؤلاء كانوا في نظره من الكفرة . " هل كان من المقبول التعامل معهم ؟ . " اضطرت الرهبانية لطلب الأذن من البابا . كتب

*القائد الذي كلف باحتلال طرابلس .

"بوزيو : " في بداية سنة 1531م حصل *من قداسته على أذن بموجب منشور أباح المتاجرة مع المغاربة وتزويدهم بالمؤن ، وأوعية القصدير والبرونز والأثاث لاستعمالهم وذلك احتراماً لطرابلس وللرهبانية ورعاياها " . هكذا استقر فرسان القديس يوحنا في طرابلس المدينة .....

في سنة 1531م حدثت تطورات في تونس كانت لها انعكاساتها على طرابلس . مات الملك الحفصى محمد الذي كان موالياً للأسبان وتنازع أبناؤه السلطة من بعده . واستقر الوضع لابنه حسن الذي عمل على إخضاع كل المدن والقلاع التي تحررت من السلطة في تونس ، وكان من بينها تاجوراء . ومن تاجوراء أرسل حسن رسالة صداقة إلى حاكم طرابلس . هكذا انتهت المناوشات بين طرابلس وتاجوراء . إلى حين .

كان الوضع في الجزائر قد استقر لخير الدين الذي سيطر على كل السواحل الجزائرية وكان يطمح للاستيلاء على تونس ، ولكنه قدر أن إمكانياته لا تسمح له بذلك ، فقرر الاستيلاء على تاجوراء وهو ما قام به ، وعين حاكماً لها أحد مساعديه الشجعان . الذي كان اسمه خير الدين ، كما قام بمناوشة طرابلس قبل مغادرته تاجوراء . وعمل الحاكم الجديد على تحصين تاجوراء ... وعادت المناوشات العسكرية من جديد بين فرسان مالطا في طرابلس ، وتاجوراء .
مثّلت تاجوراء تهديداً مرعباً للفرسان في طرابلس ، لا يمكن التعايش معه ، وحاولوا انطلاقاً من مالطا القيام بحملة على تاجوراء استطاع خير الدين القضاء عليها . وهو ماولّد حماساً لدى سكان تاجوراء فنادوا بخير الدين ملكاً عليهم ،

*المرشد الاكبر للرهبانية .

وقطع سكان جنزور تحالفهم مع الفرسان وانضموا لتاجوراء.

حاول ملك تونس مرة أخرى احتلال تاجوراء وحاصرها ، وكادت تسقط في يديه لولا نجدة «بربروس» للمحاصرين مما اضطر ملك تونس لرفع الحصار . يقول صاحبنا : " إذا كنت قد استعرضت تفاصيل هذه الأحداث وفقاً لما أورده «بوزيو» فلأنّها تبرز الأهمية الإستراتيجية لتاجوراء . فقد برزت هذه البلدة الصغيرة في إطار المنافسة على الشمال الأفريقي نقطة في غاية الأهمية . "

كرّس المؤلف الفصل الثالث للحرب العثمانية الأسبانية في تونس . كان بطل هذه الحرب من الجانب العثماني بربروس الذي احتل تونس بعد تعيينه قائداً للأسطول العثماني سنة 1531م ، وذلك بعد أن غزا الشواطئ الإيطالية وعاث فيها تدميراً .

أثار احتلال تونس شارل كنت ، ودفعه لتجهيز حملة صليبية شارك فيها البابا والمدن الإيطالية وفرسان القديس يوحنا والبرتغال واستطاع طرد بربروس من تونس وتمكين الحفصيين منها ، وجعلها محمية بموجب معاهدة وقعت بين الطرفين .

استمرت تونس محمية أسبانية لمدة أربعين سنة .

كرس المؤلف الفصل الرابع لما سماه بـ " مدرسة القرصنة " ... تناول فيه أعمال بربروس العسكرية في اليونان ، وألبانيا ، والسواحل الإيطالية والمواجهة مع ما سمي بالجامعة المقدسة التي ضمت البندقية ، والبابا ، والإمبراطور شارل كنت . واستعرض المؤلف من سماهم بالقراصنة . تحدث عن مراد آغا الذي حل محل خير الدين الذي قتل في المواجهات التي أشرنا إليها . وقد برز مراد آغا خصماً يخشى في تاجوراء ، وهو أول وال عثماني لطرابلس كما نعرف ، وتحدث عن «درغوث»

وأفاض في الحديث عنه .

كما تحدث بتفصيل في هذا الفصل عن حملة «شارل كنت» على الجزائر التي انتهت بهزيمة نكراء للغزاة .

نحن الآن في سنة 1545م .

لنعود إلى طرابلس . مازالت تحت حكم الفرسان . استقر في تاجوراء حاكم جديد هو مراد آغا الذي عمل على تهديد طرابلس واستطاع منع السفن من الدخول إلى مينائها وهو ما أدى إلى توقف التجارة البحرية ... وأدى هذا الى تمرد المناطق والقرى التي كانت مسالمة للفرسان . هكذا قام سكان «الماية» بسحب رهائنهم وانضموا إلى مراد آغا . حذت حذو «الماية» القرى الأخرى وأصبحت طرابلس محاصرة تماماً .تحركت الرهبانية وقامت بحملة على «الماية» وأخذت أربعمائة من أهلها أسرى بعد نهب البلدة . حدث نفس الشيء بالنسبة للقرى الأخرى ، ووجد المالطيون حلفاء موثوقين في اثنين من الشيوخ العرب أحدهما يسمى «المنصور» .

في سنة 1546م عُين «لافاليت» حاكماً لطرابلس . كان أول ما قام به الإغارة على تاجوراء وتحطيم إحدى السفينتين اللتين كانتا لدى مراد .

لم يفتَّ ذلك في عضد مراد واستمر في محاولاته التسلل إلى ميناء طرابلس وحرق ما به من سفن، ولما تيقن من عدم قدرته أرسل إلى السلطان العثماني متوسلاً بأن" يرسل قواته لأن من الملحِّ العاجل الاستيلاء على طرابلس قبل أن تُحصن بشكل كبير جداً ."

أقلق هذا المسعى «لافاليت» ، فقام بإرسال الشيخ المنصور الى المرشد الأكبر

في مالطا ، ليشرح له المخاطر المحدقة بطرابلس . وسعى المرشد لدى البابا والإمبراطور ... ولكن أيا منهما لم يستجب .

في هذه الأثناء ، كان درغوت قد استقر في جربة ، وحدد مهمته في محاربة فرسان القديس يوحنا في مالطا ، وكان يقوم من حين إلى آخر بحملات على شواطئ إيطاليا .

في سنة 1550م قرر درغوت البحث عن قاعدة أكثر تحصيناً من جربة ، ووقع اختياره على المهدية . كانت المهدية مدينة مزدهرة وقد تحررت من حكم الحفصيين ... وكانت محصنة تحصيناً جيداً . بالرغم من ذلك هاجمها درغوث واستطاع الاستيلاء عليها .
" كان للاستيلاء على المهدية صدى واسع " دفع القائد البحري الإمبراطوري «اندري دوريا» للإسراع في تجميع قوات من مختلف المدن الإيطالية ، وأسبانيا ، وصقيلة ، والبابا واستطاع بعد معارك طاحنة الاستيلاء على المهدية .

" هزت الهزيمةُ درغوت غير أنها لم تنل من تصميمه " وعاد إلى جربة ولكنه استقبل استقبالاً سيئاً من أهلها ... وحاول الاستعانة بمراد آغا في تاجوراء ، ولكن هذا الأخير كان في حرب ضد طرابلس ولم يستطع إمداده بأكثر من مائة جندي . أدرك درغوت أن ليس في إمكانه إعادة احتلال المهدية ، لهذا اتفق مع مراد على إرسال مبعوث إلى السلطان سليمان ليوضح له أن الإهانة التي لحقت بدرغوت في المهدية لحقت كذلك بالسلطان ، وينبهانه إلى الخطر الذي تمثله سيطرة أسبانيا على الشمال الأفريقي . بعث السلطان العثماني بمندوبين إلى شارل كنت مطالباً بإعادة المهدية . رفض الإمبراطور المسعى وهو ما أغضب السلطان سليمان

وقرر أن يكون رد فعله على الأرض ... وقام بإعداد جيش لهذا الغرض . في سنة 1551م أبحر الجيش بقيادة سنان باشا وكان قوامه مائة وأربعين سفينة وعشرة آلاف رجل وانضم إليهم في الطريق درغوت .

وصل الجيش إلى رأس تاجوراء يوم 1551/8/4م . تم إنزال القوات والمدفعية والذخائر .

أرسل سنان باشا إنذاراً لحاكم طرابلس الفارس الفرنسي " ديفاليه " بتسليم المدينة ومغادرتها هو ومن معه وإذا لم يفعل فالقتل مصيرهم جميعاً . رفض الحاكم الإنذار . وهكذا بدأت العمليات الحربية يوم 08/06 .

في هذه الأثناء ظهرت على المسرح شخصية غير متوقعة ؛ السفير الفرنسي لدى الباب العالي " ... " D`Aramontالذي كان في طريقه إلى القسطنطينية ... ومرّ بمالطا .

اغتنم المرشد الأكبر الفرصة ، ورأى أن يعمل على توسيط السفير لدى سنان باشا.

كان المرشد يعرف الحظوة الكبيرة للسفير لدى السلطان والعلاقات الودية بين دولة الخلافة وفرنسا .
قبل السفير القيام بالوساطة خاصة أن حاكم طرابلس وكثيراً من الفرسان كانوا فرنسيين . توجه السفير الى طرابلس وسعى لدى سنان باسم الصداقة لملك فرنسا بأن يعدل عن احتلال طرابلس .

كان تصميم سنان بدون رجعة ومن ثَمَّ قرر السفير أن يسرع بالذهاب إلى القسطنطينيه ليقدم طلبه إلى السلطان . أدرك سنان مخاطر هذا المسعى فعرقل رحيل السفير بوضع قوادس خلف البارجة التي كانت ستقله . فهم السفير الأمر ولم يكن أمامه إلا السعي للحصول على شروط تسليم مشرفة للفرسان الذين لم يعد بوسعهم المقاومة لمدة أطول .

في هذه الأثناء تم الحصول على معلومات حول نقاط الضعف في التحصينات من جندي فرنسى متزوج من مغربية ووُجه القصف المدفعي إلى هذه النقاط مما مكن من إحداث ثغرات كبيرة في السور .

هكذا أصبح وضع المحاصرين حرجاً . وبعد اتصالات وأخْذٍ وردٍّ ... قبل الفرسان التسليم يوم 8/14 ورحلوا إلى مالطا .

نحن الآن في سنة 1551م ، وهي بداية العهد العثماني في ليبيا الذي استمر حتى الاحتلال الإيطالي سنة 1911م .

عُين مراد آغا والياً لطرابلس . وهو ما أغاظ درغوت الذي كان يعتقد بأنه أولى بحكم طرابلس فغادرها
ركّز مراد آغا جهوده في تعمير تاجوراء ... وشيد فيها الكثير ... ويبدو أنه أهمل طرابلس . بعد ذلك بثلاث سنوات استطاع درغوت أن يقنع السلطان برغبته في حكومة طرابلس وحصل على ما أراد .

ركز درغوت جهوده على تعمير طرابلس واستطاع أن يجعل منها " المكان الأكثر روعة في أفريقيا " والتعبير «لمارمول» . كانت وسائل درغوت لنهوض طرابلس هي الآتية :-

- الاهتمام بالعمران .
- العمل على ازدهار التجارة سواء البحرية أو البرية وذلك بأن أقام علاقات ودية مع مملكة بورنو جنوب الصحراء وفزان ، كما أحكم سيطرته على الساحل التونسي حتى صفاقس ، والمنستير ، وسوسة والقيروان ، وأتى بمجموعة من سكان صفاقس من التجار ، والحرفيين والمزارعين ، وقد ساهمت هذه الجالية النشطة في انطلاق المدينة .

ازدهرت طرابلس . ولم يمنع تركيز الجهد على تنمية طرابلس درغوت من مواصلة نشاطه العسكري ، خاصة وأن الأطماع الأسبانية في طرابلس عادت من جديد .

ففي سنة 1560م أدرك الملك فيليب ... ملك أسبانيا وهولندا وإيطاليا بالتحالف مع القوى الأخرى أهمية الاستيلاء على طرابلس لأمن الولايات المتوسطية من مملكته.

تجمعت القوات في مسينيا في صيف 1559م وبدأت الإبحار في يناير سنة 1560م . كانت الخطة تقضي بالاستيلاء على جزيرة جربة التابعة لطرابلس قبل التوجه إلى طرابلس . كان درغوت في جربة عندما وصلت قوات الملك فيليب تحت قيادة اندري دوريا إلى الجزيرة . لم تتمكن حامية الجزيرة من المقاومة وأسرع درغوت بالرجوع إلى طرابلس . ومن هناك وجه نداء مُلِحّاً إلى السلطان الذي سارع بإرسال أسطول على رأسه بيالى باشا . توجه الأسطول مباشرة إلى جربة حيث اضطر الأسطول والجيش المسيحيّانِ للبقاء هناك بسبب الأحوال الجوية وانتشار وباء

أهلك الكثيرين . وصل الأسطول العثماني إلى شواطئ جربة يوم 7مايو وبدأ بمهاجمة الأسطول المسيحي الذي تحرك إلى عرض البحر واستطاع الأسطول العثماني تحطيم الكثير من السفن المسيحيه وهربت البقية .

بقى من المسيحيين على البر جيش يزيد عن اثنى عشر ألفاً .أسرع درغوت عائداً إلى جربة . وتمت المواجهة التي دامت ثلاثة أشهر وانتهت بهزيمة منكرة للجيش المسيحي.

هكذا فشلت الحملة الأسبانية الثانية على طرابلس . واطمأنت طرابلس ، وزاد ازدهارها .

سنة 1565م ... قرر سليمان توجيه ضربة حاسمة للقوة المسيحية في البحر المتوسط ، وحدد هدفه بالاستيلاء على مالطا . تحرك أسطول من مائتي سفينة تحت قيادة مصطفى باشا ... ودُعِي درغوت للمشاركة في الحملة ووصل يوم 1565/6/7م إلى مالطا وانضم إلى القوات العثمانية المحاصرة للجزيرة .
يوم 6/16 بدأ اقتحام قلعة «سانت إلم» ولكن الاقتحام فشل . في الغداة يوم 6/17 قرر مصطفى باشا ودرغوت الذهاب لاستطلاع المواقع في خندق متقدم .

" هناك أطلق مدفع من قلعة «سانت أنج» طلقات من الأحجار ، أصابت إحداها درغوت في الرأس قريباً من الأذن اليمنى ، وبسببها تقيّأ دماً وفقد النطق " .

أعيد جثمان درغوت إلى طرابلس ، ودفن إلى جانب المسجد الذي شيده . هكذا انتهت حياة قائد عسكري أحبّ هذه المدينة ... وعمل من أجلها ... وجعلها أروع مكان في أفريقيا . مضت على استشهاده أكثر من أربعمائة سنة ... ومن الغريب أن هذه المدينة لم تقل له في أي يوم من الأيام شكراً . أعرف أن مؤرخينا يختلفون حول طبيعة الفترة العثمانية ... ولكن درغوت من بين كل الولاة ... تميز بأنه انتمى إلى هذه المدينة صادقاً ولم يكن له غيرها وطناً... وعمل من أجل ازدهارها ... وجسد مقاومتها البطولية ضد الأطماع الصليبية .

طبيعة العلاقات الليبية الإيطالية

(أعدتّ لتَلْقيَ في ندوة كان من المقرر أن ينظمها مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريَخية بالتعاون مع المعهد الإيطالي لأفريقيا والشرق بتاريخ 2002/4/14م ولكن الندوة ألغيت بناء على طلب أمين الاتصال الخارجي والتعاون الدولي) .

أقدر " لمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، " والمعهد الإيطالي لأفريقيا والشرق " المبادرة بعقد هذا اللقاء .

وآمل أن يكون ذلك فاتحة لحوار يتصل ويتوسع .
لقد اقتصر الحوار بيننا- عملياً - ومنذ الحرب العالمية الثانية على الحكومتين وتركز على المجالين السياسي والاقتصادي ، وغابت - أو كادت - عن هذا الحوار المؤسسات شبه الحكومية ، وغير الحكومية كأدوات حوار ، والاهتمام الثقافي كموضوع .

" ليبيا وايطاليا كنموذج للعلاقات بين الشمال والجنوب " . لا أدري إذا كان في الإمكان الحديث عن الحالة الليبية الإيطالية كنموذج للعلاقات بين الشمال والجنوب يمكن أن يقاس عليها للاستنتاج ومن ثم التعميم ، وذلك لأن هذه العلاقات حكمتها وتحكمها وستظل تحكمها معطيات تكاد تكون فريدة في بعض جوانبها ومن ثم فهى حاله ، في بعض جوانبها على الأقل .

إيطاليا اليوم من أغنى بلدان العالم فهى واحدة من أكبر سبع اقتصاديات في العالم ، بعدد سكان حوالي ستين مليون نسمة ، وبناتج اجمالي يتجاوز 1تريليون دولار (1163000) مليون دولار ، وهى عضو فاعل ومؤثر في مجموعة ديناميكية " الاتحاد الأوروبي " الذي يستحوذ على 30%من الناتج العالمي .

ليبيا بلد صغير نامٍ لا يتجاوز عدد سكانه الخمسة الملايين (أي حوالي 9% من سكان إيطاليا) وبناتج لا يزيد عن 25000مليون دولار أي 2%من الناتج

الإيطالي .... وهى عضو في جماعة لم تجد بعدُ طريقها - المجموعة العربية الإسلامية (الشرق الأوسط) - وبناتج أقل من 3.2%من الناتج العالمي وبعدد سكان يساوي تقريبا عدد سكان الاتحاد الأوروبي ، بل إنّ ناتج هذه المجموعة من المغرب إلى باكستان أقل من ناتج إيطاليا لوحدها .

يجمع البلدين جوارٌ جغرافي . جوار ذو طبيعة خاصة ، فهما في منطقة اتصال بين حضارتين ؛ العربية الإسلامية والمسيحية اليهودية ، أو الشرق والغرب وفي منطقة اتصال بين قارتين ؛ أفريقيا وأوروبا . ومناطق الاتصال بين الحضارات .... تنطبع - عادة - بالتسامح ، وقبول الآخر ، وذلك لأنها كثيرا ما تكون متجاذبة - أحياناً هنا وأخرى هناك . لقد مرت على إيطاليا .... فترات - يقول اندري مارتل : كانت خلالها شرقية أكثر منها غربية . وكانت منذ القرن الثامن ذات تجارة مزدهرة مع العالم الإسلامي .

وعندما برزت المدن الإيطالية في القرن الثالث عشر ..... وازدهرت اقتصاديا ثم أصبحت مراكز إشعاع ثقافي كان ذلك بفضل عبقرية أبنائها دون شك ،ولكن كان للدور الذي لعبته هذه المدن في الوصل بين أوروبا ، والعالم العربي الإسلامي إسهام فعال فيما شهدته .

ليبيا - كذلك - كانت حاضرة --وبفاعلية - في الحضارات الأوروبية القديمة . الإغريقية فمنذ سنة (631 ق.م) كان الشرق الليبي (برقة) جزءاً نشطاً من الحضارة الإغريقية ، ومنذ سنة 106ق.م ولقرون طويلة كانت ليبيا جزءاً من الإمبراطورية الرومانية التى كان مركزها إيطاليا حتى بروز القسطنطينيه في القرن الرابع الميلادي وانتقال المركز إليها . ولم يمثل انتقال المركز من روما قطيعة

تاريخية بين البلدين .

البلدان شريكان في الجغرافيا والتاريخ - كما نرى -..... ولا يغير من هذه الحقيقة أنهما اليوم من عالمين مختلفين ..... عالم الشمال حيث التقدم التقني والثراء الاقتصادي والازدهار الثقافي ..... وعالم الجنوب ...... وطن التخلف التقني والضعف الاقتصادي ، والتردي الثقافي .

هذه الخلفية ، وإطارها العام من المهم أن تكون حاضرة .
لننظر إلى روابطهما اليوم ، كيف هي ؟! .

إن الناظر بتمعنٍ إلى تطور العلاقات بين البلدين خلال النصف الثاني من القرن العشرين تستوقفه ظاهرتان :

- نمو مضطرد في العلاقات التجارية بالمعنى الضيق (أي التبادل السلعي والخدمي)، يصاحبه ضمور - أو سكون- للعلاقات في المجالات الأخرى .
- احتكار الحكومات لتأطير أو تأسيس العلاقات وغياب الفاعليات شبه الحكومية والشعبية ؛ سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اجتماعية .

عندما أقول بما سبق ، لا أغفل وجود ظروف موضوعية في بداية الفترة المعتبرة . فقد كنا نخرج من حقبة مؤلمة في العلاقات الثنائية تركت حجماً كبيراً من المرارة وزرعت قدراً هائلاً من الشك وعدم الثقة . أنستنا هذه وتلك أن العلاقات بين الشعوب والأمم لا تشكلها مرارة حقبة أو آلام فترة ، وانما تشكلها الجغرافيا ، وتوسيع الأفق التاريخي ، وحسابات المصالح الحقيقية . وكل هذه العوامل في الحالة الليبية الإيطالية تصب في اتجاه واحد . اتجاه مزيد من التعاون والاتصال .

لنقترب أكثر ، لنستوضح المعالم الرئيسية للصورة .

لو توقفنا عند عشر السنوات الأخيرة لخريطة التجارة الليبية مع العالم .....

متوسط السنوات العشر الأخيرة للصادرات الليبية الى الاتحاد الأوروبي يمثل 82 %من إجمالي هذه الصادرات ، واستحوذت الصادرات إلى إيطاليا على 50%منها ، إذ تمثل الصادرات إلى إيطاليا 41,6 %من إجمالي الصادرات الليبية ، ويلغ متوسط الواردات الليبية من الاتحاد الأوروبي للفترة ذاتها 55.3%من إجمالي الواردات الليبية استحوذت الواردات من إيطاليا على ثلثها ، فقد مثلت الوردات من إيطاليا 18.3 %من إجمالي الواردات الليبية . انظر الجدولين الملحقين . أي أنه خلال العشر السنوات الأخيرة كانت صادراتنا إلى إيطاليا تزيد عن نصف صادراتنا إلى دول الاتحاد الأوروبي ، وتزيد سبع مرات عن صادراتنا إلى دول الجامعة العربية ، وتمثل وارداتنا من إيطاليا ثلث وارداتنا من الاتحاد الأوروبي وضعف وارداتنا من الدول العربية .

وهو وضع ليس بالطارئ .

فالتجارة الليبية مع إيطاليا ، ..... أو مع المساحة الجغرافية التى تمثل إيطاليا اليوم كانت مهمة ..... طوال القرون التى تسمح الوثائق بالرجوع إليها .

فلو رجعنا إلى القرن الثامن عشر ..... لوجدنا أن الشريك التجاري الأول لطرابلس هو المدن الإيطالية ، البندقية ، وفلورنسا ، وليفورن ونابولى ، وجنوا ، ولو عدنا إلى أبعد من ذلك في الزمان ..... إلى القرن الثاني عشر ..... سنرى أن جنوا وبيزا و البندقية وقعت اتفاقيات تجارية مع طرابلس ..... وشهدت التجارة على أثرها عبر المتوسط ازدهاراً كبيراً.

ولما وقعت طرابلس لاحقاً تحت حكم الحفصيين وكانت سيطرة الحفصيين اسمية

أكثر منها فعلية ، قامت بتوقيع اتفاقيات مع المدن الإيطالية التى برزت على أنقاض الإمبراطورية. نعرف أن بروز هذه المدن كان مرتبطاً بالانطلاقة التجارية وتعاظم حركة التبادل بين الشرق والغرب ، وبين جنوب أوروبا وشمال أفريقيا . لقد امتد هذا الازدهار طوال قرنين وتوسع جغرافياً حتى أواسط أفريقيا .

لا أريد أن استغرق وقتكم في تفاصيل تاريخية ، أريد فقط أن أخلص إلى أن العلاقات التجارية بين البلدين قديمة قدم البلدين ..... وأن الوضع اليوم هو امتداد لماضٍ بعيد . صحيح أن أرقام التبادل إذا نظر إليها من خلال حجم التجارة الإيطالية فإن النسب تتضاءل ..... ولكن أهميتها تكمن بالنسبة لإيطاليا في نوعيتها .

هذا الوضع التجاري القديم ، المتواصل المزدهر يمكن تقديمه مثلاً لنوعية العلاقات التجارية بين الجنوب والشمال .

مادة أولية وحيدة (نفط وغاز) أو بعض مشتقاتها غير المصنعة من جانب وسلع متنوعة أغلبها سلع مصنعة من الجانب الأخر . ومن ثم فهي تعكس هذا الخلل في شروط التبادل السائدة في عالم اليوم بين مجموعة الدول الصناعية (الشمال) ، والدول النامية (الجنوب) .

هذا الواقع التجاري المزدهر كماً وليس نوعاً يتناقض مع المكونات الأخرى للعلاقات ..... أو لنقل لا يتناسب معها . ... حتى الاقتصادية منها .
الاستثمارات الإيطالية في ليبيا على سبيل المثال ؟!!!!!! يفترض في حالة شراكة تجارية بهذه الأهمية أن يعمل الشريك الأغنى على المساهمة في جهود

التنمية في بلد الشريك الاخر .

ما حجم الاستثمارات الإيطالية في ليبيا ؟

إذا استبعدنا مجال النفط ، والاستثمارات فيه مرتبطة بحاجة استراتيجية إيطالية ، بل أبعد من ذلك ، بمصالح تجارية (سلعية وخدمية) إذ أن المستثمر هو في نفس الوقت بائع سلع وخدمات بشروط مجزية .

إذا استثنينا الاستثمارات في مجال النفط التى لم تتعد الاستكشاف والاستخراج والتصدير سواء للنفط أو الغاز .....لا وجود لاستثمارات إيطالية تستحق الذكر في ليبيا . حتى لو أخذنا الاستثمارات النفطية الإيطالية في ليبيا في الاعتبار ، وقارناها بحجم الاستثمارات الليبية - المحصورة فقط - في إيطاليا ..... سنكتشف أن الميزان لصالح إيطاليا ..... على عكس التوقع .

نحن هنا أمام مثل آخر للخلل في العلاقات شمال جنوب . الفقير هو الذي يمول زيادة ثراء الثرى . فدول العالم الثالث رغم حاجتها الماسة للاستثمارات في مجال التنمية مازالت تعاني من هجرة مشروعة أحياناً - وغير مشروعه في أحيان أكثر -لرؤوس أموالها إلى البلدان المتقدمة .

إنني لا أصدر أحكاماً .. وانما أقرأ واقعا .

ماذا عن العلاقات الثقافية ؟ ..... كيف تطور عدد الطلبه الدارسين في ليبيا ..... ما التسهيلات التي تقدمها إيطاليا في هذا المجال ؟ من الأفضل ألا نبحث عن إجابات .

ماذا عن الحركة السياحية ؟

وماذا عن ..... وماذا عن ؟! إننا في أشد الحاجة من أجل تصليب العلاقات ، ومعالجة مواقع الخلل لإرادة سياسية صادقة ، وجهود ملخصة من أجل توفير ظروف موضوعيه للخروج بهذه العلاقات لآفاق أرحب ......

من المؤسف في هذا المقام أن الإعلان المشترك الصادر في سنة 1998م . ربط معالجة بعض الأوجه المهمة في العلاقات بالحركة التجارية بين البلدين .

ماذا عن آفاق المستقبل ؟

إن التحولات الجذرية التي تشهدها أوروبا والمخاض الذي تعيشه منطقة جنوب وشرق المتوسط ..... تتطلب تفكيراً مشتركاً عميقاً في انعكاس الأوضاع الجديدة التي تكرّستْ في أوروبا وقد تنشأ في المستقبل في منطقتنا على العلاقات الثنائية .

فإيطاليا عضو - كما قلنا - في مجموعة ديناميكية قطعت شوطاً كبيراً وغير قابل للتراجع في التلاحم بين أعضائها . لقد حقق الاتحاد الأوروبي وحدته الاقتصادية بما فيها النقدية ..... وهو على أبواب التوحد في المجالات الأخرى . لقد تنازلت الدول القومية المشكِّلة لهذا الاتحاد تدريجيا عن كثير من اختصاصاتها لصالح سلطة مركزية متناسيةً كلَّ حساسيات الماضي .... أصبحت هذه السلطة المركزية صاحبة القرار خاصة في الميادين الاقتصادية .

ليبيا ..... عضو في مجموعات إقليمية وقاريّه ..... لم تحقق أي منها حتى الآن نتائج عملية . الاتحاد المغاربى شبه مجمّد ، والجامعة العربية تتجاذبها رياح وتيارات أصابتها بالشلل والعجز ..... والاتحاد الأفريقي حديث النشأه وسيبقى

لآماد طويلة ولأسباب موضوعية حلماً شارداً .

للاتحاد الأوروبي ملامح أو مشروع سياسة متوسطية ..... وهى برغم محاولات تجميلها ..... تنطلق من اعتبار سلبي ، طبيعته من طبيعة الاعتبار الذي شكل السياسة الإيطالية تجاه ليبيا في بداية القرن الماضي .

كان السياسيون الإيطاليون من دعاة المشروع الاستعماري يقولون في بداية القرن الماضي بأن إيطاليا أمة عظيمة ولا يمكن أن تسمح باستمرار التفقير الذي تتعرض له بسبب اضطرار أبنائها للهجرة ، ومن ثم فإن لها الحق وعليها واجب أن تبعث بأبنائها إلى الشاطئ الآخر ، إلى أرض كانت رومانية ليعمروها ويحضروها .

ماذا تقول ملامح السياسة المتوسطيه للاتحاد الأوربي .... بلُغةٍ ناعمة ، ولكنها حازمة ؟ . إنّ الازدهار الأوروبي .... واستقرار الأمن .... يتطلب لجم الهجرة من جنوب المتوسط وشرقه إلى أوروبا ..... وتحاول هذه السياسة أن تضع التصورات لهذا الغرض . وانتهت إلى أن المساعدة على النهوض ودفع التنمية في هذه المناطق ..... هى الوسيلة لتحقيق هذا الغرض .....لا شك أن الوسيلة منطقية وإيجابية ولكن المنطلق ..... شيء آخر ..... يوحى بانعكاس فترة الصراع والتصادم ، وينسى أو يتناسى فترات الوئام والتعاون.

إن المنطلق الإيجابي والأخلاقي يقول بأن ازدهار المنطقة ..... منطقة المتوسط ؛ جنوبه وشرقه (شمال أفريقيا ، والشرق الأوسط) عامل ضروري لاستمرار التقدم والرخاء في أوروبا ..... وأن ذلك يتأتى ببذل جهد حقيقي في جميع المجالات ، السياسية والاقتصادية ، وغيرها لمساعدة هذه المناطق في جهودها من أجل

التنمية. ويتطلب ذلك أول ما يتطلب تسوية عادلة تقوم على الحق والعدل والقانون الدولي لما يستنزف هذه المناطق من نزاعات في فلسطين ، والعراق وغيرهما .

إن تبعية السياسة الأوربية للسياسة الأمريكية ستقف حجر عثره في طريق أي محاولات شراكة بناءة بين الأطراف المتوسطية .

أما التجمعات العربية ..... والاتحاد الأفريقي ..... فمازالت أبعد من أن تفكر في سياسة موحدة في مثل هذه الأمور ..... كيف سينعكس هذا الوضع على تطور العلاقات الثنائية . أبعد من ذلك ..... هل سيكون هناك مجال للحديث عن علاقات ثنائية على المدى المتوسط !؟

جدول رقم (5)

إنتاجية العمل في ليبيا

	إنتاجية العامل (ألف دينار / شخص وبأسعار 1983)					نسبة النمو المئوية %				
	1975	1980	1985	1990	1995	80/1975	85/1980	90/1985	95/1990	95/1985
الزراعة والغابات وصيد الأسماك .	1.3	1.5	1.8	1.8	1.9	1.9	3.7	0.5	1.0	0.8
الصناعة .	26.6	27.5	17.6	19.2	17.3	0.7	− 8.6	1.8	− 2.1	− 0.2
التعدين و المقالع .	274.9	260.7	185.0	202.4	177.5	− 1.1	−6.6	1.8	− 2.6	− 0.4
الصناعات التحويلية .	2.9	4.0	4.4	3.5	3.1	6.3	2.0	− 4.3	− 2.7	− 3.5
الكهرباء و الغاز والمياه .	1.4	2.7	4.3	4.5	6.1	13.3	9.7	1.1	6.2	3.6
التشييد	5.2	7.0	3.6	2.2	1.4	6.0	− 12.2	− 9.1	− 9.2	− 9.2
الخدمات (عدا المساكن)	3.9	6.0	4.6	3.8	3.9	9.2	− 5.1	− 3.8	0.4	− 1.7
الناتج المحلي الإجمالي عدا المساكن	10.6	12.4	8.0	8.1	7.5	3.2	− 8.4	0.4	− 1.5	− 0.6
الناتج غير التعديني عدا المساكن	3.6	5.1	3.8	3.2	3.2	7.4	− 5.5	− 3.7	− 0.2	− 2.0

المصدر : مجلس التخطيط العام − الإطار الكلي لخطة التنمية .

التوزيع النسبي
للصادرات والواردات الليبية

السنة	% صادرات الاتحاد الدولي	واردات الاتحاد الإروبي	صادرات الدول العربية	واردات العربية
1992	84.85	54.85	6.12	8.77
1993	85.84	63.1	6.05	9.85
1994	84.34	51.51	6.45	10.04
1995	81.18	53.36	6.4	9.86
1996	79.75	55.18	4.86	8.39
1997	72.36	52.59	6.67	10.08
1998	81.87	57.24	7.38	8.95
1999	83.33	55.47	5.90	10.37
2000	85.35	54.52	5.36	11.61
متوسط	**82.1**	**55.31**	**6.13**	**9.76**

في العلاقات الليبية الأمريكية

كتبت في اطار الاعداد لحوار ليبي أمريكي عقدت «جلساته في الأندلس بتاريخ (19-20) /9 / 2002 م

نحن سعداء بوجودنا هنا .

نقدر عالياً للقائمين على المعهد الملكي للشؤون الدولية جهودهم لتنظيم هذا اللقاء واهتمامهم بربط هذا الحوار .

كما نشكر لكل الحاضرين حرصهم على الإسهام في هذا الحوار الذي نعلق عليه آمالاً كبيرة في تمهيد أرضية سليمة لفهم صحيح من كل طرف للطرف الآخر . ونعتقد أن غياب الحوار - بكل أشكاله - واللقاءات خلال العقود الثلاثة الأخيرة مثّل العامل الأساس فيما وصلت إليه العلاقات الليبية الأمريكية من تعقيدات .

لقد أتينا - الطرف الليبي - إلى هذا اللقاء تحركنا رغبة صادقة في حوار بنَّاءٍ مبعثه - في المقام الأول- وعي مسؤول بالأهمية القصوى لعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق طموحاتنا في التنمية ، والرخاء والأمن ، وإدراك بأن هناك الكثير من المعطيات الموضوعية ، والقواسم المشتركة لتأسيس تعاون مثمر لصالح الشعبين ، وهي معطيات وقواسم تفوق أي اعتبارات سالبة .

هناك - دون شك - اختلافات في وجهات النظر ، والكثير من الانطباعات الخاطئة والمفاهيم غير الصحيحة والأحكام المسبقة ، والتشويه الإعلامي .هذه وتلك يجب أن تكون دافعاً للحوار لا مدعاة للقطيعة والمواجهة ، خاصة في عالم اليوم - عالم ما بعد 11سبتمبر 2001 م - الذي اتضح فيه أكثر من أي وقت مضى مدى الحاجة للاعتماد المتبادل في جميع المجالات ؛ السياسية والأمنية والاقتصادية ، وتجلى فيه أن لا دولة واحدة - مهما بلغت قوتها - بقادرة على السيطرة بمفردها

*كتبت هذه الورقة بالتعاون مع د. مصطفي التير .

على كل العناصر الضرورية لتحقيق الأمن والسلام بله التنمية والرخاء والاستقرار ، وترسخ فيه يقين بأن لكل مجموعة بشرية ولكل دولة مهما كان حجمها دورٌ ضروري - لا يقلل من ضرورته محدوديته وصغره - في تحقيق طموحات البشرية في الأمن والسلام الديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية ، وحقوق الإنسان والازدهار الثقافي لمختلف الأمم والشعوب .

لقد ولّد هذا العمل الشنيع 11سبتمبر 2001 م حجماً غير مسبوق من الغضب والألم والحزن والخوف والشك لم ينتج مثله عن أي عمل شامل من قبل . لم تتوقف هذه المشاعر عند حدود معينة بل عاشتها كل الأمم والشعوب حتى تلك التي عانت من الممارسات الأمريكية . بغض النظر عن ردود الفعل المباشر التي تنجم - لا محالة - عن مثل هذه المشاعر يجب أن تحرص المجتمعات على أن تكون الآثار الدائمة تكريساً لقيم الخير والعدل والسلام والتعايش . ولا سبيل إلى ذلك إلا بالحوار والتواصل ونبذ الأحكام المسبقة ، والتسليم بأن للآخر مصالح أساسية لا يجب تجاهلها ، وحقائق ثقافية لا يمكن إسقاطها .

إن المعطيات الموضوعية ، والقواسم المشتركة التي يمكن أن تؤسس عليها علاقات طيبة وتعاون مثمر بين الشعبين الليبي والأمريكي تتناقض منطقيا مع الحالة الراهنة لهذه العلاقات . ارتكبت أخطاء ، لاشك في ذلك . وهو أمر طبيعي . يحدث . ولكن أن لا تبذل جهود لتصحيحها هو الخطأ الأكبر وأن لا يبادر المثقفون والواعون لتدارك الأمر وإسماع صوتهم فيما يجرى ، وكيف يجب أن يصحح ، يطرح في تقديرنا ما يتجاوز الخطأ من منظور أخلاقي على الأقل . لا أحد يريد أن يكون من هؤلاء الذين قال عنهم فريد هاليدي "في كثير من الأحيان يختار من لديهم مرجعية وصوت، وعلم ألا يقاوموا النزاع بل يلجأون إلى الإفادة

منه وإذكائه ."

لنرى :

من جانب ، الولايات المتحدة الأمريكية .

هي أول دولة ديمقراطية في العصر الحديث كانت نتاج ثورة ضد الاستعمار ، وشكلت هذه الحقيقة مسلكها الدولي خلال آماد طويلة من عمرها ومثلت القيم التي عمل مؤسسوها على تكريسها أملاً للبشرية ولكل الحالمين بعالم أفضل حتى وقر فى أذهان الكثيرين أن أهداف المجتمع الأمريكي تحدد بتلك القيم أكثر من تحديدها بالحسابات السياسية والمادية . وبقى لهذه الصورة التاريخية جذورها حتى بعد أن اهتزت في عقول كثيرين ، ولعل في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من الكثير من قضايا الحرية في القرن الماضي شواهد ، ولن ننسى نحن في ليبيا موقف الولايات المتحدة سنة 1949م عندما عرضت قضية استقلال ليبيا على الجمعية العامة للأمم المتحدة . صحيح أن ذلك الموقف سبقه كثير من التردد ولكن العبرة بالموقف النهائي .

الولايات المتحدة ... منذ نشأت كانت قوة عظمى وتكرس هذا بعد الحرب العالمية الثانية التي خاضتها تحت شعار الدفاع عن الحرية والديمقراطية ودفعت فيها غالياً من أرواح أبنائها ومواردها ، ثم ولَّد ما قامت به بعد الحرب مباشرة في مساعدة الشعوب المنتصرة والمهزومة ، الحلفاء والأعداء ، على الخروج من دمار الحرب ...... آمالاً وأحلاماً .

وهي اليوم بعدما شهده عقد التسعينيات من القرن الماضي القوة الأكبر والأكثر ازدهاراً التي شهدها تاريخ البشرية تحاول أن تقود عالماً يمر بتحولات جذرية متسارعة ، تهدده مخاطر حقيقية .....ولكن تراوده أحلام وطموحات غير مسبوقة .

في الجانب الآخر ، ليبيا .

بلد صغير ، وقديم .

كان حاضراً في كل الحضارات التي وضعت أسس ما وصلت إليه البشرية . كانت حاضرة في الحضارة الفرعونية ، ومثلت أحد مراكز الازدهار في الحضارة الإغريقية فمنذ (631ق.م) كان المشرق الليبي (برقة) بمدرسة سيرين أحد مراكز الإشعاع الثقافي والعلمي الذي أعطى للبشرية الكثيرين من العلماء والفلاسفة والشعراء .

ومنذ سنة 106ق.م ولقرون طويلة كانت ليبيا جزءاً من الإمبراطورية الرومانية وأنجبت المدن الليبية خلالها بعض أبرز الأباطرة .

ليبيا اليوم دولة حديثة النشأة نتاج كفاح مرير من أجل التحرر الوطني استمر لعشرات السنين ، دفعت فيه أكثر من نصف عدد سكانها . ينسى كثيرون أن هذا البلد الصغير خاض أول حروب التحرير التي شهدها القرن العشرون ضد الاستعمار وشارك أبناؤه الذين شردوا في المهاجر إلى جانب الحلفاء من أجل دحر قوى الشر .

هذه الخلفيات - البعيدة منها والقريبة شكلت ضمير الليبيين .....وجذّرت فيهم حساسية (أراها مفرطة في بعض الأحيان) تجاه قيم الحرية والتحرر والكرامة الوطنية ، والعدل ، ولاشك أنها أثرت على تحديد المواقف والمسالك . وكثيراً ما راودني اعتقاد أن المواقف الليبية تحددها فى كثير من الأحيان هذه القيم لا حسابات المصالح .

عندما تأسست الدولة الليبية الحديثة في منتصف القرن الماضي ... سارعت

الولايات المتحدة الأمريكية إلى مساعدتها ...... والوقوف بجانبها وكانت الاستثمارات الأمريكية في مجال النفط نقطة تحول أساسي في الوضع الاقتصادي لليبيا . كل هذا لازال في ذاكرة الشعب العربي الليبي .

باختصار . من جانب الدولة الأكبر والأقوى والأغنى في العالم تطمح لقيادة العالم .... رافعة شعارات لايمكن الاختلاف حولها..... بلد تقارب مساحته العشرة الملايين كم 2 وبعدد سكان يقارب الثلاثمائة مليون.... وبناتج قومي يتجاوز التسعة تريليون دولار . في الجانب الآخر.... دولة صغيرة بالمعايير المادية والتقنية نامية همها التنمية والأمن والاستقرار وتؤمن بالحرية والعدل ..... بلد لا يتجاوز عدد سكانه الخمسة الملايين ...ولا يزيد ناتجة عن 25 مليار دولار . ....محدود الموارد الطبيعية...بل ويعاني شُحَّاً وندرة في بعض الموارد الأساسية ترهق ما قد يتوفر له من إمكانيات ، ويكاد يعتمد في إدارة اقتصاده على منتج واحد(النفط) الذي تمثل الولايات المتحدة أكبر مستهلك له ، وأهم مستثمر فيه ، وأخبر عارف بتقنياته في كل حلقات صناعته.ومن ثم يسعى جاهداً لربط علاقات تعاون يراها ضرورية لمواجهة ما يعترضه من صعوبات في طريق التنمية .

بلدان تفصلهما آلاف الكيلومترات.،.ومازال للجغرافيا دورها بالرغم من أننا في عصر تغير فيه معنى المكان والزمان .

أولا ترون معي أنَّ المنطق المؤسس على هذه الصورة الإجمالية يقول أنْ لامجال لأيّ مواجهة ..؟ ..وأن الوضع الطبيعي هو علاقات تعاون جيدة ، وأن خلاف ذلك يمثل وضعاً غير منطقي حتى إذا سلمنا بأن الولايات المتحدة تتصرف في العقود الأخيرة تحت إغراء القوة الاقتصادية والعسكرية كقوة إمبريالية .

ما الذي جرى ؟ ولماذا وصلت العلاقات إلى حد القطيعة وتطورت حتى بلغت حدود العنف المفرط في أحيان كثيرة ؟

يبدو هذا التبسيط مخلاً ، وسيقول قائل إنها التفاصيل وليست الإجماليات التي تحدد المسارات . قد يكون هذا صحيحاً بشكل عارض .... ولكنه ليس كذلك على المديات الطويلة .

لقد دخل البلدان في علاقات منذ السنوات الأولى لإستقلال الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من طول المسافات التي تفصلهما . كانت هناك فترات صراع ولكنها كانت عابرة وقصيرة إلا في العقود الثلاثة الأخيرة التي دب فيها الخلاف بين الحكومتين في بداية سبعينيات القرن الماضي وتوترت العلاقات وتعقدت ، وبدلاً من معالجة الأمور بالحوار تم اللجوء إلى التصعيد ثم العقوبات وتضييق فرص اللقاء والاتصال .وهو ما أدى إلى توقف كامل وفجائي للعلاقات الاقتصادية والثقافية التي كانت تعيش نمواً مضطرداً . فخلال عقد سبعينيات القرن العشرين شهد التبادل التجاري والثقافي تطوراً مدهشاً ، فقد ارتفعت الواردات الأمريكية من ليبيا من 216م دولار في بداية العقد المذكور إلى أكثر من سبعة مليارات في نهايته ونمت الواردات الليبية من أمريكا أربع مرات من 106م دولار في البداية إلى 426م دولار سنة 1980م ، واستقر آلاف الطلبة الليبيين في أمريكا للدراسة . لكن نبذ الحوار وغياب اللقاءات أدى إلى توقف فجائي وشبه كامل لهذا التعاون المزدهر .

وانتهى الأمر ... بأن أصبحت الولايات المتحدة تنظر إلى ليبيا -كما قال رونالد نيومان - من خلال مخروط مكافحة الإرهاب وأصبحت ليبيا تنظر إلى الولايات

المتحدة الأمريكية من خلال مخروط فرض الهيمنة وزعزعة الاستقرار ، وكرس كل طرف جهده للبحث في تصرفات الطرف الأخر عما يقوي يقينه بصحة موقفه ، وهكذا دخلت العلاقات في منطق المواجهة .

لا يمكن تصور أن تسعى ليبيا لهذه المواجهة لسبب بسيط هو أن النتيجة لا تحتاج لحسابات معقدة فهي لا تملك القدرة الاستراتيجية أو الاقتصادية الكافية التي تدفعها إلى التفكير - مجرد التفكير - في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ولكن هذا لا يمكن أن يكون مبرراً للتهاون في الحقوق الأساسية ، فالدفاع عن النفس وما في حكمه غريزة طبيعية حتى قبل أن يكون حقاً مشروعاً .

إننا نعيش في عالم تقلصت فيه المسافات حتى أصبح قرية صغيرة يصعب فيها أخلاقياً القبول بحرمان الفرد الطبيعي من التواصل مع الآخر ، في عالم سادت فيه قيم مشتركة ترفض تعميم الأحكام لاعتبارات ثقافية أو اثنية ، عالم بدأت تتكون فيه ثقافة عالمية موحدة تقرب الأفراد إلى بعضهم البعض كل يوم أكثر ، عالم استولت عليه مخاوف عظمت بعد 11سبتمبر 2001 م وتراوده أحلام وآمال في عالم يسوده العدل والسلام والرخاء .

استحضار هذه الحقائق التي يجب أن لاتغيب عن الذهن من الأهمية بمكان في بداية لقائنا هذا ، وهي في تقديري تجعل الحوار الأسلوب الوحيد من الناحية الأخلاقية للتعامل مع ما ينشأ من مشكلات بين الجماعات البشرية على اختلاف أحجامها .

أتينا إلى هذا اللقاء من أجل مستقبل أفضل للعلاقات بين بلدينا .....ونحن على استعداد لحوار صادق وصريح ....يساعد على استظهار الأفكار التي تمكن من تجاوز الحالة الراهنة في العلاقات .

لسنا هنا لتبادل الاتهامات بخصوص الماضي ..... أو تحديد المسؤوليات عن هذه الواقعة أو تلك . نعتقد أن ما نلتقي حوله يفوق ما نختلف عليه ، وفرص التعاون لصالح الطرفين حقيقية . هناك اختلافات ومن الطبيعي أن توجد . وهي في تقديري ليست متأصلة وأغلبها نتاج فهم خاطئ ، والطريق لعلاجها أن يحاول كل طرف فهم الطرف الآخر خاصة ما يتعلق بمكونات ثقافته ، وطموحاته المشروعة .

إنني اتفق تماماً مع ما ورد على لسان هذا الأمريكي البارز في ندوة لحوار عربي أمريكي منذ حوالي ربع قرن . قال :

" إن القيم الأساسية والطموحات التي نشترك فيها لأكثر أهمية من الاختلافات المؤقتة والمنازعات"

الفهـــرس صفحة

لقد أدى انهيار النخبة الحاكمة في العالم الثالث ، وضغوط المؤسسات الدولية التي وظفت من قبل الدولة المركز إلى هرولة ذليلة وتبسيط مخل يحاول اختزال مشاكلنا الاقتصادية وطموحاتنا في التنمية في ثنائية القطاع العام والقطاع الخاص ، وتدخل الدولة وعدم تدخل الدولة...

النقل الأعمى لتجارب الآخرين ... بغض النظر عن حقائق المجتمع ومعطياته ؛ طبيعة العلاقات بين الأفراد ، ومؤسساته الاجتماعية ، ومعطياته الثقافية ، ومستوى تقدمه خاصة درجة التعليم ... حرث في البحر...

لاشك أن هناك واقعاً جديداً لابد من التكيف معه وأخذه في الاعتبار ، ولكن البون شاسع بين التكيف المسؤول والتقليد المبتذل.